

منتدى الإصلاح العربي

الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري

تقـديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
حسام بدراوي — محسن يوسف

الشفافية ومحاربة الفساد
في قطاع التعليم المصري

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

حسام بدراوي   **محسن يوسف**

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء – النشر (فان)

الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم المصري / تقديم إسماعيل سراج الدين؛ إعداد وتحرير حسام بدراوي، محسن يوسف.– الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، ح2010.

ص. سم.

تدمك 978-977-452-181-2

1. التعليم والدولة -- مصر. 2. الفساد -- مصر. أ. بدراوي، حسام. ب. يوسف، محسن. ج. سراج الدين، إسماعيل، -1944 د. منتدى الإصلاح العربي. هـ. مكتبة الإسكندرية.

ديوي–379.62 201043091

ISBN 978-977-452-181-2

رقم الإيداع ٢٠١٠/٥٢٤٤

الإخراج الفني: عاطف عبد الغني

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

الفهرس

تقديـم

انبثق عن المؤتمر الثالث للإصلاح العربي تأسيس التحالف المصري للشفافية الذي يضم عددًا من المهتمين بقضايا الشفافية ومكافحة الفساد. وقد نظم التحالف المصري للشفافية "أمل" بالاشتراك مع منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية وبالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان ورشة عمل ناجحة عن محاربة الفساد والشفافية في قطاع الصحة في أغسطس ٢٠٠٦، شارك فيها وزير الصحة وعدد من المهتمين والمسئولين عن هذا القطاع.

واستمرارًا لهذا الجهد نظم تحالف "أمل" ومنتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية مؤتمرًا حول "الشفافية ومحاربة الفساد في قطاع التعليم" في فبراير ٢٠٠٧، بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وذلك على اعتبار أن قطاع التعليم يشكل قطاعًا أساسيًّا بالنسبة لحياة الملايين من المصريين، حيث يدرس في هذا القطاع ما يقرب ١٨ مليون طالب وطالبة، وبالتعليم الجامعي العالي الحكومي والخاص حوالي ٢،٥ مليون في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وما يقرب من مليون معلم بخلاف الآلاف من أساتذة الجامعة.

وقد شارك في أعمال المؤتمر وحواراته وفعالياته وزير التربية والتعليم، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى عدد من رؤساء المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة والعاملين بها، وكذلك عدد من أولياء الأمور والطلاب، والأكاديميين، وأعضاء الهيئات التشريعية، وصحفيين وإعلاميين، وعدد من الشباب الذين ينتمون إلى هيئات ومنظمات المجتمع المدني.

ويتناول هذا الكتاب مناقشة قضية الفساد في قطاع التعليم من أكثر من زاوية وعلى أكثر من مستوى عبر طرح العديد من الموضوعات كمحاور للنقاش والحوار، خاصةً ما يتعلق بمدى انتشار الفساد في التعليم في مصر، باعتبار أنه مرض لا يمكن التأخر أو التباطؤ في مواجهته. وفي نفس الوقت تتم مناقشة جوانب أخرى كامنة ومؤثرة في قضية الفساد في التعليم مثل الدروس الخصوصية.

ويهدف الكتاب إلى محاولة التفريق بين السلوك الفاسد والسلوك غير الفاسد أو النزيه في قطاع التعليم. وذلك للحد من التأثير السلبي للفساد في إعاقة جهود التطوير وخطط التنمية، من خلال الكشف عن المجالات والكيفية التي يؤثر بها الفساد على العملية التعليمية، وحتى لا يصبح الفساد عائقًا في سبيل إتاحة التعليم، أو مؤثرًا على مستوى جودته. وهو ما يعنى عدم التوقف فقط عند حدود حصر بعض مجالات الفساد ومظاهره، بل النظر إلى ظاهرة الفساد بشكل كلي يتضمن امتداداتها إلى كل المجالات التي ترتبط بالعملية التعليمية، مثل تأليف الكتب المدرسية وطباعتها، أو مجالات التقويم والامتحانات وغيرها، والكشف عن الكيفية التي يحدث بها الفساد آثاره وتأثيره وحدود هذا التأثير، وعلاقته بتعدد مستويات جودة ونوعية الخدمة التعليمية في المرحلة قبل الجامعية. وهو ما قد يدفعنا إلى ضرورة تركيز جهود مكافحة الفساد في المستوى التخطيطي والإداري والتشغيلي، وعلى جميع المستويات المركزية والمحلية وحتى على مستوى المدرسة.

ويعرض هذا الكتاب مجموعة من الموضوعات التي تم مناقشتها، في ظل مناخ من الحرية الكاملة في عرض وجهات النظر والآراء حول هذه القضايا من خلال عرض سريع لواقع التعليم في مصر واستعراض أهم مؤشراته وهو ما تناوله الفصل الأول. بينما تناول الفصل الثاني مفهوم الفساد بشكل عام، والفساد في التعليم على نحو خاص، ورصد أهم مظاهره من خلال شهادات أصحاب المصلحة الرئيسية والمستفيدين من الخدمة التعليمية وهم الطلاب.

ويناقش الفصل الثالث قضيتين ترتبط بهما العديد من ممارسات الفساد التي تؤثر بشكل مباشر على جودة التعليم ومستوى إتاحته، الأولى: انتشار الدروس الخصوصية في كل مراحل التعليم للدرجة التي أصبحت فيها بديلاً عن الفصول الدراسية في المؤسسة التعليمية. الثانية: الكتب والمواد التعليمية التي يتم استخدامها في مختلف المراحل الدراسية وحتى التعليم العالي، وما

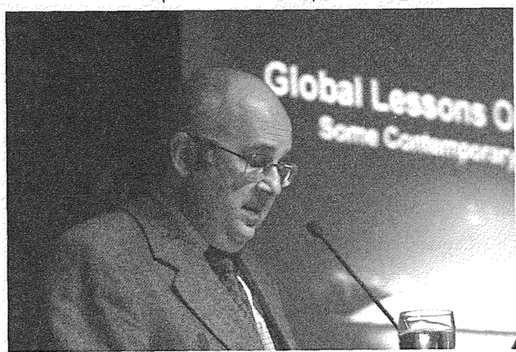
تحتويه هذه الكتب من مناهج دراسية. ويستعرض الفصل الرابع الرؤى المختلفة عن كيفية التصدي لممارسات الفساد في قطاع التعليم، وارتباط هذا ببناء نظام تعليمي يستجيب لاحتياجات المستقبل. كذلك يتضمن الكتاب عددًا من الملاحق مثل التقرير الذي أعدته لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية.

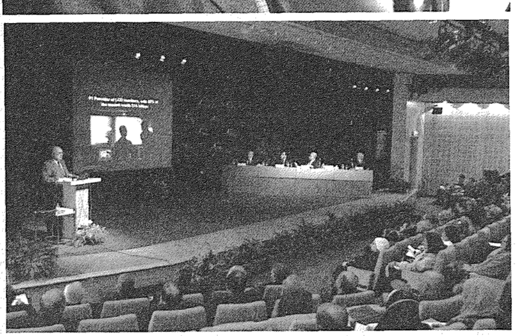
ومن ثم نأمل من خلال هذا الكتاب أن يكون منتدى الإصلاح العربي ومكتبة الإسكندرية بالتعاون مع التحالف المصري للشفافية ومكافحة الفساد "أمل"، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وكذلك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد استطاعوا من خلال تعاونهم المشاركة في مسيرة الإصلاح التي بات نجاحها هو الأمل في تحقيق مستقبل أفضل لمصر، وبخاصة بالنسبة لقضية التعليم ومخرجاتها.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

واقع التعليم في مصر وأهم ملامحه [1]





---

(١) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "مناقشة مكافحة الفساد في التعليم مع أصحاب المصلحة"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها سعيد عبد الحافظ بعنوان "التعليم قبل الجامعي في مصر...الخطر الكامن: الفساد والإهمال داخل المؤسسات".

تقـــديم

من المهم التأكيد على أن صنع السياسات العامة في أي مجتمع ليس مرادفًا أو ضمانًا لعملية تنفيذها وتطبيقها بالكفاءة المطلوبة والفعالية اللازمة، فمفهوم صنع السياسات ينصرف إلى تحديد التوجهات في إطار السياق المجتمعي، والتي يتم بعدها وضعها موضع التنفيذ، وعند التطبيق تتعرض هذه السياسات لكثير من التفاعلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد تؤثر على مدى كفاءتها وفاعليتها.

وتعتبر الممارسات المرتبطة بظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة من أهم المدخلات التي تحد من فاعلية السياسات العامة عند انتقالها من مستوى القرار والتخطيط إلى حيز التطبيق والتنفيذ، ونظرًا للأهمية التي تمثلها السياسة التعليمية وقطاع التعليم بالنسبة لعملية التنمية والتطوير، وبخاصة ما يتعلق بتوفير احتياجات سوق العمل من أصحاب التخصصات والمهارات المختلفة ذات الصلة الوثيقة بسياسات وبرامج التنمية. ومن المعروف أن الخطاب السياسي الرسمي يولي السياسة التعليمية اهتمامًا خاصًا، بل إن النظام السياسي يعتبر تطوير التعليم هو المشروع القومي لمصر. إلا أنه بالرغم من ذلك فإن السياسة التعليمية تعاني من التأثر السلبي ببعض ممارسات الفساد التي تحد من فاعليتها، والتي أصبحت تؤكد على وجود فجوة بين التعليم والتنمية. ولعل أبرز مظاهر هذا التأثير السلبي هو انتشار البطالة، بالإضافة إلى تهديد العديد من الأهداف والمبادئ والحقوق المستقرة التي نص عليها الدستور المصري مثل جعل التعليم الأساسي إلزاميًا وإتاحته مجانًا للجميع، وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، ويجيء ذلك نتيجة ارتفاع تكلفة التعليم على الدولة وعلى الأسرة المصرية، وهو ما يمتد بأثره إلى الإخلال بمبدأ جعل التعليم العالي متاحًا للجميع على قدم المساواة، تبعًا لكفاءة طالبي الالتحاق به.

ملامح الخريطة التعليمية في مصر

وتوضح الخريطة التعليمية لمصر للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ أن عدد التلاميذ بالتعليم قبل الجامعي بلغ ١٥,٤٤٣,٥٠٨ طالب وطالبة، يدرس منهم بالمدارس الحكومية ١٤,٢١٤,٤٠٠ بنسبة ٩٢,٠٤٪ موزعين على ٣٥,٢٠٣ مدرسة حكومية تشكل نسبة ٨٨,٢٪ من إجمالي المدارس المصرية، مقابل ١,٢٢٩,١٠٨ طالب وطالبة بنسبة ٧,٩٦٪ يدرسون بالمدارس الخاصة، موزعين على ٤,٧٢٣ مدرسة خاصة تشكل نسبة ١١,٨٪ من جملة المدارس التي كانت تعمل في هذا العام. وتبلغ جملة أعداد الفصول الدراسية ٣٨٧,٨٠٨ فصلاً منها ٣٤٩,٥٠٣ فصل بالقطاع الحكومي بنسبة ٩٠,١٪، مقابل ٣٨,٣٠٥ فصل بنسبة ٩,٩٪ في المدارس الخاصة. كما بلغت نسبة القيد الإجمالي بمرحلة رياض الأطفال ١٦,٥٪ من الشريحة العمرية لرياض الأطفال من سن ٤-٥ للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

وتشكل الإناث نسبة ٤٨,٢٪ من إجمالي الملتحقين بكل مراحل التعليم قبل الجامعي مقابل ٥١,٨٪ للذكور، كما تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم الفني بأنواعه المختلفة (زراعي/تجاري/صناعي نظام ثلاث وخمس سنوات) ٦١,٣٪ من إجمالي الملتحقين بالمرحلة الثانوية مقابل ٣٨,٧٪ بالثانوي العام والرياضي[٢]. ومن سياسة التعليم الحالية العمل على تخفيض نسبة الملحقين بالتعليم الفني في هذه المرحلة التعليمية.

أما بالنسبة لهيئة التدريس العاملة في التعليم قبل الجامعي على اختلاف مراحله فيبلغ عددها ٨٢١,٠٥٣ مدرس ومدرسة، وتصل نسبة المدرسات بينهم إلى ٤٩,٢٪، أما نسبة المدرسين الذكور فتصل إلى ٥٠,٨٪. ويمثل مدرسو المرحلة الابتدائية نسبة ٤٢,٢٪ من إجمالي المدرسين والمدرسات بمرحلة التعليم قبل الجامعي[٣].

وتشير الإحصائيات أيضًا إلى أن هناك تفاوتًا في الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الذكور والإناث في محافظات مصر المختلفة؛ وهو ما أكده تقرير تقييم المحافظات الذي أشار إلى التفوق في تعليم

---

(٢) إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

(٣) إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥

الذكور في إجمالي محافظات الجمهورية بنسبة ٤,٨٪، وتفوق الإناث في محافظة واحدة وهي بورسعيد بنسبة ١,٣ ٪، وهناك فجوة مرتفعة وصلت إلى أكثر من ٩٪ في خمس محافظات وهي الفيوم بنسبة ٩,٩٪ والمنيا بنسبة ١٠,٣٪ وأسيوط بنسبة ١١,٥٪ ومرسى مطروح ١٥,٨٪ وبني سويف ١٤,٢٪.

وفي التعليم الإعدادي تفوق الذكور في ثلاث وعشرين محافظة والإناث في ثلاث محافظات فقط هي بورسعيد والدقهلية والغربية، وتركزت الفجوة المرتفعة بين الذكور والإناث في التعليم الإعدادي في محافظات شمال سيناء ٩,٢٪، وسوهاج ٩,٤٪، وأسيوط ١١,٥٪، وجنوب سيناء ١١,٧٪، والفيوم ١٣,٣٪، وبني سويف ١٤,٤٪، ومطروح٢٨,٥٪، والمنيا ١٥,٩٪.

وبالنسبة للتعليم الثانوي العام تتفوق الإناث على الذكور في تسع عشرة محافظة بينها خمس محافظات تشهد تفوقًا كبيرًا للإناث هي محافظات دمياط وأسوان والبحر الأحمر وبورسعيد والسويس، بينما كانت محافظات جنوب سيناء والجيزة وقنا وأسيوط والفيوم وبني سويف وسوهاج هي الأكثر تفوقًا بالنسبة للذكور في التعليم الثانوي العام.

وبالنسبة للتعليم الثانوي الفني فإن الإناث يتفوقن بصفة عامة في التعليم التجاري على مستوى الجمهورية بنسبة ٢٨,٤٪ ما عدا محافظتين فقط هما مرسى مطروح وجنوب سيناء حيث يتفوق الذكور، أما التعليم الزراعي فتفوق الذكور واضح بدرجة كبيرة حيث تصل نسبة الذكور إلى ٥٦,٩٪ من إجمالي الطلبة والطالبات الدارسين بهذه المدارس، فيما عدا ثلاث محافظات يكون التفوق فيها للإناث في مدارس التعليم الثانوي الزراعي وهي محافظات كفر الشيخ ودمياط والشرقية، أما في التعليم الصناعي فلازالت الغلبة للذكور وتعد محافظات الدقهلية والوادي الجديد من أكثر المحافظات تفوقًا للذكور في مجال التعليم الصناعي الفني .

كذلك تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية تصل إلى ٢٧,٧٠٪ من إجمالي السكان، والنسبة الغالبة من النساء. ولا شك أن ارتفاع نسبة الأمية يعني أن النظام التعليمي أصبح غير قادر على جذب جميع الطلاب واستيعابهم أو الاحتفاظ بهم في مقاعد الدراسة لحين انتهاء مرحلة التعليم الأساسي على الأقل. وهو ما يرجعه الكثير من خبراء التنمية إلى تفشى ظاهرة التسرب من التعليم والتي ارتفعت معدلاتها بين البنين في المرحلة الابتدائية في المناطق الحضرية من ٠,٧٦٪ إلى ١,٠٣٪

خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. أما نسبتها بين البنين في المرحلة الإعدادية في الريف فقد ارتفعت من ٤,٢٨٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٤,٦١٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤(٤).

وعلى مستوى المحافظات، فإن أعلى نسبة تسرب توجد في محافظة جنوب سيناء بنسبة ١١,٧٤٪ تليها البحر الأحمر بنسبة ٧,٤١٪، ثم الإسكندرية ٦,٠٥٪ أما العاصمة فتصل نسبة التسرب فيها إلى ٣,٦٪.

هذا ورغم ما تشير إليه الإحصاءات من جهد ضخم تبذله الدولة لضمان حق التعليم وإتاحته لجميع المواطنين كما يتضح في الأعداد الضخمة من المدارس، وحجم ما تضخه الدولة من موارد في قطاع التعليم والتي تجاوزت ٢٧ مليار جنيه، إلا أن الأرقام بذاتها ليست ذات دلالة كافية على مدى جودة وفاعلية النظام التعليمي وكفاءته، خاصة وأن التعليم بمراحله المختلفة يلعب دورًا محوريًا في تكوين وتشكيل رأس المال البشري. ويعتبر رأس المال البشري من أهم عوامل التنمية، والعنصر الحرج في عمليات الإنتاج. ولقد أوضحت الدراسات التي قام بها شولتز وبيكر في مجال الاقتصاد أن الموارد البشرية هي أحد عوامل الإنتاج الرئيسة التي تساهم بنسبة كبيرة في زيادة الإنتاجية، وعلى مستوى المنظمات يلعب رأس المال البشري دورًا فعّالاً في تحسين أدائها وانتظامه. كما يلعب دورًا هامًا في الرقي بالمجتمع وتحديد موقعه بين دول العالم.

وطبقًا لنظرية رأس المال البشري، فإن الاستثمار في العنصر البشري من قبل الأفراد والمنظمات والحكومات يعطي أكبر عائد استثماري، وذلك لتأثيره المباشر على زيادة الإنتاج والإنتاجية ليس فقط للعنصر البشري نفسه ولكن لبقية العناصر الإنتاجية الأخرى سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى المجتمع ككل. والواقع أن الاستثمار في العنصر البشري يتيح مزيدًا من فرص العمل أمام الأفراد، كما يسمح بزيادة حركية عنصر العمل نحو القطاعات الإنتاجية الجاذبة،

(٤) تتفاوت الأرقام والنسب الواردة هنا منذ خمس أو ست سنوات عما هو حادث حاليًا. وتتوافر هذه البيانات بصورة أحدث فيما يصدره معهد التخطيط القومي من تقارير سنوية عن قطاع التعليم في تقارير بعنوان: مصر، التنمية البشرية. أما عن ميزانية التعلم فقد بلغت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حوالي ٣٨ مليارًا.

ومن هنا تبرز أهمية التعليم في تشكيل وتكوين رأس المال البشري للنهوض بأداء المؤسسات ودعم الميزة التنافسية بها، وكذلك تحسين الأداء الاقتصادي على المستوى القومي.

ورغم تضاعف الموارد التي خصصتها الدولة للإنفاق على التعليم عدة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة إلا أن الجميع يدرك العديد من الظواهر السلبية التي أصابت قطاع التعليم بمختلف مراحله، وهو ما يقف عقبة في سبيل تحقيق التعليم للأهداف المرجوة منه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين متوسط دخل الفرد، والمساهمة في بناء مواطن فاعل ومشارك يعمل على خدمة الوطن.

وعلى مدار السنوات الماضية، أجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول ظاهرة الفساد في التعليم والتي تعد أحد أهم أسباب الهدر والفاقد في الموارد التي تضخها الدول والمجتمع في قطاع التعليم. وقد أجمعت تلك الدراسات على أن الفساد في التعليم يؤدي إلى ضعف مخرجاته، حيث يرتبط الفساد والهدر في قطاع التعليم بظهور عدد من المؤشرات السلبية مثل تكرار رسوب الطلاب، وزيادة معدل التسرب من المدارس وزيادة نسبة الأمية[٥]، وانخفاض جودة الخدمات التعليمية، وارتفاع تكلفة التعليم كما يلاحظ أن الفساد في التعليم العالي يصاحبه دائمًا تدهور في إنتاجية الجامعات وانخفاض العائد الاقتصادي للتعليم العالي بنسبة ٥٠٪ [٦].

ولا تقتصر عمليات التسرب وتكرار الرسوب على ما أشير إليه من نسب، وإنما يمتد إلى تساقط وترك المدرسة لدى آلاف من التلاميذ الذين يكملون المرحلة الابتدائية أو الإعدادية، فينقطعون تمامًا عن متابعة الدراسة في المرحلة التالية. وبالتالي يقل تأثير التعلم في تكوينهم العقلي والثقافي. ومن المستقر في بحوث التنمية الاقتصادية أنه كلما زاد عدد سنوات التمدرس كان لذلك آثارًا إيجابية في معدلات النمو الاقتصادي. وقد يكون هذا الانقطاع نتيجة لكون عملية التعليم والمناخ المدرسي

(٥) Gupto, G. Davoodi, H. and Tiongson, E. (2002),"*Corruption and Provision of health care and education services*", in George, T. Abed and Saujeev Gupta (eds.), Governments, Corruption, and economic performance, Washington, D.C.: IMF

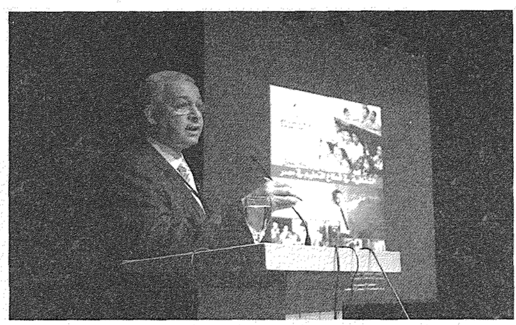
(٦) Heyneman, S, Anderson, K. and Nuraliyeva, N (2006), "*The cost of corruption in Higher education*", Conference on the economics of education, Institute for the study of economic of education, Dijon, France, June

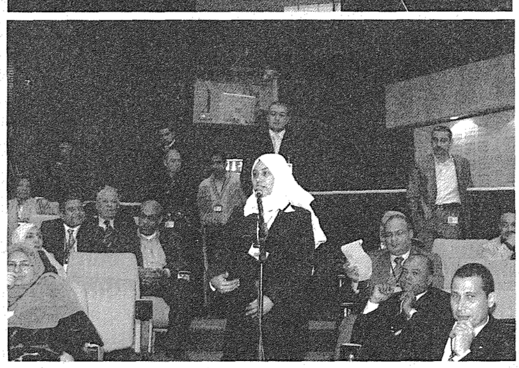
والبيئة المدرسية قوة طاردة. وقد يكون ذلك بسبب عدد من العوامل الاقتصادية لدى الأسرة، فضلاً عن أعباء الدروس الخصوصية التي تمثل أخطر مفسدة وأبشعها في مسيرة التعليم المصري.

لذلك تعد مواجهة ظاهرة الفساد في التعليم أحد أهم آليات إصلاح النظام التعليمي خاصةً بعد أن أصبح الفساد بجميع أشكاله عقبة كأداء وعائقًا حقيقيًا أمام إصلاح التعليم وتطويره لما أصبح يمتلكه من قوة مقاومة حقيقية لديها القدرة على إفساد أي خطط لإصلاح النظام التعليمي، مع العلم أن هذه المقاومة لا ترتبط قوتها فقط بحجم الهدر الذي يصيب الموارد المتاحة من الدولة أو المجتمع لقطاع التعليم. ولكن أيضًا باتساع جبهة المستفيدين من مظاهر الفساد، والتي يتولد عنها تعدد أشكال الفساد داخل هذا القطاع، وانهيار المنظومة الأخلاقية لدى كثير من العاملين في قطاع التعليم؛ فضلاً عن آثارها لدى الطلاب.

الفصل الثاني

الفساد تعريفه ومظاهره[٧]





(٧) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "مناقشة مكافحة الفساد في التعليم مع أصحاب المصلحة" وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها كلٌ من حسام بدراوي بعنوان "الأخلاقيات والفساد في التعليم .. خارطة طريق"، وأحمد عبد السلام سليم بعنوان "توصيف ثقافة التعليم السائدة في مصر (دراسة استطلاعية على عينة من الطلاب)"

مقـدمة

أظهرت الكثير من الدراسات التي أجريت خلال العقد الماضي التأثير السلبي للفساد على التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مختلف الدول، فقد لوحظ أنه يزيد من التكلفة، ويقلل من كفاءة وجودة الخدمات، ويشوه عملية صناعة القرار، ويقوِّض القيم الاجتماعية. وطبقًا لتعريف البنك الدولي، يشير الفساد بصفة عامة إلى سوء استخدام السلطة الممنوحة للموظفين العموميين لتحقيق مصالح خاصة، وبذلك يشكل الفساد بمعناه الواسع انحرافًا عن القواعد القانونية والأخلاقية، وكذلك مقتضيات الثقافة المؤسسية السوية بصفة عامة.

ويشير الفساد في مجال التعليم إلى مجموعة التصرفات أو الأفعال غير القويمة التي تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية بهدف تحقيق مصالحها الخاصة.

أنواع الفساد ومظاهره

وتشير عدد من الدراسات والتعريفات إلى أن هناك نوعين من الفساد، هما الفساد الكبير GRANDE CORRUPTION والفساد الصغير PETITE CORRUPTION، ويعد الأخير هو الأكثر شيوعًا بين أطراف العملية التعليمية، ويظهر في بعض التعاملات اليومية والروتينية التي تتم خلال التفاعلات والمعاملات بين الأطراف المشتركة في العملية التعليمية، وهذا لا يعني عدم ممارسة الفساد الكبير.

وتوضح دراسة قام بها البنك الدولي في روسيا[٨] أن الفساد الصغير ينقسم إلى فساد في أوجه

(٨) INDEM Foundation (2001), *"Diagnostics of corruption in Russia: Sociological analysis"*, The World Bank.

الحياة اليومية EVERYDAY LIFE CORRUPTION. ويزداد انتشار هذا النوع من الفساد في مجال الصحة والتعليم والإسكان والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الخدمات، أما النوع الثاني فهو الفساد في مجال الأعمال BUSINESS CORRUPTION ويتعلق بالتعامل مع الأجهزة الحكومية وغيرها لإنجاز وإتمام الصفقات والمعاملات مع هذه الجهات.

ويرى البعض إنه يمكن أيضًا تقسيم الفساد إلى فساد الحاجة CORRUPTION OF NEED، وفساد الجشع CORRUPTION OF GREED. ويأخذ الفساد أشكالا عديدة ومتنوعة مثل الرشوة، والمحسوبية، والابتزاز، والإكراه، والاختلاس، والتواطؤ، علاوة علي المحاباة أو التمييز وما يتضمنه ذلك من تهاون في تطبيق معايير الكفاءة واستبدال المعايير الموضوعية بمعايير شخصية وخاصة إذا تعلق الأمر بالأصدقاء أو الزملاء أو الأقارب[٩].

الفساد في التعليم وأسبابه

ومن منظور التنمية المجتمعية، يعد الفساد في التعليم هو الأخطر علي الإطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد في قطاعات أخري مثل الجمارك والضرائب والشرطة أو غيرها. ومَرد ذلك إلى أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني PROFESSIONAL MISCONDUCT، وهو سلوك ينطوي علي كسر وخرق للمعايير المهنية، وهو ما يشكل اهتزازًا كبيرًا للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، علي اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين ممن أصابتهم تلك العدوى من الذين يعملون كقادة وموظفين وغيره[١٠].

وبالرغم من أنه يبدو من الصعب تقييم وتحديد حجم الفساد في القطاعات المختلفة بطريقة دقيقة، إلا أنه من المؤكد أن ظاهرة الفساد ليست بالهامشية، ويتأثر التعليم بهذه الظاهرة بطريقتين: الأولى

(٩) Ashour, A.S(2004), " *Integrity, Transparency, and accountability in Public Sector* ", UNDP, Concept Paper.

(١٠) Brayton, J. and Bayer, A.(1999). "*Faculty Misconduct in Collegiate Teaching* ", Baltimore, MD: John Hopkins, University press.

من خلال الضغط على الموارد العامة، وبالتالي على ميزانية التعليم التي تمثل في أغلب الدول أكبر أو ثاني أكبر جزء من الإنفاق العام، والثانية من خلال زيادة تكلفة الخدمات التعليمية وبالتالي التأثير على حجمها وجودتها والالتزام بمعايير أدائها.

وفي الواقع، فإن حجم الميزانية المخصصة للتعليم والعدد الكبير للأفراد المشتركين في الأنشطة التعليمية ممن يعدون بالملايين واتساع وانتشار التعليم الحكومي في أغلب الدول، ووجود علاقة تقديرية بين الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص في مجال التعليم، تعتبر كلها عوامل تؤدي إلى العديد من التعاملات بين الدولة بصفتها راعية وبين المواطنين طالبي الخدمة وبشكل يتداخل تقريبًا مع كل أسرة في المجتمع، مما يجعل الفساد في هذه الحالة ذا أثر سلبي رهيب على التنمية والاستقرار الاجتماعي بالإضافة إلى أثره على جودة العملية التعليمية ذاتها.

ويعد الفقر ومستوى رواتب الموظفين الحكوميين المنخفض من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد، فكما هو معروف كلما ازدادت معدلات الفقر في أي مجتمع زادت بالتبعية معدلات انتشار الفساد الأصغر، والذي يمكن تعريفه بأنه فساد يصغر فيه حجم التعامل المالي، كما يعتبر هذا النوع من الفساد تصرفًا طبيعيًا أو طريقة متوقعة للحصول على الخدمات في كثير من الدول شديدة الفقر، على عكس الصور الكبيرة من الفساد التي يمكن أن تنتشر بين الطبقات العليا في تركيبة القوى في المجتمعات المختلفة سواء كانت فقيرة أو غنية.

ويعتقد البعض أن احتكار القوى المسيطرة لكل من مصادر الثروة وسلطة الحكم تغدو عاملاً من العوامل التي ينتشر بسببها الفساد والإفساد. ويتمثل ذلك في مقولة اللورد أكتون(١١): "إن السلطة المطلقة تصبح مفسدة بطريقة مطلقة". وفي هذا الصدد يقرر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة: "إن اجتماع المال والجاه مجال للفساد عمومًا"، حيث يؤدي تسلط هؤلاء الأقوياء من ذوي العصبة لاستباحة انتهاك القانون والقيم الأخلاقية سعيًا وراء مصالحهم الخاصة. ويتجلى ذلك في جشعهم وراء تراكم الثروة والاحتكار، وضمان مصالح أبنائهم في تولي الوظائف والمناصب المرموقة كما هو

(١١) جون ادوارد إيميريخ دالبرغ اكتون (١٨٣٤-١٩٠٢)، انجليزي من أبرز مفكري ومنظري السياسة في القرن التاسع عشر.

الشأن في وظائف القضاء والجامعات والسلك السياسي وتمكينهم من الالتحاق بفرص التعليم في المستويات الجامعية حتى لو وصل الأمر إلى التزوير في درجاتهم ومستوياتهم.

وفي مقابل ذلك يجري الفساد والإفساد بين الفقراء الذين يضطرون إلى الانحراف بتعاطي المخدرات، وارتكاب الجرائم بالسرقة والتسول واللجوء إلى مختلف مظاهر العنف من أجل البقاء. ويظهر ذلك حتى بين كثير من الطلاب الفقراء في سلوكهم المدرسي وفي خارجه.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن استقرار النظم السياسية والأطر القانونية الموجودة، ورسوخ قواعد الشفافية، ويسر وسهولة النفاذ إلى المعلومات وتداولها، وتطبيق معايير المساءلة على الأفراد والمؤسسات، وكفاءة طرق الحكم المطبقة كلها من العوامل التي تسهم في حصار ظاهرة الفساد إلى حد كبير كما أنه وفي غيابها يطلق العنان للتوسع في الفساد وتنوع أنماطه.

دراسة ميدانية للفساد في قطاع التعليم

توضح المراجعة السريعة للأبحاث الموجودة في مجال دراسة واقع انتشار الفساد في قطاع التعليم المصري إلى عدم توفر وثائق كافية تتعامل بطريقة شاملة ومنظمة مع الأوجه العديدة للفساد الموجودة في هذا القطاع، لذلك وكمدخل للتعرف على هذه الظاهرة من حيث انتشارها ومظاهرها وحجمها وتأثيرها يمكن التوقف قليلاً عند نتائج إحدى الدراسات الميدانية الحديثة التي تمت على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية(١٢) للتعرف على مستوى إدراكهم لظاهرة الفساد في قطاع التعليم. وهي عينة تمثل ٢,٣ ٪ من طلاب المجمع النظري بالجامعة في عام ٢٠٠٥، وتعتبر ممثلة للطلاب المستفيدين من الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة. وكان تركيز العينة على طلاب السنة الرابعة الأكثر

(١٢) بلغ عدد طلاب جامعة الإسكندرية ١٥٧,١٧٨ طالب وطالبة في عام ٢٠٠٥، كما يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٣,٩١٥ عضو هيئة تدريس، ويبلغ عدد المدرسين المساعدين والمعيدين ٢,٤٠٢. وقد بلغت موازنة جامعة الإسكندرية ما قيمته ٧٠٣,١١٢,٩٢٢ جنيهًا في عام ٢٠٠٥، وبقسمة رقم الموازنة على عدد طلاب الجامعة البالغ عددهم ١٥٧,١٧٨ طالب، يتضح أن نصيب الطالب من موازنة الجامعة ٤,٤٧٣ جنيهًا.

خبرة بنظام التعليم في الجامعة. ويوضح الجدول التالي الملامح الرئيسية للعينة التي طبقت عليها هذه الدراسة :

جدول رقم (١)
خصائص عينة دراسة الفساد في جامعة الإسكندرية

محاور التوصيف		العدد داخل العينة	النسبة٪
نوع التعليم في المرحلة قبل الجامعية	مدارس حكومية	٩٨	٤٩,٤٪
	مدارس خاصة (عربي)	٣٦	١٨,١٪
	مدارس خاصة (لغات)	٣٨	١٩,٢٪
	مدارس تجريبية	١٠	٥,٠٪
	مدارس قومية	٧	٣,٥٪
	مدارس أخرى	٩	٤,٥٪
السنة الدراسية	السنة الرابعة	١٢٣	٦٦و٧٪
	السنة الثانية	٦٦	٣٣,٣٪
الجنس	ذكر	١٤٠	٧١٪
	أنثى	٥٨	٢٩٪

يتضح من الجدول السابق أن ٤٩,٤٪ من طلاب العينة تلقى تعليمه في مدارس حكومية، و١٩,٢٪ في مدارس خاصة لغات، ١٨,١٪ في مدارس خاصة عربية، و٥٪ في مدارس تجريبية، و٣,٥٪ في مدارس قومية، و٤,٥٪ في مدارس أجنبية مثل المدارس الألمانية وغيرها. علاوة على ذلك فإن ٦٦,٧٪ من العينة من طلاب السنة الرابعة، و٣٣,٣٪ من طلاب السنة الثانية. وكان ٧١٪من العينة ذكور و٢٩٪ إناث.

وقد اعتمد المسح الميداني للتعرف على رأى أعضاء العينة في قضية الفساد في قطاع التعليم على الأدبيات المنشورة في مجال الفساد في التعليم(١٣) وقسمت نتائجها كالتالي:

فساد مرتبط بمصادر المعرفة والتحصيل

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تنوع مصادر المعرفة والتحصيل التي يعتمد عليها الطلاب في مرحلة ما قبل الجامعة وفى المرحلة الجامعية. حيث يعتمد ٨٤,٨٪ من الطلاب في المرحلة الجامعية على المحاضرات، و٧٤,٧٪ من الطلاب يعتمد على استخدام الملخصات الخارجية المتاحة بالمكتبات خارج أسوار الجامعة، بينما يستخدم ٣٨,٩٪ من الطلاب الكتاب الجامعي، في حين بلغت نسبه الطلاب التي تعتمد على الدروس الخصوصية ١٧,٧٪، أما تلك التي تعتمد على مجموعات التقوية فهي ٨,٦٪، أما نسبة الطلاب التي تعتمد على المراجع المتخصصة فهي متدنية للغاية ولا تتجاوز نسبة٦,١٪.

في مرحلة التعليم قبل الجامعي أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض نسبة اعتماد الطلاب على قاعات الدرس (الحصص المدرسية) حيث تبلغ ٣٧،٩٪، واللافت للنظر أن نفس نسبة الطلاب التي تعتمد على الكتاب المدرسي هي نفس نسبة الطلاب التي تعتمد على الكتاب الجامعي، أما نسبة الطلاب الذين يعتمدون على الدروس الخصوصية فتبلغ ٧٦،٣٪ وهي تزيد كثيرًا عن نظيرتها في الجامعة، أما نسبة الاعتماد على الملخصات الخارجية فتبلغ ٥٣٪، وهي تقل كثيرًا عما يحدث في المرحلة الجامعية.

فساد مرتبط بمستوى جودة التعليم

حيث أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بجودة التعليم إدراك الطلاب لمستوى جودة الخدمة التعليمية التي تقدم لهم، ولم تتجاوز نسبة من قَدَّرَها بأنها عالية الجودة إلا ٤،٥٪ من أفراد العينة،

(١٣) Heyneman, S, Anderson, K. and Nuraliyeva, N(2006), *"The cost of corruption in higher education"*, Conference on the economics of education, Institute for the study of economic of education, Dijon, France, June.

في حين أشار٣٤,٣٪ منهم إلى أنها جودة منخفضة، وكانت النسبة الغالبة من العينة والتي بلغت ٥٩,١٪ ترى أن مستوى جودة التعليم متوسطة.

إدراك الطلاب لمدى شيوع الفساد في قطاع التعليم

وقد أشارت النتائج إلى أن قطاع التعليم في مصر حصل على ٨,٢٥ درجة من إجمالي ١٠ درجات على مقياس الفساد، وهى نسبة كبيرة جدًا.

إدراك الطلاب لتنوع صور الفساد في قطاع التعليم

عندما سئل الطلاب عن طريقة إنجاز تعاملاتهم مع الأجهزة الإدارية بالمؤسسات التعليمية كانت إجاباتهم تشير إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب الذين شملتهم عينة البحث تعتمد في المرحلة الجامعية على الطريقة الرسمية في إنجاز أعمالها مع الأجهزة الإدارية بنسبة ٨٣,٣٪، في حين تعتمد ١٣,١٪ على استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية والمعارف، أما نسبة من يقدمون هدايا أو يدفعون رشاوى فقد كانت نسبة محدودة للغاية.

وتوضح الدراسة أنه في مرحلة التعليم قبل الجامعي، فإن نسبة ٧٤,٧٪ من الطلاب يؤدون أعمالهم باستخدام الطريقة الرسمية، حين يستخدم ١٩,٧٪ من عينة الطلاب النفوذ والعلاقات الشخصية في إنجاز أعمالهم، كما أن نسبة من يقدمون هدايا أو يدفعون رشاوى منهم لم تتجاوز ٣,٥٪، وهي أيضًا نسبة محدودة للغاية.

المواقف التي يضطر الطلاب فيها للخضوع لبعض ممارسات الفساد

وتشير الدراسة أنها كانت تستهدف معرفة المواقف التي يخضع فيها الطلاب لدفع إكراميات أو رشاوى أو بقشيش أو هدايا لإنجاز أعمالهم وكانت إجاباتهم تشير إلى أن أكثر المواقف التي يدفع فيها الطلاب رشاوى أو يقدمون هدايا كانت لمعرفة النتائج من الكنترولات، حيث تبلغ هذه النسبة ٣٠,٨٪ في التعليم قبل الجامعي أما في الجامعة فتبلغ ٣٤,٨٪، وأنها عادة ما تكون في شكل مبالغ بسيطة ويتعارف عليها في الثقافة المصرية «حلاوة النجاح». ويحصل عليها العمال الذين يستخدمون نفوذهم في الكنترولات لاستخراج النتائج مبكرًا، وتبلغ نسبة الطلاب الذين يدفعون رشاوى أو

يقدمون هدايا أثناء التعامل مع الأجهزة الإدارية في المرحلة قبل الجامعية نسبة ١٣٪، وفي المرحلة الجامعية نسبة ١٠,٦٪، أما نسبة الطلاب الذين يدفعون رشاوى مباشرة أو يقدمون هدايا من أجل الغش في الامتحان فقد بلغت ٣,٥٪ في المرحلة قبل الجامعية و٣٪ في المرحلة الجامعية.

مشاعر الطلاب نحو الغش في الامتحانات كأحد ممارسات الفساد

وتشير نتائج الدراسة إلى أن ٤٩٪ من الطلاب في عينة الدراسة يشعرون بتأنيب الضمير بعد الغش في الامتحان، وهناك ٥٠,٥٪ من طلاب العينة لديهم نية القيام بالغش في الامتحان طالما لا يقعون تحت طائلة المسائلة القانونية، وتشعر نسبة ١٧,٧٪ من طلاب العينة بالرضا والسعادة بعد الغش في الامتحان.

غلبة الطابع التجاري على العملية التعليمية كأحد مظاهر الفساد لتأثيره على مبدأ تكافؤ الفرص

حيث أشارت نسبة ٨٥,٤٪ من عينة الطلاب في مرحلة التعليم قبل الجامعي إلى أن عملية التعليم أصبح يغلب عليها الطابع التجاري، بينما انخفضت هذه النسبة في مرحلة التعليم الجامعي إلى ٧٢,٧٪ وهو ما يعني أن الغالبية من طلاب العينة يدركون أن التعليم سواء في المرحلة الجامعية أو قبل الجامعية أصبح مسألة تجارية في المقام الأول.

الفساد المرتبط بعدالة توزيع أو منح الدرجات والتقديرات

وقد أشارت النتائج إلى أن نسبة ٣٩,٤٪ من طلاب العينة يرون أنهم يحصلون على درجات وتقديرات تعكس أداءهم في الامتحان، في حين يرى ١٥,٢٪ من طلاب العينة أنهم يحصلون على تقديرات أعلى مما يستحقون، أما نسبة الطلاب الذين يرون أنهم يحصلون على تقديرات أقل مما يستحقون فقد بلغت ٥٩,٦٪. وهو أمر يدعو إلى التوقف عنده وضرورة معرفة الأسباب الحقيقية إلى مثل هذا الشعور.

مدى تعبير التعليم عن احتياجات الطلاب

ويشير ذلك إلى مدى إدراك طلاب العينة لمدى تلبية النظام التعليمي وتعبيره عن احتياجاتهم وطموحاتهم حيث أشارت نسبة ٨٣,٣٪ من طلاب العينة إلى أنهم يشعرون بالاغتراب بين ما يتعلموه بالجامعة، وما يرونه من ممارسات من حولهم.

تأثير التعليم في سلوك الطلاب

وهو يتناول تأثير كل ما أدركه طلاب العينة سابقًا وما يحتويه النظام التعليمي على سلوكياتهم وقيمهم كطلاب حيث أشارت النتائج إلى أن نسبة ٧٠,٧٪ من طلاب العينة يعتبرون أن نظام التعليم بصورته الحالية أداة لتعليم الطلاب الخداع والتحايل وهو ما يمارسونه بالفعل في علاقتهم بالمؤسسة التعليمية بدلاً من بث قيم النـزاهة والشفافية والعدالة والموضوعية في نفوسهم وممارساتهم. أما نسبة طلاب العينة الذين يعتقدون أن نظام التعليم بصورته الحالية في مصر يساهم في الحد من الفساد فهي ضئيلة ولم تتجاوز نسبة ١٤,٦٪ من طلاب العينة، بينما توجد نسبة مساوية لها تقريبًا ترى أن النظام التعليمي يسهم في تعليمهم السلوكيات والأخلاقيات الحميدة.

هل من قانون لمكافحة الفساد

وحول إدراك الطلاب لوجود قانون في مصر لمكافحة الفساد، أكدت نسبة ١٤,٦٪ من طلاب العينة المشاركين في الدراسة علمهم بوجود قانون لمكافحة الفساد في مصر، في حين أن نسبة ٣٣,٨٪ من الطلاب المشاركين في الدراسة لا يعلمون بوجود قانون لمكافحة الفساد، كما لا تعلم نسبة ٤٨,٥٪ من طلاب العينة إذا كان يوجد قانون في مصر لمكافحة الفساد في مصر أم لا، والحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن قانون لمكافحة الفساد في مصر، وإن كان هناك مجموعة من التشريعات التي تُجرِّم الإخلال بالنظام والقانون بصفة عامة. ومن المعلوم أن العبرة ليست بوجود القانون ولكن بتطبيقه بعدالة وموضوعية.

فساد العاملين في التعليم

ويتناول ذلك إدراك الطلاب لأسباب فساد العاملين في مصر حيث أرجع أفراد العينة أسباب فساد التعليم إلى الأسباب التالية: ترى نسبة ٧٩,٨٪ من عينة الطلاب أن الجمود والروتين والبيروقراطية في مقدمة أهم أسباب فساد التعليم في مصر، ويليها نسبة ٧٥,٨٪ ترى أن السبب يعود إلى انخفاض أجور ورواتب العاملين، ونسبة ٧٣,٧٪ تراه يعود إلى عدم وجود رادع قوي ضد الفاسدين، بينما نسبة ٧٠,٢٪ ترى السبب هو عدم الجدية في تطبيق القانون، ونسبة ٦٥,٢٪ ترى أن عدم الثقة في عدالة النظام التعليمي يعتبر أحد أسباب الفساد، ويلي ذلك العادات والسلوكيات الموروثة لدى الناس بنسبة ٥٢٪، ثم الطالب نفسه بنسبة ٤٣,٤٪، والأسرة بنسبة ٢٨,٨٪ على اعتبار أنهم مشجعون على بعض مظاهر الفساد مثل الدروس الخصوصية.

من المستفيد من الفساد

وعن الأطراف المستفيدة من الفساد في التعليم الجامعي كما يراها الطلاب، نجد أنهم يقررون أن الطرف الأكثر استفادة من الفساد في التعليم الجامعي هم المعيدين والمدرسين المساعدين بنسبة ٥٣,٥٪، في حين يرى نسبة ٣٨,٤٪ من طلاب عينة الدراسة أن الطرف الأكثر استفادة هي الدولة ممثلة في الحكومة، بينما ترى نسبة ١٧,٧٪ من العينة أن الأساتذة هم الطرف الأكثر استفادة، وأخيرًا يرى ١٦,٧٪ من أفراد العينة أن الطالب نفسه هو الطرف الأكثر استفادة من الأوضاع الحالية المرتبطة بالفساد في مجال التعليم.

وتكشف النتائج السابقة عن أن ممارسات وثقافة الفساد في النظام التعليمي ترتبط باستخدام الكتاب المدرسي والكتاب الجامعي، والظروف المحيطة بالثانوية العامة والسباق المحموم بين الطلاب لدخول كليات بعينها، ولجوء الطلاب إلى الدروس الخصوصية، وتدهور مستوى جودة الخدمة التعليمية، وعدم تفعيل قوانين ولوائح المؤسسات التعليمية سواء في مرحلة الجامعة أو المرحلة قبل الجامعية في كل جوانب العملية التعليمية. هذا بالإضافة إلى وجود بعض الممارسات التي يتم فيها استخدام النفوذ والعلاقات الشخصية لإنجاز التعامل مع الأجهزة الإدارية بالجامعة. وهو ما حول العملية التعليمية إلى عملية يغلب عليها الطابع التجاري، وهو الأمر الذي أدى إلى إخفاق نظام

التعليم في الجامعات في تعليم الطلاب القيم والأخلاقيات القويمة، يضاف إلى هذا انخفاض الوعي القانوني والحقوقي لدى الطلاب، كما أن الأنظمة البيروقراطية الحاكمة لنظام التعليم أسست مناخًا يشجع على الفساد، وهو ما يشكل ستارًا يحمي الفاسدين. ولعل في مقدمة هذه الأنظمة انخفاض الأجور والرواتب، وضعف الرادع ضد الفاسدين، إلى جانب عدم جدية أجهزة الدولة في تطبيق القانون بالإضافة إلى عدم عدالة النظام التعليمي.

كما تشير نتائج الدراسة أيضًا إلى وجود ثقافة مجتمعية تشجع على الفساد، فعلى سبيل المثال يشعر بعض الناس بالفخر الكبير وعلو المكانة والرفعة والمنزلة الاجتماعية إذا قاموا بكسر القوانين والحصول على أشياء لا يستحقونها أو الحصول على معلومات تمكنهم من اكتساب بعض المكاسب السريعة، ويرجع هذا الأمر إلى انتشار مقومات سلبية في الثقافة السائدة والتي يجب العمل على محاربتها والقضاء عليها بكل صورها وأشكالها.

جوانب وأبعاد أخرى لظاهرة الفساد

رغم تنوع الجوانب المرتبطة بممارسات الفساد والتي تحتاج إلى رصد تفصيلي، فإنها لا تغطي مجمل جوانب الظاهرة حيث اعتمد الرصد السابق لبعض جوانب ظاهرة الفساد في قطاع التعليم على رؤية نظر الطلاب كمستهلكين للخدمة التعليمية، أما إذا حاولنا تحليل الظاهرة ورصدها من زاوية أوسع فمن الهام بداية التأكيد على أن الخواص الرئيسية للفساد في قطاع التعليم هي نفس خواصه في القطاعات الحكومية الأخرى. وفي هذه الحالة يمكن تعريفه على أنه «استخدام المنصب الحكومي للكسب الشخصي»، وهو تعريف يغطي العديد من الأنشطة مثل المحسوبية أو طلب الرشوة أو محاولة الحصول عليها عن طريق الابتزاز أو محاباة الأقارب أو سرقة المال العام.. إلخ.

وهناك تعريف آخر يضيف إلى ما سبق صفة الانتظام بحيث يصبح الفساد هو «الاستخدام المنتظم للمنصب الحكومي في تحقيق مكاسب شخصية ينتج عنها تقليل جودة الخدمات العامة». وعند تطبيق هذا التعريف على التعليم سنجده يشير إلى «استخدام المنصب الحكومي أو الوظيفي في المؤسسة التعليمية، لتحقيق مكاسب شخصية تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الحصول على الخدمة التعليمية أو جودتها أو مدى عدالة توزيعها». ويرى البعض أن مجرد تحقيق مكاسب مادية غير شرعية بغض

النظر عن الأثر السلبي على العملية التعليمية أو أحد أطرافها يجب أن يدخل أيضًا في إطار الفساد في النظام التعليمي.

وهنا يجب أيضًا التوقف عند درجات أو مستويات الفساد في هذا القطاع، فهناك الفساد الكبير الذي يقع في حدود نفوذ وسلطة الموظفين الحكوميين ذوي المناصب العليا والسياسيين الذين يصنعون القرارات التي تتضمن عقودًا أو مشاريع كبرى. كما أنه إذا طبقنا هذا على قطاع التعليم فسنجد أن مثل هذا النوع من الفساد يرتبط على سبيل المثال بقرارات طباعة الكتب، أو اختيار المؤلفين أو دور النشر لإعداد وطباعة الكتب المدرسية، والتي تصل تكاليفها في المدارس المصرية إلى أكثر من مليار جنيه، أو ما يخص عمليات إمداد المؤسسات التعليمية بالتجهيزات والمعدات التعليمية، وكذلك الأمور التي ترتبط بإدارة المنح الأجنبية، حيث يمكن للمبالغ الكبيرة من المال التي يتحكم في إدارتها كبار الموظفين أن تغري بعضهم بالفساد. أما الفساد الأصغر من حيث الحجم فتأثيره محدود على إدارة النظام التعليمي وبالذات التصرف في موارده المالية، حيث نجد في قطاع التعليم تحديدًا أن الفساد الكبير يوجد على الأرجح على المستوى القومي أو حدود العمليات والقرارات المركزية التي تتأثر بها كل المؤسسات التعليمية.

وفى قطاع التعليم على وجه الخصوص يجب عدم التوقف فقط عند الفساد المالي المرتبط بعمليات التربح واستغلال الوظيفة، ولكن هناك أيضًا الفساد المرتبط بعدم الالتزام بالسلوك النـزيه، وهي إحدى الإشكاليات في رصد العديد من مظاهر الفساد السلوكي، بسبب الكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في فهم ظاهرة الفساد والتفرقة بين السلوك الفاسد والسلوك النـزيه، ومن الأمثلة على ذلك نجد وضع معيار الأولوية في القبول للدراسة أو العمل بإحدى المؤسسات لأبناء خريجي تلك المؤسسة التعليمية أو العاملين فيها وهو ما يعتبره البعض فسادًا محضًا ويعتبره البعض الآخر نوعًا من الاعتراف بحق العاملين في تلك المؤسسة التعليمية. وهو الأمر الذي يوضح أن هناك على الأرجح منطقة غير واضحة بين النـزاهة والفساد أحيانًا.

هذا وإذا اقتربنا من الفساد في قطاع التعليم سنجد أنه يمكن لجميع مجالات التخطيط والإدارة أن تتأثر بظاهرة الفساد، وبالتحديد نظم المعلومات وبناء المدارس والتوظيف والترقيات –بما فيها نظم

الحوافز- وتعيين المعلمين وتوريد التجهيزات والكتب المدرسية وتوزيعها وتوزيع الإعانات المالية. هذا بالإضافة إلى ما يرتبط بالامتحانات والشهادات والأنشطة التي تمارس خارج المدرسة وغيرها. غير أن فرص ممارسة الفساد في هذه المجالات ليست متساوية، ولا تتضمن نفس الأشخاص ولا تحدث بنفس درجة التكرار، كما يختلف تأثيرها على عمل وأداء النظام التعليمي، سواء كان هذا التأثير متعلقًا بالتكاليف المادية أو الإنسانية أو كفاءتها، وبالآثار الضارة للفساد على القيم الأخلاقية. ولذلك فإنه من المفيد أن يتم تطوير تدريجي عن طريق الملاحظة لتقسيم المجالات الرئيسية التي يمارس فيها الفساد في التعليم حيث يمكن لإعادة تنظيم النظام الإداري المساعدة في رصد جوانب عديدة متعلقة بظاهرة الفساد كما يشير الجدول التالي[١٤] :

(١٤) بتصرف من إصدارات المعهد الدولي للتخطيط التعليمي، اليونسكو.

جدول رقم (٢)
مجالات وممارسات الفساد في قطاع التعليم

مجالات التخطيط والإدارة	أبرز ممارسات الفساد المرتبطة بهذا القطاع	العوامل التعليمية الأكثر تأثرًا
بناء المدارس	• المناقصات العامة • الاختلاس • تخطيط المدارس • التلاعب في المقاولات أثناء التنفيد	هدر الموارد المتاحة الجودة
التوظيف والترقية وتعيين المعلمين (بما فيها نظام الحوافز)	• المحسوبية • محاباة الأقارب • الرشاوى	الجودة والكفاءة
تصرفات المعلمين	• "المعلم الغائب الحاضر"/ عير المتواحد • الرشاوى (للقبول بالمدارس أو تقييم التلاميد...الخ) • الدروس الخصوصية	هدر الموارد الجودة العدالة الأخلاقيات
توريد وتوزيع التجهيزات والطعام والكتب	• المناقصات العامة • الاختلاس • تجاوز المعايير	العدالة رداءة التجهيزات
توريع البدلات الخاصة (المكافآت والإعانات المالية)	• المحسوبية • محاباة الأقارب • الرشاوى • تجاوز المعايير	هدر الموارد العدالة
تيسير إمكانات غش الطلاب الامتحانات والشهادات	• بيع المعلومات • المحسوبية • محاباة الأقارب • الرشاوى • التزوير العلمي	العدالة الأخلاقيات

توثيق لبعض مجالات الفساد في التعليم

قامت بعض منظمات المجتمع المدني[١٥] بمحاولة توثيق بعض وقائع الفساد في قطاع التعليم ونشرتها كثير من الصحف المصرية والتي عرفت طريقها إلى الأجهزة الرقابية والقضائية. وهي تؤكد إلى حد كبير الارتباط بين مجالات التخطيط والإدارة وبعض ممارسات الفساد المحددة في قطاع التعليم، وهي مجالات عديدة.

فعلى مستوى المدرسة والتي تشكل قاعدة النظام التعليمي رصد هذا التوثيق ممارسات الفساد التي ترتبط بسرقة واختلاس التجهيزات والمعدات المدرسية، واختلاس التبرعات المقدمة لسداد مصروفات الطلاب الفقراء، وتزوير شهادات الميلاد وملفات الالتحاق لتلافي شروط السن، وجمع أموال من الطلاب بدون وجه حق، واختلاس العهدة المالية للمدرسة، والاتجار بالمواد المخدرة بالمدرسة، وإجبار الطلاب على الالتحاق بالمجموعات المدرسية أو أخذ الدروس الخصوصية، ومساعدة بعض الطلاب على الغش أثناء الامتحانات، وإجبار الطلاب وأسرهم على التبرع، وتزوير مستندات تحصيل الرسوم المدرسية، وإجبار العاملين على إنجاز مصالح خاصة بالمدير خارج نطاق عملهم، وتزوير مستندات الصرف والحصول على قيمتها.

وعلى مستوى الإدارات التعليمية أو مستوى الإدارات المركزية بديوان عام الوزارة، تم رصد ممارسات فساد من نوعية التلاعب في توزيع مكافآت الكنترولات، وتزوير مستندات شراء الأدوات والتجهيزات، وقبول رشاوى من المدارس الخاصة مقابل السماح بتجاوز كثافة الفصول عن الحد المسموح به، وصرف مكافآت بدون وجه حق، واستلام معدات وتجهيزات غير صالحة أو غير مطابقة للمواصفات، وعمل لجان امتحان خاصة تيسر عملية الغش لبعض الطلاب، والتلاعب في نتائج الامتحان بالكنترول، وعدم إسناد عمليات الإنشاءات أو التوريد للهيئات التي تقدم العروض الأقل سعرًا رغم توفر المواصفات المطلوبة في العرض، والحصول على موافقة بتوريد تجهيزات تتجاوز الاحتياجات المطلوبة مقابل الحصول على رشوة أو عمولة من الجهة الموردة.

(١٥) اعتمد هذا التوثيق على الورقة الخلفية التي قدمها سعيد عبد الحافظ بعنوان "التعليم قبل الجامعي في مصر...الخطر الكامن: الفساد والإهمال داخل المؤسسات".

هذا وبصفة عامة فإن الحديث عن الفساد في قطاع التعليم لا يجب أن يتوقف عند حدود ممارسات الفساد الواضحة والمباشرة والتي يعاقب عليها القانون، ولكنه يجب أن يمتد إلى أثرها غير المباشر والذي يرتبط بالدور التربوي والتعليمي الذي تلعبه المؤسسة التعليمية والذي قد يجعل من المؤسسة التعليمية أحد أدوات إعادة إنتاج ثقافة الفساد.

مع العلم أن ممارسة الفساد تنتشر من خلال مؤسسة أو فرد ذي مكانة لتكون وسيلة لإفساد الغير، كمرض الحمى أو الأنفلونزا الذي ينتقل من المريض إلى السليم الذي يعايشه أو يقترب منه، وبذلك يغدو الفساد مولِّدًا ومصدرًا لإفساد الغير الذي يقنع نفسه بعبارة "اشمعنى أنا"، ويضع بذلك استنادًا أو تبريرًا في محاكاة الغير. وهكذا يصبح الفساد والإفساد مرتبطان بعضهما ببعض انتشارًا وتبريرًا.

ومن المؤكد أن محتوى المواد التعليمية أو البرنامج التعليمي الحالي لا يوجد به ما يروِّج لقيم الفساد أو يدعمها. ومن المؤكد في الوقت نفسه أنه لا يتضمن ما يساعد على دعم وترويج قيم الشفافية كجزء من ثقافة مكافحة الفساد والتي يتوجب على المؤسسة التعليمية أن تتبناها.

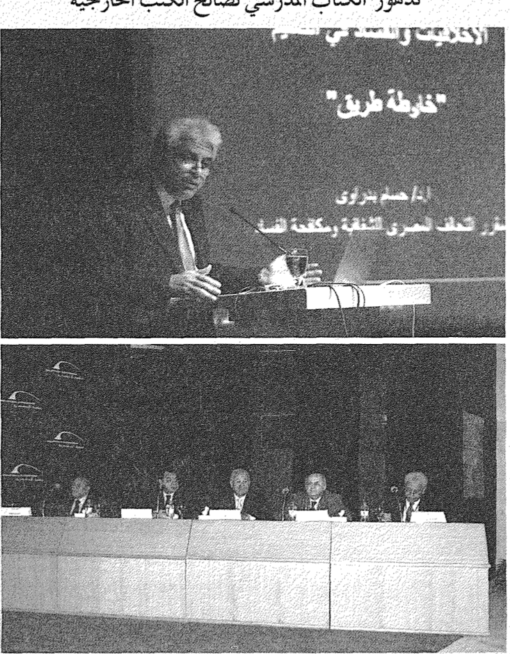
وينقلنا هذا مباشرةً إلى ما تعارف عليه علماء التربية ويطلقون عليه المنهج الخفي، الذي يتضمن القيم أو السلوكيات أو القضايا المسكوت عنها التي يجب إظهارها والتأكيد عليها. ومن نماذج هذا المجال غياب التأكيد على حرمة المال العام والذي لا يجوز المساس به بأي حال من الأحوال سواء بالسرقة أو الإهمال أو التدمير. وهو التناول الذي يجب أن يركز كذلك على الضوابط والضمانات الإدارية والأخلاقية والقانونية التي تعني بالحفاظ على المال العام وحمايته، والتأكيد على أن المال العام هو محصلة ما يدفعه دافعوا الضرائب، وذلك في مواجهة الفهم الشائع بأنه مال الحكومة وليس مال الشعب. كذلك يجب أن تتناول المقررات التعليمية ما يؤكد على استهجان كل أنواع وأشكال الرشوة والتربح غير الشرعي والتي قد نقابلها بشكل متكرر على مدار حياتنا اليومية، والتي قد لا يدرك البعض أنها ممارسات فاسدة مهما كانت نوعيتها أو حجمها أو من يمارسها. وهنا يمكن توظيف مواد مثل اللغة العربية والتربية الدينية والتربية الوطنية والتاريخ وبشكل جيد للتأكيد على رفض هذه الممارسات. كما يجب أن تحتوى المناهج الدراسية كذلك على توضيح للآليات المجتمعية التي تتحمل عبء حماية المال العام. ومكافحة كافة أشكال الفساد المتنوعة، والمؤسسات المخول لها قانونيًا القيام بهذه المهمة.

الفصل الثالث

أخطر ملامح الفساد في قطاع التعليم (١٦)

الدروس الخصوصية وتراجع الدور التربوي للمدرس

تدهور الكتاب المدرسي لصالح الكتب الخارجية



---

(١٦) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "الكتب والمناهج التعليمية"، و"المحتوى والمناهج الدراسية"، و"الدروس الخصوصية"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذه المحاور، وبصفة أساسية الورقتين اللاتي قدمهما حسام بدراوي بعنوان "الأخلاقيات والفساد في التعليم .. خارطة طريق"، وبعنوان "الفساد في التعليم ... الدروس الخصوصية".

مقـــدمة

إذا كان رصد الوقائع والممارسات المرتبطة بالفساد في قطاع التعليم يشير إلى تنوع أشكالها، من المحسوبية إلى تجاوز المعايير والاختلاس وغيرها من الممارسات، بالإضافة إلى تواجدها في العديد من المجالات المرتبطة بإدارة العملية التعليمية، إلى جانب التأثيرات الممكنة لهذه الممارسات على الوصول للموارد وانتهاك مقومات الجودة والعدالة في توزيع الخدمة التعليمية، والتأثير السلبي لها في جميع الحالات على الأخلاقيات والقيم التربوية التي يتم التنشئة عليها في المؤسسات التعليمية، إلا أنه من المهم التركيز على بعض المجالات كبناء المدارس أو توريد التجهيزات أو الكتب المدرسية وتوزيعها أو برامج التغذية، وذلك لاختلاف الفداحة في تأثيراتها السلبية على العملية التعليمية وبطريق غير مباشر على الجودة، حيث لا يمكن تناول كل مظاهر الفساد كحزمة واحدة، إلا أنه يمكن التأكيد على أن تكون العلاقة بين العوامل المؤسسية والثقافية ذات أهمية لتأثيرها الكبير على نظم القوانين واللوائح ومدى شفافيتها، فمن المفترض أن مرحلة صناعة القرار لها تأثير على طبيعة الممارسات الفاسدة وحجمها، وبالتالي فهناك فرق بين الممارسات الفاسدة في مرحلة التخطيط للقرارات المتعلقة بالسياسة العامة والتوجهات طويلة المدى، أو مرحلة القرارات الإدارية وهي أقل مدى وتتطلب آثارها وقتًا أقل. أما مرحلة القرارات التشغيلية فيمكن تعريفها على أنها قرارات يومية عادية محدودة النطاق سريعة النتائج. وبالقدر نفسه يجب أيضًا التفرقة بين ممارسات الفساد المرتبطة بالقرارات المبرمجة —أي المكررة والروتينية— والقرارات غير المبرمجة —وهي القرارات التي تصدر كمعالجة خاصة لبعض المشكلات— ورغم التفرقة بين مستويات هذه الممارسات إلا إنه يجب التأكيد على أنها تؤثر في بعضها البعض؛ فالفساد على مستوى التخطيط يدعم الفساد على مستوى التنفيذ، والفساد المرتبط ببعض اللوائح والقرارات يدعمه الفساد المرتبط بالقيم الثقافية والاجتماعية السائدة.

ومن مظاهر ما يمكن اعتباره إفسادًا تغير السياسات مع تغير الوزراء، لمجرد أن كل وزير جديد يريد أن يترك بصمته الخاصة، حتى دون تقييم لما قرره الوزير السابق. وقد عانت إجراءات امتحانات الثانوية العامة كثيرًا من الاضطراب والتغيرات الكثيرة في هذا السياق.

ومن جوانب الفساد أيضًا في نطاق التخطيط لمسيرة التعليم، إرجاء أو تأجيل تنفيذ الأولويات المقررة في الخطة، والتوجه نحو المشروعات الإصلاحية الجزئية أو ذات الأهمية الثانوية بسبب ما يتاح للأخيرة من منح أو معونات أجنبية تتيح للوزارة والعاملين في هذه المشروعات الصغيرة مكافآت ومخصصات مالية. وقد يترتب على ذلك خلل في الأولويات المخططة، وتضخم في المشكلات الملحة، وإفساد لمسيرة الإصلاح المنشود.

ومن مظاهر الفساد أيضًا الإسراف في الإنفاق لتجميل المكاتب إلى جانب المبالغة في حضور المؤتمرات والاجتماعات في الخارج دون تدبر في مدى ما يدعونه أو تبرير لهذه الأسفار، ومدى ما تعود به من فوائد في تغذية فقر الدم الذي يصيب النمو في أحوال تعليمنا.

ومن المهم التركيز على الممارسات ذات التأثير الأكثر ضررًا خاصة على صيانة الموارد والجودة والحكمة في إنفاق الموازنة والعدالة والأخلاقيات. وقد يكون من الصعب تحديد أيٍّ من الممارسات الفاسدة ذات الضرر الأكبر على التعليم، كالممارسات التي تتضمن اختلاس مبالغ كبيرة من المال، كما في حالة شراء وتوزيع الكتب المدرسية، أو الممارسات التي لا تتعلق دائمًا بمبالغ كبيرة من المال كالرشاوى التي يطلبها بعض المعلمين من التلاميذ لأسباب متعددة مثل إنجاحهم في الامتحانات، والتي هي منتشرة ولها تأثيرات مباشرة على الجودة والحصول على الموارد والعدالة والأخلاقيات.

التركيز على الدروس الخصوصية والكتاب المدرسي

تبدو في بعض الحالات أن هناك صعوبة في تحديد أكثر أنواع الفساد خطرًا على العملية التعليمية، إلا أن قضية الدروس الخصوصية كواحدة من الممارسات الفاسدة في التعليم يمكن اعتبارها فسادًا كبيرًا وصغيرًا في الوقت نفسه؛ لأثرها البالغ على التعليم وأخلاقيات التلاميذ والمجتمع ككل، وانعكاسها على زيادة الأعباء المالية التي تتحملها الأسرة المصرية، وعلى انخفاض جودة التعليم

وخلق عائق أمام عمليات التطوير. وفي هذا السياق أيضًا تأتي قضية الكتاب المدرسي وما يهدر فيه من أموال كواحدة من أخطر مجالات الفساد وأكثرها تأثيرًا. فكل من القضيتين له تأثير مباشر على البيئة المؤسسية التي تتم في إطارها العمليات التربوية، بجانب تأثيراتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويوضح الجزء التالي بالتفصيل كل من موضوع الدروس الخصوصية والكتاب المدرسي بالتفصيل على اعتبار أن هذين العاملين من أكثر العوامل التي تؤثر على المسيرة الإيجابية للعملية التعليمية.

أولاً: الدروس الخصوصية وتراجع الدور التربوي للمدرسة

تعد الدروس الخصوصية من أهم الأسباب وراء زيادة عبء تكلفة التعليم على الأسرة المصرية، وهو ما أصبح يمثل قيدًا حقيقيًا على تطوير التعليم في مصر. وهي ظاهرة ترتبط بتفشي الفساد في قطاع التعليم باعتبارها مشكلة ذات ثلاثة أبعاد متشابكة تعزى إلى تراجع وتدني أجور المدرسين، ونوعية المناهج وأساليب التعليم المعتمدة في مدارسنا، وكذلك حالة التواطؤ المجتمعي على الظاهرة وعدم مواجهتها بحسم.

ويشير تقرير أصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إلى أن الإنفاق العائلي على الدروس الخصوصية وصل إلى نحو ١٥ مليار جنيه مصري؛ أو ما يوازي حوالي ٢٥٪ من دخل الأسرة المصرية في المتوسط. وتدفع الأسر المصرية هذه المليارات سنويًا في تعليم يتم خارج المدرسة وبعيدًا عن أي أعين تربوية واعية أو مسئولة. كما تشير نتائج استطلاع رأي حول تكلفة ظاهرة الدروس الخصوصية بالنسبة للأسرة المصرية إلى أن ٦٠٪ من الأسر - التي لديها أبناء بمراحل التعليم قبل الجامعي- يعانون من مشكلة الدروس الخصوصية، وأن ٤٨٪ من هذه الأسر ينفقون في المتوسط من ٥٠ حتى أقل من ١٥٠ جنيهًا شهريًا على الدروس الخصوصية لكل ابن، بينما ينفق ٣٧٪ منها أقل من ١٠٠ جنيه شهريًا على الدروس الخصوصية.

لقد أدت هذه النفقات إلى قصور إنفاق الأسر المصرية على الخدمات والسلع الأخرى، خاصة مع اتساع نطاق الظاهرة حيث تشير نتائج نفس الاستطلاع إلى أن ٨٣٪ من الطلاب -بمرحلة التعليم

الثانوي العام في العينة التي تم استطلاع رأيها- يحصلون على دروس خصوصية، وتصل النسبة إلى ٥٥٪ من إجمالي طلاب المدارس الحكومية؛ أي ما يقرب من ٨ مليون طالب وطالبة.

وفي تقرير للجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى حول توزيعات الدخل والإنفاق للأسر المصرية يؤكد التقرير أن الدروس الخصوصية ساهمت في تخفيض معدل النمو المتوقع، وأدت إلى انكماش الدخل المتاح للتصرف لدي المواطنين واضطرارهم إلي تخفيض الكميات المطلوبة من السلع والخدمات، وهي عناصر ساهمت في تخفيض معدل النمو المتوقع خلال العام المالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى٢,٥٪ بالمقارنة بمعدل النمو الذي قدرته الخطة الخمسية الثانية بنحو ٦,٢٪ كمتوسط سنوي(١٧).

ونتيجة فشل كل المحاولات التي تمت للقضاء علي ظاهرة الدروس الخصوصية، وصل الأمر إلى دعوة البعض إلى تقنينها كما جاء في أحد تقارير لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب، والذي طالب بتقنين هذه الظاهرة وتنظيمها بقانون حيث أنها أصبحت أمرًا واقعًا ولا سبيل لمواجهته، وهو ما يعني في حالة الاستجابة لمثل هذه الدعوة الانتقال من حالة مواجهة الفساد إلى حالة يتم فيها تقنين الفساد والاعتراف بسطوته، وهو الأمر الذي رفضه أعضاء مجلس الشعب عند مناقشة التقرير في المجلس.

يضاف إلى خطورة هذه الظاهرة نتائجها المباشرة في تحويل التعليم من كونه حقًا مجانيًا يتاح لكل أبناء الوطن إلى جعله أداة لإعادة الفرز الاجتماعي والتمييز الطبقي؛ حيث تتاح الخدمة التعليمية بشكل أفضل أمام الطلاب المنحدرين من أسر غنية، والتي تستطيع أن توفر لأبنائها قيمة الدروس الخصوصية. وبالتالي توفر فرص الحصول على مجموع أعلى والالتحاق بما يطلق عليه كليات القمة التي توفر لخريجيها فرص أفضل من حيث العمل والدخل.

ويدعم هذا نتائج دراسة ميدانية أجريت عام ١٩٩٧/١٩٩٨ تشير إلى أنه في مرحلة التعليم الأساسي كان ٤٥,٨٪ من أبناء الأسر الفقيرة ومن الطبقة الوسطى يحصلون على دروس خصوصية

(١٧) مجلة الأهرام الاقتصادي – ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٣ .

مقابل ٨٤,٦٪ من أقرانهم أبناء الأسر الغنية. وفى مرحلة التعليم الثانوي كانت نسبة من يحصلون على دروس خصوصية بين أبناء الأسر الفقيرة والوسطى٦٦,١٪ وترتفع إلى ٨٣,٦٪ بين أقرانهم من أبناء الأسر الغنية، ورغم دلالة الفروق بين من يحصل على دروس خصوصية من أبناء الأسرة الفقيرة مقارنة بأبناء الأسر الغنية، إلا أن هناك فارقًا آخر يرتبط بالقدرة المالية والتي تحدد عدد الطلاب في حصة الدرس الخاص، ومدى كفاءة المدرس الذي يقدم الدرس، حيث يقبع في أسفل السلم عدد كبير من الطلاب في حصة مجموعات التقوية في المدرسة يليها المجموعات المتميزة والتي يكون عدد الطلاب فيها أقل، ثم الدرس الخاص لعدد محدود ثم الدرس الخاص لطالب واحد في المنـزل(١٨).

ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على الإنفاق الذي تنوء به كواهل الكثير من الأسر والذي توفره في معظم الحالات على حساب حاجات أساسية أخرى، بل تمتد خطورة الظاهرة إلى تهميش دور المدرسة التربوي وإلى دعم حالة انعدام ثقة المواطن في قدرة النظام التعليمي الرسمي والمدعوم من الدولة بكل إمكانياته المادية والبشرية والتقنية على أداء دوره التعليمي والتربوي المناط به. وبالإضافة إلى ذلك فإن كثافة انتشار الظاهرة وحجم الإنفاق عليها يعملان على تفريغ مجانية التعليم من مضمونها، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ضياع جزء من موازنة الدولة هباء لا نفع من ورائه، وإلى الانحدار نحو هاوية التجارة بالتعليم مما يؤدى بدوره إلى انهيار مبدأ تكافؤ الفرص، وما قد يصاحبه من سلوكيات وتداعيات تهدد السلام الاجتماعي للوطن والمواطن.

هذه هي النتائج العامة لظاهرة الفساد التعليمي المسماة بالدروس الخصوصية والتي يمكن تلمس مظاهر مباشرة مرتبطة بعدد من العوامل من أهمها ما يلي:

- ارتفاع نسب غياب الطلاب وشبه انقطاع أعداد كبيرة منهم بعذر أو بدون عذر عن مدارسهم، خاصة طلاب مرحلتي الثانوية العامة وطلاب الصف النهائي للمرحلة الإعدادية، وطلاب الدبلومات المهنية. وهو ما أدى إلى ضعف جدية العملية التعليمية داخل

(١٨) "الدروس الخصوصية ظاهرة مجتمعية أم ظاهرة تعليمية" - شبل بدران.

الكثير من الفصول الدراسية خصوصًا في الأشهر الأخيرة من العام الدراسي، وبالتالي انعدام دور المدرسة في غرس المبادئ والقيم الأخلاقية.

- اعتماد عدد كبير من الطلبة علي الدروس الخصوصية واستخدامها كوسيلة للنجاح، وهو ما يهدم مبدأ تكافؤ الفرص ويحول مجانية التعليم إلي أكذوبة، ويكرس مبدأ أن المجموع هو المعيار الوحيد للتقييم. كما يلاحظ انتشار ما يسمى بالمراكز التعليمية (الموازية) التي تقدم دروسًا خصوصية لمجموعات وأفراد تحت مسميات مختلفة، والتي يلاحظ ازدحامها وزيادة الإقبال عليها خاصة قبيل الامتحانات وليالي الامتحانات لشحن العقول بمراجعات وتلخيصات مبتسرة للمقررات. كذلك نجد انشغال العديد من المعلمين عن القيام بالتدريس في المدرسة، وكثرة إجازاتهم المرضية والعرضية خصوصًا في الأشهر الأخيرة من العام الدراسي، وذلك بسبب انشغالهم بالعمل في إعطاء الدروس الخصوصية والتي يتزايد الطلب عليها من جميع الفئات كما سبقت الإشارة.

المظاهر والمعالم المرتبطة بالدروس الخصوصية

ومن عجائب الدروس الخصوصية سعي العديد من أولياء الأمور لحجز أماكن للدروس الخصوصية لأبنائهم في المنـزل انفراديًا أو في مجموعات صغيرة عند معلمي الدروس الخصوصية المشهورين منذ بداية العطلة الصيفية وحتى قبل بداية العام الدراسي. وهو ما يربك أوضاع الأسر والطلاب أنفسهم ويحرمهم حتى من إجازة الصيف والاستمتاع بأنشطتهم الرياضية والفنية الخاصة.

وترجع شكوى الكثير من أولياء الأمور إلى الضغوط التي تقع على أبنائهم خاصة في صفوف النقل حتى يأخذوا دروسًا خصوصية عند معلميهم أو في مجموعات تقوية في مدارسهم. وهي الشكاوى التي تجد طريقها إلى وسائل الإعلام من مفكرين وتربويين ومسئولين وأولياء أمور بخصوص الدروس الخصوصية وما يصاحبها من قلق اجتماعي ومشكلات نفسية وأخلاقية.

ونجد ظاهرة الدروس الخصوصية تشمل حاليًا معظم –إن لم يكن كل– المواد الدراسية، إذ أنها لم تعد تقتصر على مواد كانت تصنف على أنها صعبة مثل الرياضيات واللغات الأجنبية، بل

اتسعت لتشمل مواد مثل التربية الفنية والمواد الاجتماعية، كما أنها امتدت للصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية وفي بعض الأحيان في مرحلة رياض الأطفال. وتشير نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز المعلومات بمجلس الوزراء والذي سبقت الإشارة إليه والذي تم إجراؤه على عينة قومية ممثلة إلى أن نسبة ٤٢٪ من المبحوثين في المرحلة الابتدائية ونسبة ٤٣٪ من المبحوثين في المرحلة الثانوية يحصلون على دروس خصوصية في كل المواد، وأن نسبة ٦٣٪ من المبحوثين في المرحلة الإعدادية يحصلون على دروس خصوصية في اللغات الأجنبية.

ومن الملاحظ أن هناك ظواهر أخرى جديدة ترتبط ارتباطًا عضويًا بالدروس الخصوصية ومنها انتشار حالات الغش الجماعي والفردي في كل مراحل التعليم من خلال أساليب وتقنيات متقدمة وتقليدية، حيث أصبحت هناك عدة أنواع من الغش منها الغش الإجباري، والغش الجغرافي، والغش الطلابي، والغش التطوعي، والغش الوزاري، والغش المأجور، حيث نجد أن هذا الانتشار يساعد عليه -إن لم يقم به- بعض المنحرفين من أرباب الدروس الخصوصية ويشمل ذلك التلاميذ وبعض المدرسين المشرفين وأحيانًا أولياء الأمور.

كذلك أصبح المعلمون من محترفي الدروس الخصوصية يشكلون جماعة مصالح وضغط حقيقية لمقاومة أي جهود حقيقية لإصلاح التعليم، بالإضافة إلى ما تقوم به هذه الجماعات من استنزاف مالي لموارد أسر ملايين من الطلبة والطالبات. وأكبر نموذج صارخ لذلك امتداد نظام الثانوية العامة حيث أصبح يشمل الصفين الثاني والثالث (دور أول ودور ثان) والذي كان يستهدف تخفيف حدة التوتر والعبء بجعل امتحان الثانوية العامة على مرتين بعد أن كان مرة واحدة، ولكنه للأسف تحول على أيديهم إلى عبء مضاعف وجعل العامين الدراسيين مساحة مفتوحة لمتعاطي الدروس الخصوصية، يمارسها عدد كبير من المعلمين والطلاب قسرًا أو طوعًا. وهكذا استطاعوا تحويل أي تغيير مهما كان وبصرف النظر عن أهدافه الإيجابية والسلبية إلى فرصة لزيادة أرباحهم ومكاسبهم على حساب الأسرة المصرية التي باتت نتيجة لسلوكهم تربط بين السياسات التعليمية وارتفاع التكلفة الفعلية لتعليم الأبناء، وهو ما خلق للأسف رأيًا مجتمعيًا عامًا غير متعاطف مع سياسات التعليم، وهو الأمر الذي يضاعف من صعوبة مواجهة هذه الجماعات وما تمارسه رغم ما تبذله الوزارة من مطاردة

لهم وفرض العقوبات عليهم، خاصةً مع اتساع أعداد المدرسين المنخرطين في هذه الممارسات والتي أصبحت في ظل تدهور أوضاعهم الاقتصادية تشكل أحد أهم مصادر دخولهم.

كما أن ضغوط تكاليف الدروس الخصوصية دفعت الوزارة في محاولة للتخفيف على الأسر إلى تقنين ما يسمى بالمجموعات المدرسية والتي هي في الحقيقة دروس خصوصية تتم داخل فصول المدرسة وذلك بالقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٤وتعديلاته بالقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠١. حيث حددت هذه القرارات أنواع المجاميع (عادية /متميزة) ومعها نصيب المدرس وباقي العاملين بإدارة المدرسة وصولاً إلى الإدارة التعليمية والمديرية التعليمية بالمحافظة والتي يقتطع العاملون بها ابتداءً من مدير المديرية، ووكيل المديرية، ومدير الشئون المالية والإدارية/التوجيه المالي والإداري ... إلخ نسبًا متفاوتة من حصيلتها المالية. إلا أن هذا دفع أباطرة الدروس الخصوصية إلى مزيد من التحدي، والذي وصل إلى تحدي قرارات وزير التعليم ذاته، كما تشير إلى ذلك واقعة تحويل ٢٤ مدرسًا بمدرسة أبو كبير الثانوية للمحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة، والتي حكمت بخصم شهر من مرتب كل مدرس، وتوجيه اللوم لمديرين بإدارة أبو كبير التعليمية بالشرقية، حيث تبين قيامهم بمزاولة الدروس الخصوصية بالمخالفة لقرار وزير التربية والتعليم(١٩). وحول الظاهرة نفسها قام المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية بإغلاق ٣٧ مركزًا للدروس الخصوصية في أحد السنوات وهو الأمر الذي يشير إلى استنفاذ جزء كبير من طاقة الوزارة المسئولة وغيرهم من المسئولين في متابعة وعقاب المسئولين عن ذلك من تلاميذ ومدرسين مما يعطي انطباعًا سلبيًا عن علاقة الوزارة بأدواتها الرئيسية، التلميذ والمعلم.

وفى المجال التربوي صاحب ظاهرة الدروس الخصوصية بروز ظاهرة العنف الطلابي وعدم احترام الطلاب للمعلم الذي أصبح –وبدون تعميم– في نظر البعض مجرد آراء مساعدة يمكن استقدامه للمنـزل ليقدم في ساعات معدودة وصفة مركزة تغني عن ما تقوم به المدرسة طوال العام الدراسي، نظير أجر يدفعه القادرون فقط في أغلب الأحوال وهو ما أدى إلى غياب القدوة التي كان يمثلها المعلم برسالته التربوية.

---

(١٩) جريدة الوفد– ١٨ مارس ٢٠٠٤.

هذا الواقع بكل تعقيداته أدى في النهاية إلى إحباط الكثير من المعلمين الممتازين تربويًا وعلميًا، والذين يؤخذون بجريرة آخرين، ويشملهم شك المجتمع ونظرته السلبية بدون وجه حق، مما قد يؤدي إلى فقدان الفئة التي قد تكون فاعلة في علاج الظاهرة في المستقبل.

ولكل الأسباب السابقة لم يكن غريبًا أن تؤكد الدراسة التي أعدها المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية، على أن الدروس الخصوصية تعد أهم المشكلات التي تواجه العملية التعليمية في مصر، والتي يطلق عليها البعض "التعليم في السوق الموازية"، ومن وجهة نظره "التعليم في السوق السوداء". وأشارت الدراسة التي طرحت للمناقشة في اجتماع مجلس المحافظين أن ظاهرة الدروس الخصوصية استشرت بين ملايين الطلاب من الروضة وحتى الجامعة، موضحة أن الدرس الخصوصي هو أصلاً الدرس الذي يلقيه المعلم على طالب خارج الجدول المحدد في خطة الدراسة، أيًا كان المكان الذي يلقي فيه هذا الدرس، سواء كان نظير أجر يتفق عليه أم كان معونة يقدمها المعلم لتلميذ بدون مقابل. وقد تطور هذا إلى درس فردي يُؤدَّى في منـزل التلميذ أو الأستاذ بناءً على اتفاق خاص يتم بين الطرفين، كما أشارت الدراسة إلى أن الدروس الخصوصية ليست ظاهرة جديدة على المجتمع المصري، وإنما الجديد أنها انتشرت واتسع نطاقها بشكل ملحوظ حتى أصبحت تشكل واقعًا وعبئًا ثقيلاً على الأغلبية العظمي من أولياء الأمور، ويذهب البعض إلى أن هناك ضرورة للدروس الخصوصية؟ في الأنظمة التعليمية مهما كانت كفاءتها يحتاج بعض التلاميذ إلي أنواع من المعاونة الفردية في بعض الأحيان، نجد أن الواقع في مصر مختلف نسبيًا، فمع الاعتراف أكاديميًا بأن هناك بعض المتعلمين –أطفالاً وكبارًا– يواجهون صعوبات في التعلم، ومن ثم فإنهم يحتاجون إلى دروس علاجية، كما أن البعض يتعلم أفضل عندما يتلقى تعليمه فرديًا وليس جماعيًا، وفي الحالتين لابد أن يتم ذلك داخل المدرسة أو تحت إشرافها المباشر إلا أن الظاهرة التي نحن بصددها والتي تسير عليها الدروس الخصوصية تتجاوز العمل العلاجي أو التدريب التدعيمي أو حتى تقديم تعليم ينتج عنه تعلم حقيقي. ويعزى ذلك إلى أنها في جوهرها تحولت إلى تجارة غير مشروعة لا تخضع لرقابة تنظيمية ولا تنبع عن مسئولية تربوية، فهي تهدف أولاً وأخيرًا إلى الإعداد لامتحانات واختبارات نمطية، والتدريب على إجابات لأسئلة مستلهمة من امتحانات سالفة، دون اعتبار لمدى استيعاب المفاهيم العلمية التي تشملها أو المهارات العقلية التي تتضمنها وتسعى إلى تنميتها.

ولا يحقق الطالب في النظام التعليمي وعبر الدروس الخصوصية سوى أنه يتم تدريبه على كيفية الحصول على أعلى الدرجات بأقل قدر من المعارف والمعلومات. ومن ثم يتحول الطلاب في معظمهم إلى جامعي درجات بدلاً من أن يكونوا مكتسبي مهارات وقدرات تؤهلهم للتفكير والإبداع. ومن ناحية أخرى فإن الانخراط في الدروس الخصوصية يخلق عند من يعتادها ويعتمد عليها ثقافة معاكسة للثقافة التربوية البناءة التي تتبنى قيم الاستقلالية والقدرة على التفكير الإبداعي والتعبير عن الذات، وهو ما ينعكس سلبًا على سلوكياتهم المستقبلية.

بعض الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الدروس الخصوصية

يتطلب الأمر أن نبحث عن الدافع وراء لجوء الطالب وولي الأمر إلى الوقوع في هذا المستنقع الذي غالبية مخرجاته ناجحون "بلا علم"، ومتفوقون بلا فكر. ويشير تشخيص الواقع الحال إلى وجود دوافع عديدة، يأتي بعضها من سلبيات وقصور في النظام التربوي، ويأتي بعضها الآخر من أمراض مجتمعية عامة، إلى جانب أخطاء تقترفها الأسرة في تنشئتها الاجتماعية لأبنائها.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة التربوية الممثلة في وزارة التربية والتعليم ومحاولاتها لتطوير العملية التعليمية، إلا أن هناك سلبيات تتمثل في ازدحام الفصول والمناهج وكثرة المواد الدراسية التي يمتحن فيها الطالب، وكثافة كم المعلومات المطلوب من الطالب استظهارها وحفظها مما يدفعه إلى الحاجة لتدريب خصوصي يساعده على التلخيص والحفظ، في ضوء أن معظم موضوعات هذه المواد غير مشوقة وبعيدة عن الحداثة الوظيفية في مضمونها، مما يشعره بعدم جدواها بالنسبة له، مما يجعله ينصرف عن محاولة فهمها أو استيعابها، يضاف إلى هذا أيضًا المناخ غير المواتي الذي تتم فيه العملية التعليمية مثل كثافة الفصول وازدحامها بأعداد كبيرة من الطلاب، مما يتيح فرصًا ضئيلة للطالب أن يسأل أو يستفسر أو يجد من يصحح له أخطاءه، أو يساعده على فهم ما قد يستعصي عليه.

وتشير نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز المعلومات بمجلس الوزراء حول ظاهرة الدروس الخصوصية إلى أن ٥٩٪ من المبحوثين يرون أن أسباب حصول أبنائهم على دروس خصوصية هو ضمان مزيد من الشرح والمعرفة؛ لأن شرح المدرس في الفصل غير كافٍ، هذا إلى جانب قصر اليوم

الدراسي -وأحيانًا- العام الدراسي بما يتيح للطلاب أوقاتًا كثيرة خارج المدرسة، وغياب إمكانيات الإرشاد التربوي وانعدام التدريس العلاجي داخل المدرسة، والاعتماد الكامل في تقويم الطلاب على الامتحانات حتى في الحالات التي توجد بها مساحة لأعمال السنة.

كما أن النمط السائد في الامتحانات يعتمد على الاستدعاء من مخزون معرفي، والإجابة على أسئلة مكررة ولها نماذج لا تخرج عنها، مما يدعو الطالب إلى التدريب على أنماطها وكيفية الإجابة وأحيانًا حفظ الإجابة عليها بمعاونة معلم خصوصي محترف.

إن تعظيم دور الامتحانات في الانتقال عبر المراحل الدراسية المتتالية من الابتدائي حتى الجامعة، أو الالتحاق بأحد أنواع التعليم (عام/فني، متوسط/عالي) أو حتى تعليم مجاني أو خاص يرتبط بالمجموع، والقدرة على تجاوز الامتحانات بأعلى الدرجات، وهو ما يجعل الطالب وولي الأمر يعتقدان أن الدرس الخصوصي وليس المدرسة هو الباب الملكي لتحصيله وحصوله على أعلى الدرجات الممكنة. وأخيرًا تدعم هذه الظاهرة إحدى المشكلات الجسيمة التي يعاني منها نظامنا التعليمي، وهي ضعف أساليب التدريب والتعليم المتبعة التي مازالت تدور حول التلقين وتخزين المعلومات وحفظها وإعادة استظهارها أثناء الامتحان.

وإلى جانب السلبيات التي قد تتواجد في المدرسة والنظام التعليمي الرسمي بصفة عامة، هناك أيضًا العديد من الظواهر السلبية التي ترتبط بسلوكيات ومواقف الأسرة والمجتمع، وتعمل على تدعيم انتشار الدروس الخصوصية، ويأتي في مقدمتها انعدام -أو ضعف- ثقة قطاعات كبيرة من المجتمع في جدية العمل بالمدرسة وجدواها، إلى جانب تفاقم ظهور قيم لم تكن من طبيعة المجتمع المصري، ومن بينها ظاهرة التنافس المحموم والسعي إلى بلوغ الغايات القريبة بأقصر الطرق وأيسر الوسائل، دون الاهتمام بغايات أسمى وسلوك وسائل أفضل وإن بدت أصعب. وقد انعكس ذلك على تسابق أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم بمعلمي ومراكز الدروس الخصوصية، والدفاع عنها باعتبارها الطرق السريعة والسهلة لعبور النفق المظلم المؤدي إلى الجامعة، وقبل ذلك اجتياز عنق الزجاجة الذي يصل بين المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية، وذلك بالإضافة إلى الثقافة السائدة في المجتمع والتي أكسبت الدروس الخصوصية بعض الصورة المظهرية والقيمة الاجتماعية تدفع كثير من أولياء

الأمور آباء وأمهات لإلحاق أبنائهم بالدروس الخصوصية باعتبارها أحد مظاهر التميز الاجتماعي بين الأهل والأصدقاء، دون التدقيق أو التحقق فيما إذا كان الأبناء يحتاجون فعلاً إلى دروس خصوصية تَعُود عليهم بفائدة حقيقية أو تقدم لهم قيمة مضافة لقدراتهم ومهاراتهم في التعليم في الموضوعات والمناهج الدراسية وحتى أن هذه السلوكيات قد تطورت إلى درجة مَرَضِية أصبحت معها بعض الأسر تلحق أطفالها منذ نعومة أظافرهم بالدروس الخصوصية، وعدم تدريبهم على الاعتماد على الذات وممارسة بعض العناء –إذا تطلب الأمر– في المذاكرة والحل واستكمال الواجبات بأنفسهم. ومن ثم تعود الأبناء في مراحل نموهم التالية على أسلوب الاعتماد على الغير والتوسع في اعتمادهم على الدروس الخصوصية.

ويرتبط هذا كله بتعظيم المجتمع لدور الشهادة مما جعل السعي للحصول عليها بأي ثمن ومن أي طريق هدفًا في حد ذاته، بغض النظر عما إذا كان حاملها يستحقها فعلاً، أو أنها ذات دلالة على أنها جاءت نتيجة اكتساب حاملها علمًا أو إتقانه لمهارة، وبصفة خاصة إذا كانت تلك الشهادة صادرة من إحدى كليات القمة التي يسعى إليها الجميع دون وقفة موضوعية لحقائق هذه الكليات ومدى الاحتياج لخريجها في سوق العمل. ويتواكب هذا مع ضعف قدرة المجتمع على المشاركة في تمويل التعليم النظامي الرسمي بقصد تحسينه على الرغم من المبالغ الطائلة التي تصرف على الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة لو تم استخدامها وتوجيهها في إصلاح التعليم فسيكون العائد منها له دلالة أكبر على تحسين وتطوير وظيفة التعليم والمتعلمين في المجتمع.

وفي هذا الإطار يقوم الإعلام أيضًا بدور سلبي داعم لظاهرة الدروس الخصوصية، من خلال تضخيمه لدور الامتحانات إلى الدرجة التي أصبحت فيها امتحانات الثانوية العامة –على الأخص– ظاهرة إعلامية يصاحبها ظواهر أخرى وصخب جماعي نتيجة الإثارة لأحكام عفوية عن صعوبة بعض الامتحانات أو الأسئلة أو الجزئيات في هذه الامتحانات، دون اعتبار لدور الامتحان وخصائصه ومتطلباته لقياس مستويات متعددة من الذكاء والمعارف، وأن من خصائص الامتحان الجيد أن يكون مميزًا لقدرات ومستويات الطلاب الممتحنين.

هذه هي بعض أسباب ونتائج ظاهرة الدروس الخصوصية التي أصبحت تعاني منها كل أسرة مصرية لديها أبناء في سن التعليم. وهي بالتأكيد قضية ليست سهلة الحل لتعدد الأسباب وتشابكها، وبالتالي فهي تتطلب أيضًا حلولاً وأساليب علاج مركبة تستهدف النظام التعليمي والثقافة السائدة في المجتمع، وعلى أن تعتمد هذه الحلول على أسس علمية ترتبط بالواقعية وقابلية التنفيذ، وهو الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الدراسات العلمية الجادة عن حجم المشكلة وأسبابها وتكلفتها، وبعيدًا عن الهالة التي تحيط بها، وأيضًا بعيدًا عن الحساسية والذاتية، كما تحتاج إلى تزويد الرأي العام وأولياء الأمور والطلاب بإجابات علمية عن بعض التساؤلات مثل: هل استطاعت الدروس الخصوصية أن تنقل الطالب من مستوى تحصيلي إلى مستوى أعلى منه؟ أو هل يحتاج الطالب الذي يطلب دروسًا خصوصية فعلاً إلى ذلك؟ وما نسبة الطلاب الذين أخذوا دروسًا خصوصية بأمل الحصول على مجموع مرتفع أو التمكين من الالتحاق بكلية معينة وتحقق لهم ذلك؟ وما هي الطبقات الاجتماعية التي يزداد التحاق أبنائها بالدروس الخصوصية؟ وما هي المصادر التي يستقطع منها رب الأسرة تكاليف الدروس الخصوصية لأبنائه؟ وهل هناك أضرار تقع عليه نتيجة ذلك؟ وما أثر الدروس الخصوصية على ازدياد حدة الفقر؟ ثم ما هي الأساليب التعليمية التي تستخدمها الدروس الخصوصية؟ وهل يختلف أسلوب المعلم وفعاليته عندما يدرس في الفصول النظامية عما يقدمه في الدروس الخصوصية؟ وما هي طبيعة المشكلات السلوكية أو الأخلاقية التي تنشأ عن الالتحاق بالدروس الخصوصية؟ وهل يمكن أن يكون لنقابة المعلمين ومنظمات المجتمع المدني والإعلام دور فعال للحد من الدروس الخصوصية؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات الضرورية لا يمكن إغفال ضرورة التعامل مع بعض المتغيرات الفاعلة في مستوى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي تشكل بعض من أبرز أوجه الفساد في قطاع التعليم، والتي تتطلب ضرورة وضع فلسفة جديدة للنظام التعليمي، تهدف إلى تنمية المتعلم تنمية شاملة ومتكاملة عقليًا وصحيًا وجسميًا ونفسيًا، وتنمي ميوله واتجاهاته، وتنأى به عن أسلوب الحفظ والتلقين، وتتجه به إلى تنمية التفكير العلمي السليم وإلى الإبداع والابتكار، وتعمق مفهوم التعلم الذاتي، وتسلحه بالمهارات اللازمة لضمان التعلم المستمر مدى حياته.

يضاف إلى ما سبق ضرورة ارتباط تحديد الأهداف العامة للتربية في مصر بما يتوافق مع طبيعة العصر ومستحدثاته، على أن تكون قابلة للتحقيق، تنبثق منها أهداف عامة، وأهداف خاصة لكل مرحلة دراسية، ولكل محتوى دراسي، على أن تتم ترجمة الأهداف الخاصة بدورها إلى أهداف سلوكية، تصاغ في ضوئها المحتويات الدراسية.

ويرتبط بذلك ضرورة تطوير المناهج لتصبح مرتبطة بمتطلبات الحياة العصرية، وعلى أسس علمية وتربوية ومن خلال خبراء متخصصين، ومعلمين ممارسين، وبحيث تتضمن المحتويات الدراسية كتبًا مدرسية تتسم بجودة الإعداد للمادة عرضًا، ومناقشةً، وتشويقًا، مع الاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية لكل محتوى دراسي، وبإفساح المجال فيها للأنشطة المكملة للمحتوى، والتي من خلالها تبرز مواهب المتعلمين وقدراتهم. وهو الأمر الذي يساعد في النهاية على اختفاء الاعتماد المباشر على الدروس الخصوصية وخاصة خارج إطار المدرسة.

هذا يوجب أن يصاحب ذلك تحديث طرق الأداء بحيث تصبح وظيفة المعلم التوجيه لا التلقين والتدريب وليس الحفظ، والمساعدة على الفهم للمتعلم والذي يمكن أن يتحقق من خلال استخدام التقنيات التربوية والوسائل التعليمية الحديثة، وتدريب المتعلمين على البحث والتنقيب في كافة مصادر المعرفة، التي تساند الكتاب المدرسي، والذي ينبغي ألا يكون وحده المصدر الأساسي للعملية التعليمية. وهو ما يعني ضرورة تنظيم جداول المعلمين، بحيث يوزع نصيب المعلم على عدد من الحصص داخل الفصل، وعدد آخر يتم في صورة دروس علاجية فرديّة أو مجموعات صغيرة، وجلسات إرشادية تربوية يخصص لها أماكن محددة وجداول زمنية لا تتداخل مع الجدول النظامي. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق زيادة المساحة الزمنية لليوم الدراسي، كما يمكن أن تخصص أوقات بعد اليوم الدراسي تكون ملزمة للمعلم وللطالب الذي يحتاج إلى تدريس علاجي أو تدعيمي، وسواء كانت هذه الخدمات بأجر يدفعه الطالب أو بدون أجر فإنها لابد أن تخضع للإشراف والتوجيه الفني الجاد والمسئول، وهو ما يجري في المدارس اليابانية بالفعل دون أجر.

وفي هذا السياق يجب على المدرسة أن توجه اهتمامًا خاصًا بالتلاميذ من ذوي القدرات الضعيفة، وإعطاؤهم وقتًا إضافيًا، على أن تعتبر المدرسة أن هذا العمل جزءًا هامًا من وظائفها الرئيسية وخاصة

أن القاعدة في علم النفس تقول أن كل طالب قادر على التعلم إذا أتيح له الوقت والوسائل التي تساعده.

كذلك من المفروض إجراء المتابعة الجادة لحضور الطلاب طوال العام الدراسي، وعدم قبول الأعذار الوهمية والشهادات الطبية الواضح عدم حقيقتها. وفي الوقت نفسه تحديد نسبة ثابتة للحضور كشرط لمواصلة الدراسة ودخول الامتحانات، سواء كان غياب بعذر أو بدون عذر، مع تطبيق نظام اليوم الكامل في المدرسة، على أن يخصص فيه وقت لأداء الواجبات المدرسية تحت إشراف المعلمين، قبل انتهاء اليوم الدراسي.

ويقتضي ذلك تنوير الرأي العام وأولياء الأمور والطلاب بأن للامتحانات مواصفات وخصائص، من بينها أن تكون مميزة، وأن تقيس قدرات متعددة في التفكير والإبداع في طرق الإجابة وتنظيمها، مع إبراز ذاتية الطالب واطلاعه والدفاع عن رأيه فيما يكتبه، وهو ما لا يمكن أن تخدمه الدروس الخصوصية، أو التدريب على الإجابات الروتينية. كما يجب أن يصاحب ذلك تطوير طرق التصحيح في الامتحانات بوضع درجات إضافية للإبداع والتنظيم في الإجابات والحلول، بما يدفع الطالب على تنمية مواهبه في هذه القدرات واكتشاف ذاته وتكثيف اطلاعاته وتنظيم أفكاره. وهو الأمر الذي يتطلب تطوير طرق ووسائل الامتحانات والارتفاع بمستوى مواصفاتها الحالية.

ويقتضي ذلك أيضًا عدم اتخاذ قضية الامتحانات مجالاً للإثارة أو جذب الانتباه الزائد والمضر بالعملية التعليمية في وسائل الإعلام، مع تطوير البرامج التعليمية المرئية والمسموعة بحيث تؤدي وظائف تعليمية على أسس تربوية تخدم تعليم الطالب، ولا تقتصر على إعداده للامتحانات من خلال عرض أسئلة وإجابات نموذجية. وفي الوقت نفسه أن يقوم مقدمو البرامج بالاستعانة بالخبرات التربوية من المتخصصين في تنمية قدرات الطلاب، وإعطاء مساحة للطلاب للتفاعل التبادلي من خلال الهواتف، مع مراعاة الأوقات المناسبة للبث.

كما أن هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر جديًا في نظام القبول بالجامعات، بحيث لا يكون مجموع درجات شهادة الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للالتحاق بها، مع زيادة عدد الأماكن المتاحة في

التعليم العالي لتفادى التزاحم الموجود وخاصة أن عدد من الدراسات يشير إلى أن مصر تحتاج إلى أربعين جامعة جديدة كما ورد في إحدى دراسات المجالس القومية المتخصصة.

كذلك ينبغي ضرورة النظر في مضاعفة دخل المعلمين من مرتبات ومكافآت، مع تحفيز المعلم المتميز، ماديًا ومعنويًا، والإبقاء عليه مدرسًا أول وموجهًا فنيًا، للاستفادة بخبراته في مجال التدريس، وعدم تحويله إلى الأعمال الإدارية وضرورة توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمدرسين وأسرهم.

ولتحقيق ما سبق الإشارة إليه من ضرورة تطوير التعليم وإسكات صوت الدروس الخصوصية، فإن الأمر يتطلب العمل في المحاور التالية والتي تساعد في نهاية الأمر على تقديم تعليم جيد في المدارس ومؤسسات التعليم، كما أنه يمكن أن يتم من خلال القضاء الفعال على ظاهرة الدروس الخصوصية:

- النظر في إمكانية تحديد حد أقصى للمواد التي يمتحن فيها الطالب بغض النظر عن المواد المقرر له دراستها، ويكون التقويم في المواد التي لا يؤدي فيها امتحان من خلال متابعة الطالب داخل الفصل ومشاركته وحضوره وواجباته، وهو ما يعرف بالتقدير التراكمي في أعمال السنة.

- إنشاء هيئة لمراقبة مناهج التدريس وكتابة تقارير مقارنة عنها في كل سنة من سنوات الدراسة ومقارنتها مع البرامج في الدول الأخرى وخاصةً الدول المتقدمة، وإصدار تقرير سنوي، وكذلك تفعيل وتيسير مهمات هيئة ضمان الجودة والاعتماد، والتي تقوم ضمن إطار محدد ومتعارف عليه باعتماد المدارس.

- إعادة النظر في النظام المركزي في التعليم وإعطاء المحافظات قدرًا أكبر من اللامركزية يسمح للإدارة المحلية بمراقبة وقيادة العملية التعليمية في المحافظة، ويسمح بالمسئولية والرقابة والحساب على أدائها من السلطة المركزية، وهو الأمر الذي يتيح المنافسة بين المحافظات في تطوير التعليم.

- وقف تعيين المعلمين غير المؤهلين تربويًا، واقتصار التعيين على خريجي مؤسسات إعداد المعلم، أو الخريجين من التخصصات الأخرى بعد حصولهم على دراسة تربوية معتمدة.
- الاستمرار في بناء المدارس الحديثة التي تواكب الطفرة التكنولوجية التي يعيشها العالم، والذي يتطلب بالطبع ميزانية ضخمة، لابد من العمل على تدبيرها واشتراك أولياء الأمور في إنشاء صندوق خاص يدعم بناء المدارس، مع ترشيد الإنفاق في جوانب يمكن تأجيلها، وتبني أفكار غير تقليدية للخروج من أزمة عدم توفر الموازنات، وذلك لتهيئة فصل دراسي صحي، ومدارس تنعم بالمرافق والملاعب والمكتبات، وذلك كضرورة لنجاح العملية التعليمية، والقضاء على الكثافة الطلابية العالية، وعلى نظام الفترات. ومن تلك النماذج تشجيع الجمعيات الأهلية، والنقابات بكل فئاتها، على بناء أعداد من المدارس، مساهمة منها في توفير الأعداد اللازمة ، لاستيعاب الزيادة المتنامية في إعداد المتعلمين.

تدهور الكتاب المدرسي لصالح الكتب الخارجية

رغم أن الدروس الخصوصية تمثل أكبر الأثقال الجاثمة على جسم حركة التعليم كاتمًا لأنفاسه نحو انطلاقة التطوير، فإن الكتاب المدرسي في صورته الراهنة يعتبر هو الآخر خطرًا وعائقًا في تحقيق هدف الانطلاق في تطوير التعليم وتحقيق أهدافه في التنمية والتطوير، وخاصةً أن إعداد وطباعة الكتاب المدرسي يعتبر أحد مجالات ممارسات الفساد في قطاع التعليم، حيث تطبع وزارة التعليم سنويًا ملايين النسخ من الكتب المدرسية لكل المراحل التعليمية، وترتبط ممارسات الفساد المتعلقة بالكتاب المدرسي بأكثر من مستوى ومظهر، منها ما يتعلق بالسطو على حقوق الملكية الفكرية، حيث يقوم بعض الناشرين بالاعتداء على حق ناشر آخر، أو يقوم المؤلف والناشر معًا بالسطو على كتاب سبق طباعته ونشره. ومن بين نماذج هذا الفساد التحقيق الذي نشرته مجلة الأهرام العربي عام ٢٠٠٦ حول السطو على حقوق المؤلفين والناشرين في الكتب المدرسية، وأشارت فيه إلى العديد من النماذج؛ فكتاب "على مبارك" المقرر على المرحلة الإعدادية على سبيل المثال سطا

عليه شخص، ونزع غلافه الأصلي ووضع عليه غلاف آخر، وعدّل الصفحة الأولى الخاصة بالمقدمة ووضع اسم مراجع آخر للكتاب وتم نشره.

كذلك نجد في كتاب "خديجة بنت خويلد" المقرر على الصف السادس الابتدائي، أنه قد تم نزع غلافه الأصلي ووضع غلاف آخر عليه باسم شخص آخر كمؤلف. أما كتاب "شجرة الدر" المقرر على الصف الخامس الابتدائي فقد سطا عليه شخص وراجعه شخص آخر. ويظهر أن التحقيق يشير إلى أن المؤلف السارق يحصل على مبلغ ٣٠ ألف جنيه عن كل كتاب في السنة.

وهناك شكل آخر من أشكال الفساد المرتبط بالكتب المدرسية هو أن كمية كبيرة منها رغم قيام الوزارة بطباعتها لا يتم تسليمه للتلاميذ، وقد لا تصل للمدرسة من الأصل، ويكون مصيرها في النهاية تّجار الورق المستعمل أو لاستخدامات أخرى غير مرتبطة أصلاً بالتعليم أو بالعملية التعليمية التي من أجلها تم نشر هذه الكتب.

ومن ممارسات الفساد المرتبطة أيضًا بالكتاب، العيوب الخاصة بالمضمون والإخراج الفني؛ فالمفترض في الكتاب المدرسي أن يكون مفيدًا للطالب، وأن يساعد المدرس على الشرح، وأن يقدم المادة العلمية بطريقة صحيحة وجذابة، لا أن تكون طباعته سيئة، وإخراجه غير جذاب، وفقيرًا من حيث الابتكار والتشويق، أو مملوءًا بالأخطاء مثل قصة "وإسلاماه" المطبوعة بطريقة جيدة، ولكن بها أخطاءً كبيرة، وهي التي تؤكد على أنه لا توجد مراجعة حقيقية على الكتاب.

وتمتد ممارسات الفساد إلى مسابقات التأليف التي لا يتم الإعلان عنها بدرجة كافية من الشفافية، فأحيانًا يعلن عنها خلال الأجازات الرسمية، وعند التقدم لأخذ الشروط من الوزارة قد لا يستطيع المتسابقون الحصول عليها. كما أنه من غير الواضح وحتى الآن أن نظام المسابقة بين دور النشر المتبع منذ ثلاث سنوات قد أدى إلى تفادي معظم تلك الممارسات الفاسدة في إنتاج الكتاب المدرسي.

وعلى الجانب الآخر فإن العديد من ممارسات الفساد التي تتعلق بإعداد الكتاب المدرسي وطباعته، وتأخير تسليمه للطلاب فإنها تصب مباشرة في صالح ناشري الكتب الخارجية، والذين تحولوا بدورهم إلى جماعة ضغط حقيقية تضم المؤلفين والناشرين وأعداد أخرى من كبار المدرسين والموجهين ومستشاري المواد التعليمية، والذين أثبتت التجربة على قدرتهم على مناهضة أي اتجاه

حقيقي لتطوير أساليب التعلم تتجاوز الاعتماد على الكتاب المدرسي كمصدر وحيد للتعلم والمعرفة. هذا بالإضافة إلى المقاومة الموجودة لأي محاولة لتطوير نظام وأساليب الامتحانات والتقييم تتجاوز قياس القدرة على الحفظ والاستظهار. والتي تعتبر من المهارات التي يتعامل معها الكتاب الخارجي الذي يسعى لضغط المعلومات المطلوب حفظها لأدنى درجة.

وحتى جهود الوزارة لإدخال تكنولوجيا المعلومات واستخدامها كوسيط من وسائط التعلم يتم إجهاضها عبر الفئة التي تحاول تحويل الكتاب الخارجي المطبوع إلى قرص مدمج يمكن استعراض محتوياته على شاشة الكمبيوتر. وتستمد تلك المجموعة قوتها ونفوذها من ضخامة حجم الاستثمارات الموظفة في طباعة الكتب الخارجية ونشرها، والتي تصل إلى ما يقرب من مليار ونصف مليار جنيه سنويًا، وهي تشكل تكلفة إضافية على نفقات التعليم تدفعها الأسر المصرية لتصل لأبنائها عونًا لهم في عمليات الحفظ والاستظهار والنجاح في الامتحانات.

وتمثل هذه الكتب الخارجية ظاهرة قد لا توجد إلا في بلدٍ كمصر، وهي الدولة التي توزع كتبًا على الطلاب لا تستخدم جميعها نتيجة لجوء أعداد كبيرة منهم إلى البدائل الأخرى من الكتب الخارجية، حيث إن العديد من الدراسات تشير إلى أن أغلبية الطلاب لا تقرأ الكتب المدرسية الرسمية.

وفي مواجهة أشكال الفساد المرتبطة بالكتاب المدرسي، نجد أن هناك ضرورة ملحة للتعامل مع هذه القضية لتوفير مليارات الجنيهات سنويًا، والتي يمكن توجيهها إلى مجالات أخرى تنهض بالعملية التعليمية. وذلك من خلال العديد من الرؤى التي يمكن اللجوء إليها وتنفيذها كحزمة واحدة، خاصة أنها لن تشكل عبئًا إضافيًا على الموارد المخصصة للتعليم بقدر ما يمكن أن توفر فيها.

وتشمل هذه المقترحات ضرورة تجاوز الوضع الحالي الذي أصبحت فيه الوزارة مؤلف وناشر من خلال اللجوء –كما يحدث حاليًا– إلى مسابقة متكاملة تحدد محتوى الكتاب ومضمونه ومواصفات طباعته وإخراجه الفني، والذي ينبغي إعادة النظر في صورته الحالية، وربما تبسيطه وإعادة هيكلته للعمل على زيادة ثقة الطلاب في الكتاب ومحتواه. وخاصةً أن الطلبة في العادة يشكون من كبر حجم الكتاب وكثرة المعلومات الموجودة به، وربما الحشو والتكرار في بعض الحالات.

وعلاوة على ذلك، ينبغي إعادة النظر في المنظومة الكلية للتعليم بحيث تتيح أنظمة التعليم رجوع الطلاب إلى المراجع المتخصصة وارتياد المكتبات ودراسة الموضوعات، ومن أكثر من زاوية أو وجهة نظر لتعميق الفهم والاستيعاب وبناء عقلية الطالب بطريقة سليمة.

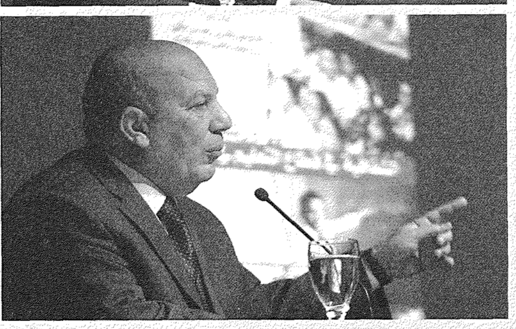
كذلك ينبغي مراجعة نظام المسابقات في إنتاج الكتب المدرسية في نظير تحمل الوزارة لهذا العبء. ويتم تقييمها لتحديد مدى ملاءمتها في تحديد عرض المادة العلمية، خصوصًا وأن عددًا من مؤلفي مسابقات دور النشر هم ممن شاركوا في تأليف الكتب الوزارية من قبل. وقد بدأت أصوات ناقدة لمنهج الناشرين. وخاصةً أنه قد تم صدور أحكام على طرق التحكيم للكتب ونقد بالنسبة لتفضيل بعض دور النشر على غيرها، مما ترددت أصداؤه في أجهزة الإعلام.

ويرى بعض التربويين أنه لتفادي المشكلات الخاصة بالمسابقات بين دور النشر، وضمانًا لتوفير كتب علمية موثوقة بصحة وجدية مادتها، فإنه من الضروري التزام الوزارة بتحمل مسئولية إعداد المنهج الذي يحتل في النهاية وجهة نظر الدولة فيما يجب أن يحصل عليه الطالب في مرحلة سنية معينة من معارف ومهارات تؤكد أيضًا هويته وتدعم القيم الأساسية الواجب دمجها في وجدانه، وطريقة تقويم الطالب والمدرس والمدرسة. ويتأكد ذلك في المرحلة الثانوية ارتباطًا بالمرحلة التالية له في التعليم العالي. وهذا يقتضي تكليف لجان علمية لكل مادة دراسية. وقيام الوزارة باختيار أعضائها من الموثوق بهم من أعلام الأساتذة الجامعيين المشهود لهم في ريادة تخصصاتهم. مع الاستعانة بالمقررات الأجنبية في تلك المرحلة.

الفصل الرابع

إستراتيجيات إصلاح التعليم ومكافحة الفساد [20]





---

(20) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "مناقشة مكافحة الفساد في التعليم مع أصحاب المصلحة"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها إسماعيل سراج الدين بعنوان "تأسيس نظام للتميز في التعليم المصري".

مقــــدمة

من المسلم به أنه لا يمكن فصل عملية مكافحة أوجه الفساد في قطاع التعليم عن عملية إصلاح شاملة للمنظومة التعليمية، وهي العملية التي يجب أن تستهدف تحسين جودة التعليم من خلال الاهتمام بمدخلات العملية التعليمية المتمثلة في الطالب والأستاذ والموارد المتاحة والمكتبات والأجهزة الإدارية الداعمة...إلخ. والذي يجب أن يرتبط بتغيير فلسفة التعليم وتحوله من التعليم السلبي الذي يعتمد على التلقين والحفظ والتذكر إلى التعليم الإيجابي الذي يعتمد على التفاعل بين الطالب والأستاذ، هذا بالإضافة إلى ضرورة النظر إلى حالة التعليم الجامعي ومحاولة إصلاح التعليم فيها، وأن يأخذ بعين الاعتبار في هذا الإصلاح أوضاع الأليات المؤسسية الموجودة بالجامعة، والتي يجب التركيز عليها مثل جماعات النشاط المدرسي والاتحادات الطلابية والأسر والجمعيات العلمية والمنتديات الفكرية. هذا بالإضافة إلى ضرورة تطبيق الأساليب التي تعتمد عليها النظم التعليمية المتقدمة مثل المشروعات البحثية والحالات العملية والجوانب التطبيقية، والعمل الجماعي وفرق العمل بين الطلاب وغيرها من الأساليب التي تشجع على الإبداع والابتكار والتخيل لدى الطالب. كما يقتضي ذلك الاهتمام بمخرجات العملية التعليمية ذاتها مثل رعاية الطلاب المتفوقين ودعمهم وتسهيل طريق استكمال دراستهم، وربما تنمية مسارات جديدة لرعاية المتميزين منهم.

إن مثل هذه الرؤية في تحقيق إصلاح حقيقي للتعليم تشترط تغيير نمط إدارة النظام التعليمي والقوانين واللوائح المنظمة له، وكذلك أنماط تمويله، باتجاه التحول عن المركزية الشديدة والمفرطة والتعقيدات واللوائح البيروقراطية، وإعمال مبادئ الشفافية والمحاسبة ومعايير الجودة. مع العلم إن هذا التوجه الإصلاحي لا يمكن أن يتم بدون مشاركة حقيقية من المجتمع ومؤسساته، وتفعيل دور كل الأطراف المجتمعية مثل الشركات والمؤسسات التي توظف خريجي التعليم، ومنظمات

المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات الأهلية والمهنية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بقطاع التعليم، بحيث تعمل على ممارسة أدوار رقابية للحد من الظواهر السلبية في هذا القطاع الحيوي، حيث إن هذه الأدوار بالإضافة إلى ما يمكن أن تسهم به في إصلاح التعليم فإنه يمكنها أن تقف بالمرصاد لأي ممارسات فساد في المؤسسات التعليمية.

إن هذه الحزمة من الإصلاحات هي الكفيلة في حالة تطبيقها بمحاصرة جيوب وممارسات الفساد بكافة أشكاله ومستوياته، وهو ما يعني ضرورة إعادة النظر من الآن في العديد من الظواهر السلبية التي تجعل العملية التعليمية تبدو وكأنها تجارية بحتة. وتتضمن كذلك ضرورة تطبيق القوانين واللوائح بطريقة حاسمة بين الأطراف القائمة على العملية التعليمية حتى لا تتاح الفرص أمام محاولات استخدام البعض لنفوذه للتربح أو لتحقيق مكاسب ومصالح مادية من وراء العملية التعليمية. ويسهم بشكل مباشر في إنجاح هذا التوجه تحسين الأوضاع المادية للقائمين على العملية التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات، بما يضمن لهم حدًّا أدنى للمعيشة الكريمة التي تمكنهم من العطاء والتفاني في العمل والإخلاص فيه، ومواجهة الضغوط التي قد تدفع بعضهم للفساد أو حتى الصمت عن بعض ممارسته. وهو ما يعني خلق المناخ الداعم لعملية إعادة الاعتبار للقانون، وتطبيقه بحزم على الجميع دون استثناء. وبذلك يمكن أن تسترد قوانين ولوائح المؤسسات التعليمية هيبتها في كافة جوانب العملية التعليمية، بما يفتح الطريق أمام استعادة منظومة القيم والأخلاقيات التي أصبحت تعاني مؤسساتنا التعليمية من غيابها. وربما يقتضي الأمر هنا ضرورة تدريس بعض المقررات الخاصة بأخلاقيات المهنة، وأخلاقيات الموظف العام، وأخلاقيات الأعمال والإدارة، والقيادة الأخلاقية، وغيرها كجزء من البرنامج التعليمي.

الإصلاح والتطوير المؤسسي ومحاربة الفساد

إن هذا التطور المؤسسي الشامل والمتكامل والبطيء، والذي يسعى لاستعادة المؤسسة التعليمية لنظمها ودورها وأخلاقياتها، هو ما يمكن أن ينطلق بها نحو الإصلاح ومعالجة الخلل القائم ، وهو ما يجب أن يواكب اتباع إستراتيجيات لإصلاح عملية التعليم ذاتها والتعامل مع مجمل القضايا والإشكاليات التي سبق الإشارة إليها.

ولذلك يجب اعتبار الحرب ضد الفساد في دائرة التعليم أولوية قصوى، لأنها لا تؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها وكفاءتها، وبالتالي نتائجها، لكنها تؤثر أيضًا على العدالة في حصول الجميع على خدمة تعليمية متميزة تستعيد ثقة الجمهور في نظم التعليم، بل ومستقبل البلاد على المدى المتوسط والطويل. بالإضافة إلى تقليل عبء الفساد المالي الذي يستقطع من المواطن في هيئة رشاوى أو تكلفة غير شرعية على المدى القصير.

ويستلزم ذلك وضع حزمة من الإصلاحات في مواجهة ممارسات الفساد والتي يمكن أن تفتح الطريق أمام بناء نظام تعليمي يؤسس لبنية اقتصادية قائمة على المعرفة في القرن الحادي والعشرين. وخاصةً أنه قد أصبح من الواضح أن مصر، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، عليها أن تعيد توجيه نظام التعليم والتدريب بها ليصبح أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات التي تفرضها التحديات المستقبلية، على أن تتصف هذه العملية بالاستمرارية؛ فالسياسات الماضية أو الحالية، مهما حققت أو تحقق من نجاح، ليست بالضرورة أفضل السياسات لمواجهة التحديات الجديدة، والتي تبزغ إلى حيز الوجود بسرعة فائقة. كما أن دولاً متطورة مثل كوريا تقوم الآن بإعادة النظر في نظم التعليم والتدريب لديها لتتمكن من مواجهة هذه التحديات.

إن هذا التطور المؤسسي الشامل والمتكامل هو ما يمكن أن يساعد المؤسسة التعليمية للانطلاق نحو الإصلاح ومعالجة الخلل القائم، وهو ما يستلزم اتباع إستراتيجيات طويلة الأمد تعمل بالتوازي والتكامل على أكثر من محور.

ضرورة إنشاء وتأسيس مراكز التميز

تتطلب عملية الإصلاح المتكامل كوادر من أفراد موهوبين وعلى درجة عالية من التكوين والإعداد لقيادة الإصلاح المؤسسي الضروري، على اعتبار أن هذا التوجه أصبح عنصرًا مهمًّا وفعّالاً في بناء اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين، والذي يتطلب خلق هذه الكوادر وتدريبها تدريبًا متميزًا بدءًا من مرحلة التعليم الأساسي وحتى المرحلة الجامعية. كما يتطلب أيضًا إمكانية التواصل مع مراكز متنوعة للتميز وحتى تتمكن هذه الكوادر من مواصلة البحث والتطوير اللازمين لتغيير

حال الصناعة والزراعة في مصر حتى تتمكن من المنافسة في مجالات اقتصادية جديدة وسريعة النمو.

ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ إصلاحات كبيرة وجذرية في نظام التعليم والتدريب، مع ملاحظة الاستمرار في تطوير الأداء لنظام التعليم الحالي مما يستوجب ضرورة التركيز على التعليم الأساسي والوظيفة الاجتماعية للمدارس، بالإضافة إلى الاتجاه الجديد نحو التركيز على أهمية العلوم والتكنولوجيا.

ويمكن لتحقيق ذلك البدء بعدد صغير من المدارس التجريبية التي تدار بحسم ونظام في ظل مناخ إداري مختلف، حيث يمكن لهذه المدارس أن تهيئ الطلاب للالتحاق بمراكز التميز على مستوى التعليم العالي، والتي يمكن فيها إجراء البحوث ومشروعات التطوير المطلوبة لتحقيق التغيير الاقتصادي في مصر.

ومع تبني هذا التوجه والتوسع التدريجي والمخطط، فإنه من المؤكد سوف يسهم على المدى الطويل في تحويل نظام التعليم والتدريب إلى نظام يضم بداخله أنساقًا متنوعة، ويستطيع التعامل بصورة أكثر سهولة مع القطاع الخاص (أصحاب الأعمال). ويصبح الاهتمام بالقدرات أكثر من الاهتمام بالشهادات، على اعتبار أن من أهم مؤشرات الإصلاح على المدى الطويل ضرورة فك الربط التلقائي الحالي بين الشهادة والوظيفة.

ويمكن أن يتم تنفيذ هذا الاقتراح على مرحلتين أساسيتين من خلال إجراءات يمكن تنفيذها بخصوص بناء القدرات البشرية التي تحتاجها مصر في العقدين القادمين؛ وذلك لأن اتخاذ خطوات واسعة المدى قد يؤدي إلى الفشل، حيث إن اللامبالاة متفشية في جوانب كثيرة من نظام التعليم الحالي. كذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدم الاستهانة بالمصالح الشخصية لبعض العناصر المؤثرة في نظام التعليم مثل المدرسين الذين يعطون دروسًا خصوصية. ولذلك يصبح من الأفضل التركيز على شريحة ضيقة في داخل نظام التعليم والتدريب الحالي. وخاصةً أن تأسيس التميز في جوهر نظام التعليم الحالي المتدني لا يمكن أن ينظر إليه على أنه بديل للتغيير الجذري للنظام والذي يعتبر أمرًا ضروريًا، وخاصةً أن الرؤية المقترحة للإصلاح يجب أن تعتمد على تقسيم العمل إلى مراحل.

كذلك تعتمد الرؤية الخاصة بالإصلاح على وجود نظام تدريب يحتوي على أنواع متعددة من المؤسسات، تقدم أنواعًا مختلفة من التدريب يسمح فيها بالتغيير المستمر والتنويع الدائم في الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات. وهذا بالضبط هو المطلوب في زمن أصبح فيه التعليم المستمر مدى الحياة ضرورة، لا مجرد شعار، على أن تكون الركيزة الأساسية في نظام التعليم والتدريب معتمدة على ما تقدمه الدولة من تعليم وتدريب تحت رعايتها المالية حتى المرحلة الثانوية، مع السماح فقط لأجزاء من هذا النظام لتحقيق الاستقلال المؤسسي حتى تصبح مراكز حقيقية للتميز، مثلها مثل أفضل مراكز التميز في العالم، وبحيث لا تتعرض للقيود الإدارية التي يتعرض لها بقية النظام من اعتبارات مثل الأقدمية أو تحديد أعداد الطلاب بها، لأن تلك القيود قد ساعدت على تدمير نظام التعليم العالي المصري.

وتعود أهمية مراكز التميز إلى أنها في العادة تسهم في تقدم الدراسات في مجال العلوم والطب والهندسة، حيث يتم فيها إجراء البحوث والتدريب المتقدم الذي يتم غالبًا من خلال التعاون مع المراكز الأخرى أو المؤسسات أو الأفراد. وتعتبر مراكز التميز هي البوابة التي يحدث من خلالها التجديد والابتكار، وبالتالي لا يمكن التقليل من أهميتها، والاعتماد عليها في تنمية القدرات في العلوم والتكنولوجيا على مستوى الدولة، خاصةً وإنها يمكن أن تعمل أيضًا على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي بالتعاون مع مؤسسات علمية متقدمة. ومن الطبيعي أنه ليس من الضروري إنشاء هذه المراكز من الصفر حيث يمكن تحقيق الإصلاحات أو التعديلات المطلوبة من خلال أفضل البرامج الواعدة والموجودة في مجال البحوث والتنمية الحالي.

ومن أهم النقاط التي يجب التركيز عليها لتحقيق امتياز وتميز هذه المراكز إعادة توزيع الموارد بناء على تقويم حقيقي ودقيق لقيمة البحوث، وذلك من خلال إقرار برامج بحوث جديدة أو تقويم للبرامج الحالية. كذلك وبسبب المستوى العلمي المتواضع والموجود في معظم البلاد النامية، فإن عملية التقويم يجب أن تضم خبراء من بلاد أخرى، وحتى يمكن لقدرات هذه المراكز أن تنمو في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وأن تصبح نقاط جذب والتقاء للأفراد أو المجموعات المعنية بتعزيز المعرفة في العلوم والتكنولوجيا على المستوى الوطني والإقليمي. ولهذا يجب أن تتمتع هذه المراكز باستقلال

مؤسسي ودعم مالي مستمر، وقيادة قادرة لديها المعرفة، وخطة بحثية مركزة تتضمن موضوعات في تخصصات بينية وبحوث تطبيقية، وبحوث أساسية، وآلية حقيقية للتقويم. ويتطلب ذلك خطة للتوظيف والترقية على أساس الكفاءة، وآليات لرعاية وتشجيع الجيل الجديد من الموهوبين للعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالنسبة للمؤسسات التي تتواجد فيها مثل هذه المراكز يجب العمل على دعمها أو إعادة هيكلتها في حالة الضرورة. وفى الحالات التي تستدعي الإصلاح يجب أن تتم التغييرات على جميع المستويات وأن يتم تطبيقها بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق أفضل استخدام للموارد النادرة بما في ذلك المواهب المحلية.

وبالرغم من أن إصلاح نظام التعليم والتدريب وإنشاء مراكز للتميز مهمة صعبة، إلا أنها تعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق التغيير المطلوب، ولذلك يجب أن تبذل كل الجهود من أجل تحقيقها، بدون حيدة عن الأهداف المطلوب تحقيقها، أو تنازل عن أي من عناصر الإصلاح الأساسية في مجمل المنظومة التعليمية، مع العلم بأن هناك العديد من النماذج الناجحة في دول نامية يمكن الاسترشاد بها، مثل معاهد التكنولوجيا والعلوم في الهند. وهي معاهد على مستوى عالٍ جدًا، وتعد خير مثال على إمكانية تأسيس مؤسسات مماثلة وإمكانية ازدهارها في دولة ذات كثافة سكانية عالية وفقير،ة ويتعرض نظام التعليم فيها لضغوط اجتماعية شديدة. إلا أنها تمكنت من التواجد كمراكز تعليمية متميزة رغم ظاهرة الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب المسجلين في المدارس العادية، وفي مجتمع تسيطر عليه النظرة السياسية للتعليم. كما تمثل الجامعة المكسيكية القومية نموذجًا آخر حيث تتم في إطارها كل الجهود البحثية وجهود التطوير، والتي تعتبر قوة دفع حقيقية للربط بين الحكومة والقطاع الصناعي والجامعة. كذلك فإن كلاً من كوريا وسنغافورة تعتبران أيضًا أمثلة يمكن النظر إليهما على اعتبار أنه يمكن تنفيذ هذه الرؤية في دولة فقيرة، ومن خلالها يحدث التغيير تدريجيًا عن طريق التنمية والتطوير.

تطوير وإصلاح التعليم قبل الجامعي

ويتطلب إحداث نقلة نوعية في إصلاح التعليم الاهتمام بإصلاح التعليم قبل الجامعي، والذي يضم مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتي تعاني من مشكلات متعددة، بالإضافة إلى الشكوى المتكررة من الدروس الخصوصية التي أصبحت وكأنها أمر طبيعي. وفيها تتمحور

العملية التعليمية حول حصول عدد هائل من الطلاب على الشهادة، وذلك على حساب مضمون العملية التعليمية ومحتواها. ونتج عن هذا الوضع سيادة مفهوم الارتباط بين التخرج أو الحصول على شهادة وبين العمل في الحكومة أو في القطاع العام، على أنقاض الارتباط بين التوظيف وبين القدرات والمهارات المتوفرة في طالب العمل. مما أدى إلى أن المدارس المتخصصة أو الكليات المهنية أصبحت غير قادرة على الاستجابة لتوفير أنواع الخبرات الفنية التي يتطلبها سوق العمل، لهذا تظهر الحاجة الماسة لإحداث إصلاحات جذرية في هذه الأنظمة.

وفي هذا الإطار ولأن نظام التعليم الأساسي يعتبر نظامًا متسع الأطراف فهو يستلزم رؤية إصلاحية متكاملة، وهو الأمر الذي يتطلب وضع أهداف مرحلية تتعلق بتأسيس مجال تعليم متميز يمكن أن يؤدي إلى الالتحاق بالتعليم العالي على أعلى مستوى. وفي الوقت نفسه تخصيص وقت كاف للقيام ببعض الإصلاحات الكبرى في النظام بأكمله، وهي الإصلاحات التي يجب أن تركز على الخطوات الخمس التالية:

١. الإصلاح على مستوى نظار المدارس حيث يرتكز المفتاح الحقيقي للإصلاح على فئة مديري ونظّار المدارس، وذلك من خلال تقييم أفراد هذه الفئة بدقة، مع ضرورة تقديم تدريب مكثف لهذه الكوادر. ومن الممكن أن تتم هذه المهمة بسرعة نسبيًّا نظرًا لأنها تعني فقط التعامل مع حوالي ثلاثين ألف موظف بدلاً من التعامل مع أكثر من ستمائة ألف من المدرسين، وبحيث يكون إعادة تأهيل وتدريب نظار المدارس هو الأداة لتحقيق الإصلاحات الإدارية.

٢. تكوين مجالس أمناء ومجالس آباء حقيقية وفاعلة ولها دور حقيقي في الإدارة والضبط والرقابة على العملية التعليمية والتربوية. والواقع أن أولياء الأمور لديهم اهتمام أكبر من غيرهم بالإصلاح، لأنهم يتحملون أعباء تكاليف النظام الحالي بما في ذلك تكاليف الدروس الخصوصية والنتائج الضعيفة التي يحصل عليها أبناؤهم. ولذلك فإنهم سيكونون شركاء أساسيين لنظار المدارس والمدرسين من أجل إعادة الانضباط للمدارس، لما سوف يسفر عنه التحالف بين مجالس الآباء ونظّار المدارس من تقوية الضغط الاجتماعي الذي يلزم

المدرسين بالسلوك الصائب، وبالتالي إمكانية خلق مناخ يساعد على زيادة التزام المدرسين في المراحل الانتقالية نحو تحقيق الإصلاح.

٣. الموجهون، وهم الفئة الثانية التي يجب التركيز عليها داخل النظام التعليمي على اعتبار أن عددهم ليس كبيرًا، ويمكن أن يصبحوا أيضًا عاملاً أساسيًا في رفع جودة العملية التعليمية والرقابة عليها. ويمكن رفع مستوى أدائهم عن طريق تزويدهم بمعايير علمية لتقييم المدرسين، تتسم بالثبات والصدق.

٤. المناهج الدراسية، حيث بالتوازي مع الخطوات السابقة يجب وضع مناهج دراسية جديدة ومقررات دراسية تركز بصورة مناسبة على تعليم العلوم والرياضيات واللغات والكمبيوتر. وفي هذا المجال توجد خبرات دولية عديدة، وعدد كبير من المواد التي يمكن تبنيها بسهولة. ولقد تناول المؤتمر الذي أقيم في مكتبة الإسكندرية عن تدريس العلوم والرياضيات خلال شهر يونيو ٢٠٠٣ هذا الموضوع من منظور المقارنة بين الخبرات العالمية في هذا المجال، والتي يمكن الاستعانة بها كأحد المصادر الجيدة لمن يقومون بعملية مراجعة المواد التعليمية والمقررات.

٥. تأهيل وتدريب المدرسين وهي أهم الخطوات التي يجب التعامل معها في عملية إصلاح وتطوير التعليم الأساسي، حيث أن الأمر لا يتعلق فقط بمواجهة الدروس الخصوصية وإنما بقدرات المدرسين في المقام الأول، وهو الأمر الذي يستدعي نهضة شاملة لكليات التربية مع ضرورة وجود ناظر مدرسة قوي يسانده مجلس آباء فعال فإن هناك أمل في السيطرة على العديد من الظواهر مثل الدروس الخصوصية. هذا بالإضافة إلى أنه يمكن الاعتماد على وجود نظام لرعاية وتعليم الطلاب ذوي التحصيل العلمي المنخفض عند وجود حاجة لذلك. ومن المنطقي فإن تدريب المدرسين يمكن أن يبدأ بصورة جدية بعد إقرار المناهج الدراسية الجديدة التي ينبغي أن يشارك المدرسون في مناقشتها، والتي سيكون الموجهون فيها مستعدين للإشراف على التدريب والمتابعة في داخل الفصول والتأكيد على جودة التعليم.

هذه الجوانب المختلفة لعملية إصلاح التعليم قبل الجامعي يجب أن تنفذ على مراحل حتى يمكن قياس مدى تحقق نتائجها وتقدمها. لذلك لابد من تركيز الجهود على عدد قليل من المدارس نسبيًا، والتي يمكن أن تتحول إلى مدارس ومؤسسات نموذجية، على أن تقوم هذه المدارس باختيار الطلاب طبقًا لقدراتهم التي تقاس عن طريق اختبارات قدرات وليس عن طريق الامتحانات الرسمية في الشهادات العامة، حيث إن هذه الاختبارات ستسمح للموهوبين بالانضمام إلى هذا النوع الجديد من التعليم. وتدريجيًا يتم التوسع في هذه المدارس كي تشمل المجتمع كله وفق مخطط زمني واضح يرتبط بمدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية، وفي ظل دعم مجتمعي أصبح يدرك الآثار الايجابية لمثل هذه النوعية من التعليم.

إصلاح وتطوير التعليم الجامعي

من المؤكد أن استمرار الطلب المتزايد على التعليم العالي في مجتمعنا وهو ما يعني استمرار الضغط الاجتماعي والسياسي على مؤسسات التعليم الجامعي لقبول أعداد أكبر من الطلاب. لذلك لابد من وضع إستراتيجية للتعدد المؤسسي والسماح لعدد كبير ومتنوع من المؤسسات لتقديم خدمات تعليمية تختلف عن تلك التي تقدمها الجامعات الحكومية بل وتفوقها، على أن يسمح لهذه المؤسسات بدرجة كبيرة من الاستقلال. وعلى الرغم من أنه يمكن الاستمرار في تقديم التعليم الجامعي إلا أنه يجب أيضًا إتاحة الفرصة لمن يرغبون في الحصول على خدمات تعليمية إضافية خاصة في مقابل مصروفات –والتي يشرف عليها حاليًا القطاع الخاص– مع العلم بأن هذه المؤسسات يمكن أن تقدم المهارات المتخصصة والتي يمكن تسويقها، مثل اللغات الأجنبية والكمبيوتر. إلى جانب تقديم تعليم متخصص في مجالات الموسيقى والفنون.

وإلى جانب ذلك يمكن أيضًا إنشاء مراكز للتميز في داخل إطار التعدد المؤسسي المقترح للتعليم الجامعي (جامعات حكومية/خاصة/أهلية)، ويمكن لهذه المراكز أن تكون جزءًا من نظام التعليم الجامعي الرسمي. والمثال على ذلك نجده في الجامعة القومية المكسيكية، أو من خلال معاهد مستقلة كما هو الحال في الهند، مع العلم بأنها يمكن أن تكون حكومية أو خاصة أو أهلية. على أن تقوم مراكز التميز المقترحة مثلها مثل مدارس التميز في مرحلة التعليم قبل الجامعي، باختيار طلابها

عن طريق اختبارات قدرات وليس عن طريق الامتحانات الرسمية في الشهادات العامة؛ وهو الأمر الذي سيسمح للموهوبين من الدارسين بالالتحاق بالفرص المتميزة في إطار الإصلاحات التعليمية الجديدة.

ولذلك يجب أن تتمتع إدارة مراكز التميز – سواء كانت حكومية أو خاصة أو أهلية – بالاستقلال والقدرة على مواجهة الضغوط الشعبية لقبول أعداد كبيرة من الطلاب بها أو التساهل في نظام التخرج. كما يجب ألا تخضع لنظام الأقدمية أو تصعيد أصحاب القدرات الضعيفة لأن هذا لا يتفق مع التميز سواء في العلوم أو الفنون.حيث يعد هذا أحد معايير استقلال الجامعات. وهو الاستقلال الذي يجب أن يكون أكثر من مجرد شعار. وكبداية يمكن تحقيق الاستقلال الإداري للجامعات الحكومية، كذلك لابد من التأكد من عدم اشتراك الحكومة في إدارة الجامعات الخاصة أو الأهلية في جميع الحالات، حيث أن تدخل الحكومة في إدارة المؤسسات الخاصة أو الأهلية يؤدي إلى تحويلها إلى مؤسسات تابعة للنظام التعليمي الحكومي بكل ما ينطوي عليه من مشكلات.

هذا بالإضافة إلى الاستقلال الإداري فإن هيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم يجب أن تتمتع بالاستقلالية عن مقدم خدمة التعليم، وبموازنة تسمح لها بالقيام بواجباتها المحورية في رفع الجودة في مؤسسات التعليم والتدريب، بكل السلطة اللازمة للاستعانة بخبراء من خارج البلاد؛ (مثلما حدث في المكسيك عندما تم تقويم معاهد الدراسات العليا)، وذلك لأن وجود مثل هذه الهيئة سوف يساعد في حماية المدرسة والجامعة من الخضوع إلى أي ضغوط سياسية.

وأخيرًا إذا انتقلنا لطبيعة ومحتوى برامج التعليم الجامعي وأهدافها، فإن عملية إصلاح وتطوير التعليم الجامعي يجب أن تركز على التوسع في بناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا على المستوى الوطني. وللجامعة دور أساسي في تطوير القدرات في هذا المجال، سواء على مستوى تعليم وتدريب الأجيال الجديدة من الطلاب، أو إجراء البحوث والتطوير في موضوعات مهمة للمجتمع بما يجعلها مصدرًا مستقلاً للمعلومات والتطوير في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والزراعية والصحة والبيئة.

وإلى جانب ضرورة إتاحة الفرص أمام نظام التعليم العالي المتنوع لكي يستفيد من المبادرات الخاصة في مجال البحوث والتطوير، فإنه يجب على الحكومة أن تظهر وتؤكد على التزامها المستمر لتدعيم وتشجيع الأنشطة البحثية بالجامعات، وذلك بدعم عمليات الشراكة والتعاون بين معاهد البحوث المستقلة والقطاع الصناعي، فبدون هذا الالتزام القومي في تقوية الجامعات وقدراتها البحثية على المدى الطويل لن يمكن تحقيق الأهداف وتوفير القدرات المطلوبة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

إن تحقيق هذا التحول في العلاقة بين الجامعة وقضية البحوث من جهة والدولة والقطاع الخاص من جهة أخرى، يستلزم ضرورة وجود جهود منظمة يدعمها تمويل من القطاع الخاص -إن وجد- لتقديم فرص أكبر للتعليم الثانوي وتدريب الشباب في مجالي العلوم والتكنولوجيا من خلال مؤسسات ونظم تتراوح ما بين الكليات المحلية التي تسمى COMMUNITY COLLEGE، وحتى أعلى الشُعَب المتخصصة في البحوث والجامعات. ويتطلب ذلك ضرورة أن تعمل كل من السلطات المحلية والحكومة المركزية على تطوير علاقة شراكة قوية مع الجامعات والقطاع الصناعي للتخطيط لبناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا. هذا بالإضافة إلى ضرورة قيام الجامعات نفسها بتقوية علاقاتها بانتظام مع المؤسسات الإقليمية والعالمية وشبكات الاتصالات الأخرى، حيث إن هذه العلاقات تعتبر ذات فاعلية كبرى في تدعيم جهود الجامعات في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

بناء القدرات العلمية والتكنولوجية

إن التزام الجامعات والمؤسسات البحثية ومراكز التميز بكل أشكالها ومستوياتها بتشجيع قيم العلم في جميع أنشطتها ومشروعاتها البحثية والتطبيقية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن وجود خطة وسياسات حقيقية قابلة للتطبيق وفاعلة في مجال بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا على نحو خاص فيما يتعلق بالمجتمع المصري. إنها المهمة التي يجب أن تصبح الشغل الشاغل للمجتمع المصري والمهتمين بقضية التعليم وصناع القرار فيه طوال العقود القادمة. ويعتبر التقاعس عنها كارثة تهدد مصر بفقدان مكانتها القيادية في العالم العربي، ناهيك عن فقدان المزايا الاقتصادية النسبية التي تتمتع بها في عدد من القطاعات.

وفي هذا الإطار هناك عدة توصيات تضمنتها دراسة كبرى لمجلس أكاديميات العلوم في العالم، والتي قامت بها نخبة من علماء العالم، وهذه التوصيات يمكن أن نعمل بها في مصر حيث تنطبق أوضاعنا على ما جاءت به هذه الدراسة لمعالجته في مجال بناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وهي تشير إلى ضرورة ما يلي:

- وضع سياسات للعلوم، واستخدام العلوم في وضع السياسات، حيث تحتاج مصر إلى إطار مرجعي على مستوى الدولة يتضمن الطرق التنفيذية التي تؤثر مباشرة في تدعيم العلوم والتكنولوجيا، ويجب أن يتم وضع هذا الإطار الاستراتيجي من قبل الحكومة بالتشاور مع الأكاديميات العلمية والهندسية والطبية الموجودة في البلاد. ومن الضروري أيضًا أن تستفيد هذه الإستراتيجية من خبرات البلاد الأخرى وأن يعزز فيها التزام الحكومة تجاه قضايا التمويل، ومستويات الامتياز، والاستعداد للتجديد، ونشر المعرفة، والترابط الإقليمي من خلال شبكات الاتصال، والتفاعل بين الخاص والعام، والدخول في شراكة مع الآخرين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

هذا وتستطيع الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب أن تحسن من مستوى برامج العلوم والتكنولوجيا. ونعني هنا بالأكاديميات المؤسسات المستقلة التي تتحفز للعمل من خلال الالتزام بالتميز العلمي أو الهندسي، والتي يختار فيها الأعضاء الجدد من خلال زملائهم، كما يقومون بانتخاب رؤسائهم، ويقومون كذلك بتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه وتقديمه إلى صناع القرار في الحكومة.

إن وجود مثل هذه المؤسسات يعتبر أمرًا مهمًا جدًا للحفاظ على مستوى جودة الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا في البلاد، من أجل توجيه السياسات القومية التي تعتمد على العلوم والتكنولوجيا، لأن في ذلك ضمان للحفاظ على التواصل والحوار مع البلاد الأخرى والذي يتم غالبًا عن طريق التواصل مع الأكاديميات المناظرة.

هذا ويجب الاستعانة بالخبرات الموجودة في المؤسسات الدولية في إنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية والإقليمية الوليدة، حيث أن مشاركة مثل هذه الهيئات الدولية سوف يساعد هذه

المؤسسات الجديدة في وضع المعايير العالية وميكانيزمات العمل الفعالة. ومن الضروري أن تشارك هذه الأكاديميات وبفاعلية في المناظرات والمناقشات الوطنية والدولية حتى يمكن جعل صوت وقضايا العلوم والتكنولوجيا مسموعًا على أوسع نطاق.

- ومن بين أهم توصيات مجلس العلوم في العالم الحفاظ على الموارد البشرية وتنميتها، وهو ما يطرح ضرورة مناقشة قضية "هجرة العقول"، وهناك العديد من المقترحات المفيدة في مجال الاستفادة من العقول والعلماء المهاجرين في تدعيم الأنشطة العلمية والتكنولوجية، مثل التزام الحكومة بشكل جدي بتوفير بيئة عمل وظروف عمل خاصة لأفضل المواهب من الموجودين داخل البلاد أو خارجها، بما في ذلك رفع مستوى الدخل لهم وتقديم تدعيم مناسب لبحوثهم. ولذلك فإن هذا الاقتراح يحتاج إلى حصر دقيق للكفاءات البارزة التي يمكن أن تستفيد من هذه الإجراءات. وفي هذا الإطار يجب أيضًا على الحكومة والمؤسسات العلمية الوطنية أن تقيم علاقات تشاور وتبادل خبرات مع العلماء المهاجرين من مختلف التخصصات مثل الأطباء والمهندسين، وبصفة خاصة من يعمل منهم في الدول الصناعية المتقدمة، من أجل دعم البرامج التي تتصل بالمجتمع والتأكد من أنها تتوازن من حيث النوع والاهتمامات. ويضاف إلى هذا ضرورة أن تعمل الحكومة مع الهيئات الدولية من أجل توفير الدعم المادي، وتصميم إطار مؤسسي يسمح بتقديم برامج سريعة ومكثفة للدراسة في البلاد المتقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

- يجب أن تتضمن سياسة تطوير قدرات الخبرات البشرية المحلية العاملة في مجال بحوث العلوم والتكنولوجيا السعي إلى إقرار المشروعات البحثية الجديدة في مجالي العلوم والتكنولوجيا طبقًا لمراجعة من الخبراء، مع إجراء تقويم لكل مشروع أو برنامج من حيث قيمته الفنية ومدى الفوائد التي سترجع على المجتمع من تنفيذه. وبالإضافة إلى أنه يجب على جميع البرامج البحثية وجميع مراكز التميز أن تستفيد من التقويم الدوري الذي يقوم به الخبراء والذي يجب أن يتضمن الآليات العملية مثل وجود فرق من الزملاء لممارسة التقويم، بالإضافة إلى اللجان ذات العلاقة بالتقويم والدراسات المرجعية. إن مشاركة العلماء

والخبراء من دول أخرى ومن الهيئات البحثية العالمية في عمليات تقييم البرامج ومستوى الجودة يجعل عملية التقويم أكثر فعالية ويصل بها إلى المعايير العالمية.

- ومن الموضوعات الهامة أيضًا ضرورة إقامة شبكات محلية وإقليمية للعلوم والتكنولوجيا، حيث تساعد تلك الشبكات على ربط الموهوبين من العلماء، حيث تعتبر هذه الشبكات أحد أهم دعائم تأسيس مراكز التميز، لما تقوم به من دور في رعاية المواهب العلمية والهندسية في المؤسسات العلمية والتكنولوجية المفترض مشاركتها في هذه الشبكات، كما أنه من الأفضل أن تبدأ هذه الكيانات الشبكية صغيرة وعلى درجة عالية من الكفاءة حتى يمكنها أن تحتضن الباحثين المجددين والذين قد يكونون بعيدين عن بعضهم البعض من الناحية الجغرافية، لكن تربطهم شبكة الإنترنت، ويعملون في مراكز بحثية معتمدة. ثم تقوم مراكز البحوث بتحقيق المزج بين أنشطتهم في صورة برامج متكاملة، وفي الوقت نفسه الذي يعملون فيه كأفراد في المجالات والبرامج التي تهتم بها بلادهم. ومن بين الأمثلة الناجحة لمثل هذه الشبكات "معاهد الألفية للعلوم"، والتي تم إنشاؤها في عدد من الدول من خلال مبادرة الألفية للعلوم بمساعدة من البنك الدولي. ولذلك فإن إنشاء شبكة بين مراكز التميز المفترضة ومراكز البحوث المعتمدة ومجموعات المخترعين الذين تتباعد أماكن تواجدهم وسيرتبطون عن قرب من خلال الإنترنت، يعد أحد أهم الخطوات في دعم عملية بناء القدرات العلمية والتكنولوجية، حيث أن الشبكات الإقليمية على سبيل المثال تسمح للدول المتجاورة أن تقوم ببحوث على مستوى عالمي، وكذلك أنشطة تدريبية في موضوعات ذات اهتمام مشترك لاحتياجات الإقليم. كذلك يمكن لهذه الشبكات الإقليمية أن تعمل في برامج تعاون مع البلاد المتقدمة في مجالي العلوم والتكنولوجيا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها، والتي يمكنها مع الهيئات الدولية المانحة وهيئات التمويل أن تقوم بتمويل هذه الشبكات.

توفير التمويل اللازم لتنمية القدرات البحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا

ومن متطلبات التميز العلمي والتكنولوجي ضرورة توفير التمويل اللازم لعملية البحث العلمي كأحد شروط تقدمه، ورغم أنه من المتوقع أن تستمر الآليات التقليدية الحالية في القيام بدورها الهام في تمويل البحوث والتنمية، فإنه من الضروري الاتجاه نحو آليات أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ أجندة الإصلاح في مجال بناء القدرات العلمية والتكنولوجية. ومن اللازم أن تؤخذ مسألة تمويل قطاع البحوث والتنمية بصورة أكثر جدية من قبل القطاع العام والخاص والأكاديمي في مصر وفي المنطقة بأكملها. ولقد استطاعت البرازيل على سبيل المثال بنجاح أن تعيد توجيه الضرائب التي تجمعها إلى مجال البحوث في الجوانب الاقتصادية المهمة. ولذلك لابد من تنظيم إدارة التمويل القطاعي من خلال ثلاثة أبعاد يشترك فيها المجتمع الأكاديمي والحكومة والقطاع الصناعي، على أن يستخدم جزء من مصادر التمويل في دعم العلوم الأساسية، والجزء الآخر لتدعيم احتياجات البنية الأساسية، وبذلك يمكن أن يقوم التمويل القطاعي بالمساعدة في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لسياسة الدولة، والتي تتطلب التفاعل الوثيق بين المجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص والحكومة لتوفير التمويل ولوضع الأولويات وتنفيذها. ويتم ذلك أيضًا بالنسبة لاتخاذ القرارات التي يجب أن تتم بصورة فيها قدر من الشراكة والتعاون في اختيار القطاعات الإستراتيجية الفرعية، وتحديد نصيبها من مصادر التمويل، والمزج بين البحوث التطبيقية والأساسية وتحديد الميزانية العامة المطلوبة ومصادر الدعم المطلوب.

كذلك يجب فتح الطريق أمام إشراك القطاع الخاص في قضية تمويل البحث العلمي والتكنولوجي، حيث لا يوجد اختلاف حول أهمية القطاع الخاص في مجال البحوث على مستوى العالم. ولذلك لابد من صياغة مقترحات مبتكرة لتأسيس شراكة حقيقية يمكن أن تستفيد منها مصر، من أجل تدعيم البحوث والتطوير محليًا وإقليميًا. وفي نطاق ذلك يجب توجيه الاهتمام ليس فقط إلى التشريعات، ولكن لابد من إعادة النظر في المناخ الذي يتم فيه تنفيذ البحوث.

وفي البلاد المتقدمة صناعيًا يقع على عاتق القطاع الخاص تمويل ما يزيد عن ٥٠٪ من جهود البحوث والتطوير. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يضطلع القطاع الخاص بحوالي ٦٨٪

من البحوث والتطوير، لكنه يقوم بتنفيذ حوالي ٧٥٪ منها، حيث إن بعض المشروعات التي تمولها الحكومة يتم تنفيذها بواسطة متعاقدين من القطاع الخاص. وقد ارتفعت هذه النسب على المستوى العالمي من حوالي ٣٠٪ منذ خمسة عشر عامًا إلى ٦٢٪ الآن. وقد أدت هذه الزيادة إلى تنامي الاهتمام بتسويق المخرجات وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية. وهو الأمر الذي يثير عددًا من الأسئلة في البلاد النامية مثل مصر، والتي يعتمد فيها شق كبير من البحث العلمي والتطوير على التمويل الحكومي، والذي يظهر أن وجود أعباء مالية وإدارية ينتج عنها في النهاية نظام متعسف لبراءات الاختراعات. وهو ما يمثل عقبة حقيقية أمام البحث العلمي، حيث أن العديد من المخرجات من هذه البراءات والاختراعات تؤدي وظيفة هامة في مدخلات البحث العلمي وتحميها اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

هذا ومن المعروف أن حجم الاعتماد على التمويل الوطني مهما بذل من جهد في تنميته وترشيد استخدامه وإدارته لن يكفِ لإحداث نقلة نوعية في مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي. لذلك لابد من الاهتمام بالتمويل الدولي ومصادره، وهو ما يتطلب بالضرورة أن يكون هذا التمويل مستقلاً وبدون أي شروط، وأن تتم إدارته بصورة مركزية حتى يحافظ في الوقت نفسه على ما يطلبه المانحون للاستمرار في مشاركتهم في التمويل. وهناك مصادر معروفة لتقديم مثل هذه النوعية من التمويلات مثل صندوق التمويل العالمي للقطاع الصناعي، والذي يقدم تمويلاً ميسرًا لفترات تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات لعدد قد يصل إلى عشرين مركزًا من مراكز التميز ذات الطابع الوطني أو الإقليمي، والتي تدير أعمالها في إطار شبكات تنمية عالمية، بشرط أن يرتبط هذا التمويل ببرامج محددة، ويتم استخدامه في المراكز من أجل إعلاء قيم العلم والهندسة، ولتوفير مناخ يمكن للبحوث ذات المستوى العالي أن تزدهر، وحتى نكون أكثر تحديدًا فسوف يساعد هذا التمويل هذه المراكز في وضع برامجها، وتشكيل وتنظيم إدارتها، وبناء الأسس لتوفير التمويل لبرامجها على المدى الطويل. ومن جهة أخرى فإنه يجب على الحكومة المصرية الالتقاء مع الجهات المانحة للتشاور في مراجعة المقترحات، والتي يمكن أن ينتج عنها نظام يتيح الانفتاح عن طريق المنافسة، والتي يمكن للحكومة مع الجهات المانحة اختيار المراكز التي يمكن تمويلها على أساس معايير تقويم محددة.

كما يوجد أيضًا صندوق التمويل للبرامج، والذي يختص بموضوع التمويل العالمي للبرامج على أساس نظام المسابقات، لدعم برامج البحوث في مراكز التميز والتي يجب أن يشترك في التحكيم لتقييمها محكمون عالميون لمراجعة مستوى جودة المشروعات المقترحة. على أن يتم التفضيل بين المقترحات التي تتضمن التعاون مع مراكز البحث في مجالي العلوم والتكنولوجيا من الدول المتقدمة.

بناء مكتبات الغد الرقمية

يمكن للمكتبات الرقمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا أن توفر المعرفة للجميع، وفي أي مكان تقريبًا، مع العلم أن العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا في الدول النامية، ومن بينها مصر، لا يمكنهم إلا الحصول والاطلاع على قدر ضئيل من نتائج البحوث الحديثة خاصة ما ينتشر منها في الدوريات العلمية. كذلك هناك صعوبة في الحصول والاطلاع على المراجع وقواعد البيانات والتي تعتبر معظمها ملكية خاصة، ولقد زاد تفاقم هذه المشكلات بصورة كبيرة خلال العقد الأخير، ولكن التطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات فتح فرص وآفاق كبيرة لمعالجة هذا الموقف بشكل لم يشهده العالم من قبل. بيد أن هذا التطور نفسه أثار إشكاليات أخرى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية. ولذلك فإن التمثل الصحيح للتكنولوجيا الرقمية يعتبر ضرورة لبناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا في مصر وغيرها من الدول النامية الأخرى، والتي يجب أن تبذل جهودًا كبيرة في سبيل تحقيق بنية أساسية ومناسبة للتدريب الفني للأفراد وبصفة خاصة في المؤسسات البحثية والتعليمية.

يستلزم توفير هذه القاعدة المعلوماتية الهامة للعلماء والباحثين والمتخصصين أن تدخل مصر في اتفاقيات مع مؤسسات مثل J-STORE وMIT وغيرها من المؤسسات للحصول على نسخ رقمية من المواد التدريسية، والأعداد السابقة من الدوريات العلمية والطبية والهندسية، من أجل خدمة الباحثين والعاملين في هذه المجالات في مصر وفي البلاد النامية. كذلك يجب أن تشارك مصر في الجهود العالمية لضمان توفير مكتبة رقمية للعلوم في مكتبات البلاد النامية ومن بينها المكتبات المصرية، والتي يجب أن يكون لديها بوابات إلكترونية لتبادل المعلومات الرقمية بين الباحثين والمدرسين

والطلاب. هذا بالإضافة إلى المشاركة في الجهود الدولية لوضع أكبر قدر ممكن من الإنتاج العلمي في مجالات العلوم والهندسة والطب في صورة رقمية على شبكة الإنترنت حتى يسهل الوصول إليها من الأماكن البعيدة. وفي هذا الصدد لابد من البحث عن توجهات جديدة لاستبدال حقوق الطبع والنشر بوسائل جديدة مناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافأة المجددين والمبتكرين، وفي الوقت نفسه دعم الاهتمام العام للحصول على المعرفة على نطاق واسع.

هنا يجب أن تحدد مصر مؤسسة رئيسية كنقطة انطلاق رقمية لتبادل المعلومات الرقمية مع المؤسسات البحثية في الدول الصناعية. وتعتبر مكتبة الإسكندرية مكانًا مناسبًا جدًّا للقيام بهذا الدور، حيث يمكن من خلالها تسهيل الحصول على بعض المواد في صورة شرائط فيديو، والتي تتطلب قدرات فنية قد لا تكون متاحة بالضرورة في كل مكان، كما أن هذا الإجراء سيخدم الهدف الرئيسي الذي يتمثل في دعم المادة الأصلية.

إن وضع مجموعة قومية من المواد الرقمية في نقطة الانطلاق المركزية سوف لا يوفر فقط للمؤسسات المصرية نسخًا من المواد العلمية السابق نشرها، لكن يمكن أيضًا أن يتم من خلاله التفاوض بخصوص تبادل البرامج مع المراكز التي لديها نفس الاهتمامات في مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى إثراء المادة المتاحة للطلاب والباحثين المصريين. وسوف يسمح هذا أيضًا لمصر أن يكون لها صوت في وضع المستويات القياسية المتعارف عليها دوليًّا للتخزين الرقمي واستعادة المعلومات المخزونة رقميًّا.

هذه الحزمة المتكاملة من التوجهات التي تشتمل على سياسات وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تشكل في مجملها رؤية ليس فقط لمكافحة أنماط الفساد المختلفة التي يعانى منها نظام التعليم في مصر، لكنها تفتح الطريق أمام إخراج النظام التعليمي في مصر من أزمته المتعددة المستويات، والتي يشكل انتشار ممارسات الفساد أحد جوانبها.

الخاتمة

عكست الفصول السابقة وعلى امتداد صفحات الكتاب خطورة الفساد على مستقبل الوطن بشكل عام، وفى قطاع التعليم على نحوٍ خاص، ودوره السلبي في كبح أي إمكانية للإصلاح في المجتمع، وخاصةً إصلاح وتطوير النظام التعليمي ذاته. وقد دلّت المؤشرات الدولية على أن ترتيب مصر من حيث انعدام الشفافية والنزاهة وسيادة قيمة الرشوة قد جاء في المركز ١١٥ من ١٥٩ دولة(٢١). وحسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العام جاء موقع التعليم الأساسي المصري عام ٢٠٠٨ في المركز ٧٠ من مجموع ١٣٣. ولذلك كان من الأهمية بمكان مناقشة قضية الفساد في قطاع التعليم باعتبارها أولوية قصوى، لا تؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها وكفاءتها ونوعية مخرجاتها المهارية والذهنية، بل إنها تؤثر أيضًا على المخرجات القيمية، وما تشيعه في الثقافة السائدة من قيم معادية للتقدم والنزاهة والتنمية والإنتاج، وبالتالي فإن نتائجها على مجمل الحياة في الوطن تكون سلبية للغاية.

هذا وبالإضافة إلى ما تحدثه ممارسات الفساد في قطاع التعليم من تأثير سلبي مباشر على مستوى تحقيق العدالة في الحصول على الخدمة التعليمية، ومدى ثقة الجمهور في نظم التعليم، بل ومستقبل البلاد على المدى المتوسط والطويل. يضاف إلى هذا تحميل عبء الفساد المالي في هذا القطاع لأسر الطلاب بشكل مباشر مزيدًا من الأعباء الاقتصادية في هيئة رشاوى أو تكلفة غير شرعية مثل الدروس الخصوصية.

ولذلك كله يتجاوز هذا الكتاب حالة التوصيف والنقد إلى طرح ملامح محددة لرؤية إصلاح واقع التعليم في مصر في إطار معركة مجابهة الفساد، بل تمتد المناقشات في فصول الكتاب إلى الآليات المطلوبة لتحقيق هذه الرؤية الإصلاحية.

---

(٢١) يمثل هذا التقييم عام سابق على عام ٢٠١٠، وقد تغير هذا الترتيب حاليًا خلال السنوات الأخيرة.

إن حزمة الإصلاحات التي تضمنتها رؤية إصلاح التعليم ومواجهة ممارسات الفساد في آنٍ واحد تفتح الطريق أمام بناء نظام تعليمي يؤسس لبنية اقتصادية قائمة على الإنتاج والمعرفة. ففي القرن الحادي والعشرين أصبح من الواضح أن مصر، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، عليها أن تعيد توجيه نظام التعليم والتدريب بها ليصبح أكثر ملائمة لتلبية الاحتياجات التي تفرضها التحديات المستقبلية. وهي العملية التي يجب أن تكون مستمرة؛ فالسياسات الماضية أو الحالية، مهما حققت من نجاح، ليست بالضرورة أفضل السياسات لمواجهة التحديات الجديدة التي تنشأ في المستقبل، وهي التحديات التي تبزغ إلى حيز الوجود بسرعة فائقة في عالم سريع التغير. حيث أصبح التطور العلمي هو المتغير الأساسي الذي يرسم ملامح هذا العالم ومستقبله. وهو ما يعود بنا مرة ثانية إلى نقطة البدء حول أن تطوير التعليم ومكافحة كافة أشكال الفساد التي تعتريه قد أصبحت قضية حياة ومستقبل وطن.

وهناك شبه إجماع لكل الآراء على أن الملامح الأساسية لعملية إصلاح التعليم يجب أن تستند إلى المحاور التالية:

- عدم المساس بالمجانية في التعليم المدرسي، حيث تتضمن رؤية الإصلاح الاستمرار في سياسة التعليم المجاني العام، ولكن مع السماح في الوقت نفسه بوجود المدارس الخاصة (بالمصروفات)، وتقليص التدخل الحكومي في إداراتها، وبشرط أن تجتاز كل المؤسسات التعليمية اختبارات الجودة بالمعايير العالمية، والتي يعد أحد عناصرها قدرتها على توظيف خريجيها في سوق العمل، وبصفة خاصة بالنسبة للمدارس الفنية ومؤسسات التعليم العالي.
- إن أحد ملامح تطوير النظام التعليمي يتأسس من خلال فض الارتباط بين الشهادات (المؤهلات الدراسية) والتوظيف، حيث يتم التركيز في سوق العمل على القدرات والمهارات الحقيقية التي يمتلكها الداخل إلى سوق العمل، وليس فقط على الشهادة التي يحملها. ويساعد هذا التوجه على الانخفاض المستمر في ضمان التوظيف الحكومي للخريجين، وبالتالي وجود مناخ مناسب لأكثر أنواع الإصلاح أهمية، ولتلافي أي قلق

بخصوص مستوى الأداء في بعض المهن مثل مهنة الطب على سبيل المثال، يمكن أن يسمح للقائمين على المهنة بتحديد نوع الشهادة كشرط أولي لممارسة المهنة، وهو الأمر المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد مجلس لممارسة مهنة الطب، كما يوجد امتحان لممارسة مهنة المحاماة، ويتم ذلك بعد التخرج الرسمي من التعليم الطبي أو القانوني الجامعي،.ويطبق ذلك حتى على خريجي أفضل الجامعات الأمريكية، وهو الأمر الذي يعطي قوة للنقابات المهنية التي يمكن أن تصبح شريكة في عمليات الإصلاح.

- يتطلب مواجهة ممارسات الفساد والبدء بعمليات إصلاح النظام التعليمي ضرورة مشاركة أولياء الأمور باعتبارهم أكثر الفئات ارتباطًا بتلك القضية بحكم اهتمامهم بتعليم أطفالهم. ولذلك فإن مشاركتهم المباشرة تعتبر أفضل ضمان لتحسين نوعية الأداء في المدارس، ويعتبر تشجيع إنشاء مجالس لأولياء الأمور والمدرسين وتكليفها بمناقشة البرامج الدراسية وتقييم مستوى الأداء في المدرسة هو حجر الزاوية في عملية الإصلاح، كما أن هذه المجالس يمكن أن تساعد في تكوين قاعدة سياسية لبرنامج الإصلاح. كذلك من الضروري تطوير مشاركة القطاع الخاص حيث تعد مشاركته، وبصفة خاصة في مجال إتاحة الفرصة للتدريب الفني والتعليم العالي، ومساندته لمراكز التميز والبحوث والتطوير أفضل ضمان لتحقيق نقاط للالتقاء بين قطاع الصناعة والحكومة والقطاع الخاص حول المراحل الأساسية في برامج الإصلاح.

- يعد دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليس فقط توجهًا داعمًا لحزمة إصلاح التعليم عند الجمهور، ولكنه يعتبر أيضًا عاملاً مهمًّا بالنسبة لفوائده على المدى الطويل فيما يتعلق بمجال البحث والتعليم. فقد أصبح تأسيس المكتبات الرقمية أمرًا حيويًّا حتى يمكن مسايرة التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا الذي يحدث في العالم، فهو ضمان لعدم التخلف عن التقدم المعرفي الذي نشهده الآن.

- يجب أن يساند هذه الحزمة من التوجهات الإصلاحية مناخ وطني داعم لثقافة العلم، بحيث يسود التفكير العلمي في المجتمع، وأن تصبح لغة العلم هي الوسيلة المقبولة

على نطاق واسع لتحقيق التحولات المطلوبة والتقدم. ولذلك فمن الضروري أيضًا مواجهة التحدي الخاص بانتشار موجات التفكير الديني المشوه لصحيح الإسلام، وسيادة الفكر الخرافي في عديد من الأوساط الشعبية، والتي يمكن أن تعوق الجهود القومية المبذولة في سبيل تحقيق تغييرات جذرية في نظام التعليم والتدريب مبنية على رؤية علمية، وهو التوجه القابل للتنفيذ والنجاح في بلادنا. ولعل النموذج الذي حدث في ماليزيا وهي بلد أغلبية سكانه من المسلمين، يوضح بجلاء أنه لا يوجد أي تعارض بين الإسلام كعقيدة والعلم، وأنه يمكن للدول الإسلامية أن تعلي من شأن العلم والقيم العلمية كجزء من الهوية الإسلامية.

المـــلاحق

الجزء الأول

ملحق (١)
تقرير لمجلس الشعب
عن ظاهرة الدروس الخصوصية ٢٠٠١

أولاً: المشكلة وخطورتها

يعاني الشارع التعليمي في مصر مرضًا تربويًا خطيرًا، وهو ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية والتي يقدر البعض أن تكلفتها تتجاوز السبعة مليارات من الجنيهات، وتصل بعض التقديرات إلى إثني عشر مليارًا، ويقدر البعض الآخر أنها تستحوذ على ما لا يقل عن ٢٥٪ من دخل الأسرة، هذه المليارات تدفعها الأسر المصرية سنويًا في تعليم يتم خارج المدرسة وبعيدًا عن أعين تربوية واعية أو مسئولة. ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على الإنفاق الذي تنوء به كواهل الكثير من الأسر والذي تقتطعه في معظم الحالات من لقمة عيشها وقوت يومها، بل تمتد إلى خطورة تهميش دور المدرسة النظامية في كينونتها وإلى تهديد المؤسسة التربوية بأسرها من حيث انعدام ثقة المواطن في قدرة النظام التربوي بكل إمكانياته المادية والبشرية والتقنية على أداء الدور التعليمي المناط به من قبل الدولة ومؤسساتها الدستورية والشرعية، بالإضافة إلى ذلك أن كثافة الانتشار وحجم الإنفاق عمل على تفريغ مجانية التعليم من مضمونها وإلى ضياع جزء من موازنة الدولة هباء لا نفع من ورائه، وإلا الانحدار نحو هاوية التجارة بالتعليم مما يؤدي بدوره إلى انهيار مبدأ تكافؤ الفرص، وما قد يصاحبه من سلوكيات وتداعيات تهدد السلام الاجتماعي للوطن والمواطن.

ثانيًا: مظاهر المشكلة

إن انتشار الدروس الخصوصية بالكثافة التي أصبحت تؤرق سائر قطاعات المجتمع، تنعكس في العديد من المظاهر السلبية تربويًا واجتماعيًا، ومن أوضحها الآتي:

١- ارتفاع نسب غياب الطلاب وشبه انقطاع أعداد كبيرة منهم بعذر أو بدون عذر عن مدارسهم، خاصة طلاب مرحلتي الثانوية العامة وطلاب الصف النهائي للمرحلة الإعدادية وطلاب الدبلومات المهنية.

٢- ضعف جدية العملية التعليمية داخل الكثير من الفصول الدراسية، خصوصًا في الأشهر الأخيرة من العام الدراسي.

٣- انتشار ما يسمى بالمراكز التعليمية (الموازية) التي تقدم دروسًا خصوصية لمجموعات وأفراد تحت مسميات مختلفة، وملاحظة ازدحامها وزيادة الإقبال عليها خاصة قبيل الامتحانات وليالي الامتحانات لشحن العقول بمراجعات وتلخيصات مبتسرة للمقررات.

٤- نشغال العديد من المعلمين عن الدرس في المدرسة وكثرة إجازاتهم المرضية والعرضية، خصوصًا في الأشهر الأخيرة من العام الدراسي.

٥- سعي العديد من أولياء الأمور لحجز أماكن للدروس الخصوصية لأبنائهم في المنزل انفراديًا أو في مجموعات صغيرة عند معلمي الدروس الخصوصية المشهورين، وذلك منذ بداية العطلة الصيفية وحتى قبل بداية العام الدراسي.

٦- شكوى الكثير من أولياء الأمور من ضغوط تقع على أبنائهم – خاصة في صفوف تقع على أبنائهم – خاصة في صفوف النقل – حتى يأخذوا دروسًا خصوصية عند معلميهم أو في مجموعات تقوية في مدارسهم.

٧- شمول ظاهرة الدروس الخصوصية لمعظم – إن لم يكن كل – المواد الدراسية، إذ أنها لم تعد تقتصر على مواد كانت تصنف على أنها صعبة مثل الرياضيات والمواد الأجنبية بل اتسعت لتشمل موادًا مثل التربية الفنية والمواد الاجتماعية، وامتدت للصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، وفي بعض الأحيان لرياض الأطفال، ناهيك عن اختبارات القدرات.

٨- كثرة الشكاوى التي تظهر في وسائل الإعلام من مفكرين وتربويين ومسئولين وأولياء أمور بخصوص الدروس الخصوصية وما يصاحبها من قلق اجتماعي ومشكلات نفسية وأخلاقية.

٩- زيادة حالات الغش الجماعي والفردي من خلال أساليب وتقنيات متقدمة وتقليدية يساعد عليها – إن لم يقم بها – بعض المنحرفين من أرباب الدروس الخصوصية، ويشمل ذلك التلاميذ وبعض المدرسين وأحيانًا أولياء الأمور.

١٠- بروز ظاهرة العنف الطلابي وعدم احترام الطلاب للمعلم الذي أصبح – وبدون تعميم – في نظر البعض مجرد مساعد يمكن استقدامه للمنزل ليقدم في ساعات معدودة وصفة مركزة عن ما تقوم به المدرسة طوال عام دراسي نظير أجر يدفعه القادرون فقط.

١١- استنفاد طاقة كبيرة من الوزارة المسئولة في متابعة وعقاب المسئولين عن ذلك من تلاميذ ومدرسين مما يعطي انطباعًا سلبيًا عن علاقة الوزارة بأدواتها الرئيسية، التلميذ والمعلم.

١٢- إحباط الكثير من المعلمين الممتازين تربويًا وعلميًا، والذين يؤخذون بجريرة آخرين ويشملهم شك المجتمع ونظرته السلبية بدون وجه حق، مما قد يؤدي إلى فقدان الفئة التي تكون فاعلة في علاج الظاهرة في المستقبل.

ثالثًا: دوافع الدروس الخصوصية

مع الاعتراف أكاديميًا أن هناك بعض المتعلمين – أطفالاً وكبارًا – يواجهون صعوبات في التعلم، ومن ثم فإنهم يحتاجون إلى دروس علاجية، كما أن البعض يتعلم أفضل عندما يتلقى تعليمه فرديًا وليس جماعيًا، وفي الحالتين لابد أن يتم ذلك داخل المدرسة أو تحت إشرافها المباشر إلا أن الظاهرة التي نحن بصددها والتي تسير عليها الدروس الخصوصية تتجاوز العمل العلاجي أو التدريب التدعيمي أو حتى تقديم تعليم ينتج عنه تعلم حقيقي، ذلك أنها في جوهرها تحولت إلى تجارة غير مشروعة لا تخضع لرقابة تنظيمية ولا تنبع عن مسئولية تربوية، فهي تهدف أولاً وأخيرًا للإعداد لامتحانات واختبارات نمطية والتدريب على إجابات لأسئلة مستلهمة من امتحانات سالفة دون اعتبار لمدى استيعاب المفاهيم العلمية التي تتضمنها أو المهارات العقلية التي تتضمنها أو المهارات العقلية التي تسعى إلى تنميتها من خلالها.

فالطالب يُدَرَّب على كيفية الحصول على أعلى الدرجات بأقل قدر من المعارف والمعلومات ومن ثم يتحول طلابنا في معظمهم إلى جامعي درجات بدلاً من أن يكونوا مكتسبي مهارات وقدرات تؤهلهم للمواطنة الذكية، معرفة وفكرًا ووجدانًا وسلوكًا، ومن ناحية أخرى فإن الانخراط في الدروس الخصوصية يخلق عند متعاطيها ثقافة معاكسة للثقافة التربوية البناءة التي قد تنعكس سلبًا على سلوكياتهم المستقبلية.

إن الأمر يتطلب أن نبحث عن الدافع وراء لجوء الطالب وولي الأمر إلى الوقوع في هذا المستنقع الذي غالبية مخرجاته ناجحون "بلا علم" ومتفوقون بلا فكر. إن تشخيصًا لواقع الحال يرى دوافع عديدة بعضها يأتي من سلبيات وقصور في النظام التربوي، وبعضها الآخر يأتي من أمراض مجتمعية عامة إلى جانب أخطاء تقترفها الأسرة في تنشئتها الاجتماعية لأبنائها.

(أ) سلبيات في النظام التربوي

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة التربوية الممثلة بوزارة التربية والتعليم ومحاولاتها لتطوير العملية التعليمية، إلا أن هناك سلبيات تتمثل في الآتي:

١- ازدحام المناهج وكثرة المواد الدراسية التي يمتحن فيها الطالب.

٢- كثافة كم المعلومات المطلوب من الطالب استظهارها وحفظها مما يدفعه إلى الحاجة إلى تدريب خصوصي يساعده على التلخيص والحفظ، في ضوء أن معظم موضوعات هذه المواد غير مشوقة وبعيدة عن الحداثة الوظيفية في مضمونها بما يشعره بعدم جدواها بالنسبة له فينصرف عن محاولة فهمها أو استيعابها.

٣- كثافة الفصول وازدحامها بأعداد الطلاب مما يتيح فرصًا ضئيلة للطالب أن يسأل أو يستفسر أو يجد من يصحح له أخطاءه أو يساعده على فهم ما قد يستعصي عليه.

٤- قصر اليوم الدراسي — وأحيانًا — العام الدراسي بما يتيح للطلاب أوقاتًا كثيرة خارج المدرسة.

٥- قلة فرص وإمكانيات الإرشاد التربوي وانعدام التدريس العلاجي داخل المدرسة.

٦- الاعتماد الكامل في تقويم الطلاب على الامتحانات حتى في الحالات التي توجد بها مساحة لأعمال السنة، كما أن النمط السائد في الامتحانات يعتمد على الاستدعاء من مخزون معرفي وأن الإجابة عن أسئلتها مكررة ولها نماذج لا تخرج عنها، مما يدعو الطالب إلى التدريب على أنماطها وكيفية الإجابة وأحيانًا حفظ الإجابة عليها بمعاونة معلم خصوصي محترف.

٧- تعظيم دور الامتحانات في الانتقال عبر المراحل الدراسية المتتالية، يتمثل ذلك في الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية (عامة أو مهنية) ومن الإعدادية إلى الثانوية (عامة حكومية أو عامة خاصة، فنية حكومية أو خاصة)، ومن الثانوية إلى تعليم عال (جامعي بكليات في القمة والوسط والقاع، معاهد عليا أو متوسطة أو جامعات ومعاهد بمصروفات)، وكل ذلك يتوقف على المجموع، الذي يعتقد الطالب وولي الأمر أن الدرس الخصوصي وليس المدرسة هو المتخصص في المساهمة لتحصيل المجموع العالي.

٨- امتداد نظام الثانوية العامة حيث أصبح يشمل الصفين الثاني والثالث (دور أول ودور ثان) مما استحوذ الاهتمام بعبور هذا النفق والخروج من هذا العنق على ثلثي المساحة الزمنية للدراسة بالمرحلة الثانوية مما أحالها إلى مساحة مفتوحة لمتعاطي الدروس الخصوصية يمارسها عدد كبير من المعلمين والطلاب قسرًا أو طوعًا.

٩- كثرة المواد الدراسية التي يمتحن فيها الطلاب، ولعل ذلك راجع في واقع الأمر إلى ضغوط تفرض على الوزارة (ولكنها تستجيب لها) لإضافة مواد جديدة والتوسع في المواد الأخرى وزيادة الوزن الامتحاني لمواد ثالثة، ليس فقط لدراستها أو تضمينها بل لأن تكون موادًا امتحانية تخضع للنجاح والرسوب وأكثر من ذلك لكي تدخل في المجموع الكلي وهذا في حد ذاته عبء كبير على الوزارة وعلى الطالب وفي النهاية فهو لصالح الدروس الخصوصية.

١٠- ضعف أساليب التدريب المتبعة التي مازالت الثقافة السائدة في معظمها تدور حول تلقين وتخزين أثناء الدراسة يليه أو يوازيه تلخيص وشخن في دروس خصوصية وينتهي الأمر بعمليات استدعاء ثم انطفاء في فترة ما بعد الامتحانات.

(ب) سلبيات في المجتمع الأسرة

إلى جانب السلبيات التي قد تتواجد في المدرسة والنظام التعليمي الرسمي بصفة عامة، فإنه تظهر سلبيات إضافية في المجتمع والأسرة تقف وراء انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، ومن أهم هذه السلبيات الآتي:

١- انعدام أو ضعف ثقة قطاعات كبيرة في المجتمع في جدية العمل بالمدرسة وجدواها.

٢- تفاقم ظهور قيم لم تكن من طبيعة المجتمع المصري ومن بينها ظاهرة التنافس المحموم والسعي إلى بلوغ الغايات القريبة بأقصر الطرق وأيسر الوسائل دون الاهتمام بغايات أسمى وسلوك وسائل أفضل وإن بدت أصعب، وانعكس ذلك على سباق أولياء الأمور على إلحاقهم أبنائهم بمعلمي ومراكز الدروس الخصوصية والدفاع عنها باعتبارها الطرق السريعة والسهلة لعبور النفق المظلم المؤدي إلى الجامعة، وقبل ذلك اجتياز عنق الزجاجة الذي يصل بين المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية.

٣- إكساب المجتمع صورة مظهرية وقيمة اجتماعية للدروس الخصوصية ومن ثم يندفع كثير من أولياء الأمور – آباء وأمهات – لإلحاق أبنائهم في دروس خصوصية باعتبارها أحد مظاهر التميز الاجتماعي – بين الأهل والأصدقاء – دون التدقيق أو التحقق في ما إذا كان الأبناء يحتاجون فعلاً إلى دروس خصوصية تعود عليهم بفائدة حقيقية أو تقدم لهم قيمة مضافة لقدراتهم الامتحانية.

٤- تعظيم المجتمع لدور الشهادة مما دعا إلى السعي إلى حصول على الشهادة بأى ثمن ومن أي طريق، بغض النظر عما إذا كان حاملها يستحقها فعلاً أو أنها ذات دلالة على أنها جاءت نتيجة اكتساب حاملها علماً أو إتقانه لمهارة.

٥- ضعف قدرة المجتمع على المشاركة في تمويل التعليم النظامي الرسمي بقصد تحسينه على الرغم من المبالغ الطائلة التي تصرف على الدروس الخصوصية والمدارس الخاصة.

٦- انفتاح شهية كل قطاعات المجتمع للتعليم الجامعي والسابق نحو ما يسمى بكليات القمة دون وقفة موضوعية لحقائق هذه الكليات وجدواها الوظيفي في سوق العمل.

٧- تضخيم الإعلام لدور الامتحانات بالدرجة التي أصبحت فيها امتحانات الثانوية العامة –على الأخص– ظاهرة إعلامية يصاحبها ظواهر صوتية نتيجة الإثارة لأحكام عفوية عن صعوبة بعض الامتحانات أو الأسئلة أو الجزئيات في هذه الامتحانات، دون اعتبار لدور الامتحانات وخصائصه ومتطلباته لقياس مستويات متعددة وأنه من خصائص الامتحان الجيد أن يكون مميزاً لقدرات ومستويات الطلاب الممتحنين.

٨- تدني مرتبات المعلمين مع زيادة الأعباء المعيشية مما يضطر الكثيرون منهم إلى احتراف الدروس الخصوصية كوسيلة لزيادة دخلهم ولمواجهة متطلبات أولادهم وأسرهم في ظل تسارع في ارتفاع نفقات المعيشة تتوارى أمامه المرتبات الحكومية خجلاً.

٩- انشغال كثير من أولياء الأمور بعيدًا عن اهتمامات أبنائهم، وإحساس الآباء والأمهات بأن تسليم أبنائهم لمدرس خصوصي يعفيهم من عقدة الذنب تجاه متابعة الأبناء.

١٠- تعويد بعض الأمهات والآباء أطفالهم منذ نعومة أظافرهم على الاعتماد عليهم في حل الواجبات المدرسية والمذاكرة لهم بأسلوب أقرب إلى التغذية عن طريق الرضاعة أو الملعقة وبدون تدريبهم الاعتماد على الذات وممارسة بعض العناء- إذا تطلب الأمر – في المذاكرة والحل واستكمال الواجبات بأنفسهم، ومن ثم يستمرئ الأبناء في مراحل نموهم التالية لأسلوب الاعتماد على الغير وحيث لا يتمكن أولياء على الغير وحيث لا يتمكن أولياء الأمور من الاستمرار في تحمل هذا الدور لانشغالهم أو لارتفاع مستوى المواد التعليمية في المراحل المتتالية فيبحثون عن البديل في شكل المدرس الخصوصي.

١١- استخدام بعض الطلاب الخروج للدروس الخصوصية عذرًا للابتعاد عن رقابة لصيقة في البيت أو للهروب من رتابة الحياة بداخله، ومن ثم فإن الدروس الخصوصية بالنسبة لهم تمثل نزهة ترويحية أكثر منها مهمة تعليمية.

١٢- انتشار مدارس اللغات وتزايد الإقبال عليها أفرز مجموعة من الطلاب الذين قد يكونوا قادرين ماديًا ولكنهم ليسوا بدرجة القدرة على متابعة تعليمهم بلغة أجنبية، مما يدفعهم وأولياء أمورهم إلى المدرس الخصوصي، ولعل هذا يفسر زيادة انتشار الدروس الخصوصية بين فئة طلاب مدارس اللغات ويندرج هنا انتشار الدروس الخصوصية بين فئة طلاب مدارس اللغات ويندرج هنا انتشار الدروس الخصوصية بدرجة أشد عند طلاب الشهادات الأجنبية التي تم معادلتها بالثانوية العامة المصرية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على اجتياز امتحانات أكثر من الاعتماد على عمليات وتفاعلات تربوية أصلية داخل قاعات الدراسة.

رابعًا: مقترحات وتوصيات

لا شك أن مشكلة انتشار الدروس الخصوصية ليست سهلة الحل، والحل لا يكمن في محاربتها بل في معالجتها، باعتبارها مرضًا مجتمعيًا ونقيصة تربوية، وكما أنه لا يوجد حل وحيد، فالأمر يتطلب عدة بدائل ومجموعة علاج تبنى على أسس علمية وترتبط بالواقعية وقابلية التنفيذ.

وقد قدمت في هذا الصدد العديد من المقترحات، بعضها جاء من ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية لتطوير التعليم الثانوي الصادر عن وزارة التربية والتعليم، وبعضها الأخر جاء في توصيات تضمنتها ورقة عن ظاهرة الدروس الخصوصية عن المجلس القومي للتعليم.

الحاجة إلى دراسات وبحوث بشأن الدروس الخصوصية

إن قضية الدروس الخصوصية تحتاج إلى القيام بدراسات علمية جادة عن حجم المشكلة وأسبابها وتكلفتها بعيدًا عن الهالة التي تحيط بها، وأيضًا بعيدًا عن الحساسية والذاتية، كما تحتاج إلى تزويد الرأي العام وأولياء الأمور والطلاب بإجابات علمية عن بعض التساؤلات مثل:

- هل استطاعت الدروس الخصوصية أن تنقل الطالب من مستوى تحصيلي إلى مستوى أعلى منه؟
- هل الطالب الذي يطلب دروسًا خصوصية يحتاج فعلاً إلى ذلك.
- ما نسبة الطلاب الذين أخذوا دروسًا خصوصية بأمل الحصول على مجموع مرتفع أو التمكين من الإلتحاق بكلية معينة وتحقق لهم ذلك.
- ما هي الطبقات الاجتماعية التي يزداد التحاق أبنائها بالدروس الخصوصية؟
- ما المصادر التي يستقطع منها رب الأسرة تكاليف الدروس الخصوصية لأبنائه؟ وهل هناك أضرار تقع عليه نتيجة ذلك؟
- ما الأساليب التعليمية التي تستخدمها الدروس الخصوصية؟ وهل يختلف أسلوب المعلم وفعاليته عندما يدرس في المدارس النظامية وعندما يقدم درسًا خصوصيًا؟
- هل هناك مشكلات سلوكية أو أخلاقية تنشأ عن الالتحاق بالدروس الخصوصية؟
- هل يمكن أن يكون لنقابة المعلمين دور فعال للحد من الدروس الخصوصية؟
- هل يمكن تطبيق نظام المدرس المتفرغ لمدرسته ويُعْطَى أجرًا إضافيًا (بدل تفرغ له قيمة مناسبة) ونظام المدرس غير المتفرغ والذي يُسْمح له بإعطاء دروس خصوصية (ويحرم من بدل التفرغ)؟

ويمكن القيام بقياسات للرأي في هذه الأمور تحت إشراف الأجهزة المسئولة عن ذلك في الدولة والخروج بإحصائيات تساعد الجميع على الخروج من مأزق هذه الظاهرة.

ونعرض هنا لبعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في حل معضلة الدروس الخصوصية

١- وضع فلسفة للنظام التعليمي الجديد تحقق تنمية المتعلم تنمية شاملة ومتكاملة: عقليًا وصحيًا، وجسميًا ونفسيًا، وتنمي ميوله واتجاهاته، ولا تنأى به عن الحفظ والتلقين، وتتجه به إلى التفكير العلمي السليم وإلى الإبداع والابتكار وتعمق لديه مفهوم التعليم الذاتي، وتسلحه بمهاراته لضمان تعلمه المستمر مدى حياته.

٢- تحديد الأهداف العامة للتربية في مصر بما يتوافق مع طبيعة العصر ومستحدثاته، على أن تكون قابلة للتحقيق، تنبثق منها أهداف عامة، وأهداف خاصة لكل مرحلة دراسية، ولكل محتوى دراسي، وتترجم الأهداف الخاصة بدورها إلى أهداف سلوكية، تصاغ في ضوئها المحتويات الدراسية.

٣- تطوير المناهج لتصبح مرتبطة بمتطلبات الحياة في عصرنا، وعلى أسس علمية وتربوية وبأيدي خبراء متخصصين، ومعلمين ممارسين.

٤- تضمين المحتويات الدراسية كتب مدرسية تتسم بجودة الإعداد للمادة وعرضها، ومناقشتها، وتشويقًا مع الاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية لكل محتوى دراسي، وبإفساح المجال فيها للأنشطة المكملة للمحتوى، والتي من خلالها تبرز مواهب المتعليمين وقدراتهم.

٥- تحديث طرق الأداء بحيث تصبح وظيفة المعلم: التوجيه لا التلقين والتدريب لا التحفيظ، والمساعدة لا الترديد، واستخدام التقنيات التربوية والوسائل التعليمية الحديثة، وتدريب المتعلمين على البحث والتنقيب في كافة مصادر المعرفة التي تساند الكتاب المدرسي، والذي ينبغي ألا يكون وحده المصدر الأساسي للعملية التعليمية.

٦- المتابعة الجادة لحضور الطلاب طوال العام الدراسي وعدم قبول الأعذار الوهمية والشهادات الطبية الواضح عدم حقيقتها، وفى نفس الوقت يتم تحديد نسبة ثابتة للحضور كشرط لدخول الامتحانات، سواء كان غياب بعذر أو بدون عذر.

٧- النظر في إمكانية أن تقتصر امتحانات الثانوية العامة على الصف الثالث الثانوي فقط ودراسة أثر تعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ على زيادة الدروس الخصوصية.

٨- تنوير الرأي العام وأولياء الأمور والطلاب بأن للامتحانات مواصفات وخصائص من بينها أن تكون مميزة، وأن تقيس قدرات متعددة في التفكير والإبداع في طرق الإجابة وتنظيمها، إبراز ذاتية الطالب واطلاعه والدفاع عن رأيه فيما يكتبه وهو ما لا يمكن أن تخدمه الدروس

الخصوصية، ولا تدريب على إجابات روتينية، يصاحب ذلك تطوير طرق التصحيح في الامتحانات بوضع درجات إضافية للإبداع والتنظيم في الإجابات والحلول بما يدفع الطالب على تنمية مواهبه واكتشاف ذاته وتكثيف اطلاعاته وتنظيم أفكاره وذلك يتطلب تطوير الورقة الامتحانية والارتفاع بمستوى مواصفاتها الحالية.

٩- عدم اتخاذ قضية الامتحانات مجالاً للإثارة أو جذب الانتباه الزائد والمضر بالعملية التعليمية في الوسائل الإعلامية، مع تطوير البرامج التعليمية المرئية والمسموعة وحيث تؤدي وظائف تعليمية على أسس تربوية تخدم تعليم الطالب ولا تقتصر على إعداده للامتحانات من خلال عرض أسئلة وإجابات نموذجية وأن يستعين مقدمو هذه البرامج بمرشدين تربويين وموجهين متخصصين في تنمية قدرات الطلاب وإعطاء مساحة للطلاب للتفاعل التبادلي من خلال الهواتف، مع مراعاة الأوقات المناسبة للبث.

١٠- إعادة النظر جديًا في نظام القبول بالجامعات، بحيث لا يكون مجموع درجات شهادة الثانوية العامة هو المعيار الوحيد للالتحاق بها.

١١- تنظيم جداول المعلمين، بحيث يوزع نصاب المعلم على عدد من الحصص داخل الفصل وعدد آخر يتم في صورة دروس علاجية فردية أو مجموعات صغيرة وجلسات إرشادية تربوية يخصص لها أماكن محددة وجداول زمنية لا تتداخل مع الجدول النظامي، ويمكن أن يتم ذلك بزيادة المساحة الزمنية لليوم الدراسي كما يمكن أن تخصص أوقات بعد اليوم الدراسي تكون ملزمة للمعلم وللطالب الذي يحتاج إلى تدريس علاجي أو تدعيمي، وسواء كانت هذه الخدمات بأجر يدفعه الطالب أو بدون أجر فإنها لا بد أن تخضع للإشراف والتوجيه الفني الجاد والمسئول وهذا يتطلب من ناحية أخرى قيام الوزارة بمضاعفة دخل المعلمين من مرتبات ومكافآت.

١٢- النظر في إمكانية تحديد حد أقصى للمواد التي يمتحن فيها الطالب بغض النظر عن المواد المقرر لها دراستها، ويكون التقويم في المواد التي لا يؤدي فيها امتحان من خلال متابعة الطالب داخل الفصل ومشاركته وحضوره وواجباته.

١٣- دراسة وضع تشريع ينظم الدروس الخصوصية بشكل أساسي ومواصفات لمن يرخص له بإعطائها وربما يكون من الأفضل أن يتم ذلك من خلال مراكز ومؤسسات تربوية متخصصة يذهب إليها طالبو التدريس التدعيمي لدراسة أو مراجعة مقررات معينة أو علاج صعوبات في مواد محددة، ويتم تنظيم مواعيدها بما لا يتعارض مع المواعيد الرسمية للمدارس، ويتم وضعها تحت رقابة محاسبية وتربوية.

١٤- إنشاء هيئة لمراقبة مناهج التدريس وكتابة تقارير مقارنة عنها في كل سنة من سنوات الدراسة ومقارنتها بدولة عربية مثل (تونس) ودولة أجنبية مثل (إنجلترا) وإصدار تقرير سنوي وكذلك إنشاء هيئة اعتماد المدارس (Accreditation Agency)، والتي تقوم ضمن إطار محدد ومتعارف عليه باعتماد المدارس وإعطائها درجات بناء على نظام محدد.

١٥- إعادة النظر في النظام المركزي في التعليم وإعطاء المحافظات قدر أكبر من اللامركزية يسمح للإدارة المحلية بمراقبة وقيادة العملية التعليمية في المحافظة، ويسمح بالمسئولية والرقابة والحساب على أدائها من السلطة المركزية ويتيح المنافسة بين المحافظات في تطوير التعليم.

١٦- وقف تعيين المعلمين غير المؤهلين تربويًا، واقتصار التعيين على خريجي مؤسسات إعداد المعلم، وضرورة تأهيل المعلمين غير التربويين.

١٧- تحفيز المعلم المتميز، ماديًا ومعنويًا، والإبقاء عليه مدرسًا أول وموجهًا فنيًا، للاستفادة بخبراتهم في مجال التدريس ولا يرقى إلى الأعمال الإدارية التي ينبغي أن تكون وقفًا على المتميزين في هذا الجانب من المعلمين.

١٨- توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمدرسين وأسرهم.

١٩- الاستمرار في بناء المدارس الحديثة التي تواكب الطفرة التكنولوجية التي يعيشها العالم، وهذا يتطلب ميزانية ضخمة، لا بد من العمل على تدبيرها واشتراك أولياء الأمور في إنشاء صندوق خاص يدعم بناء هذه المدارس مع ترشيد الإنفاق في جوانب يمكن تأجيلها، ومع تبني أفكار غير تقليدية للخروج من أزمة عدم توفر الموازنات، وذلك لتهيئة فصل دراسي

صحي، ومدارس تنعم بالمرافق والملاعب والمكتبات، ولإنجاح العملية التعليمية، والقضاء على الكثافة الطلابية العالية، وعلى نظام الفترات.

٢٠- تشجيع الجمعيات الأهلية، والنقابات بكل فئاتها، على بناء أعداد من المدارس، مساهمة منها في توفير الأعداد اللازمة منها، لاستيعاب الزيادة المتنامية في إعداد المتعلمين.

٢١- تطبيق نظام اليوم الكامل في المدرسة، على أن يخصص وقت فيه لأداء الواجبات المدرسية تحت إشراف المعلمين، قبل انتهاء اليوم الدراسي.

٢٢- اهتمام المدرسة بالتلاميذ الضعاف في أي مادة، وإعطاؤهم وقتا إضافيًا، على أن تعتبر المدرسة هذا العمل جزءًا هامًا من وظائفها.

ملحق (٢)
تقرير لجنة الشفافية والنزاهة[٢٢]

تقـديم

قبل أن نقدم تقرير لجنة الشفافية في هذا الفصل نشير إلى مقولة السيد الرئيس محمد حسني مبارك في الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى (نوفمبر ٢٠٠٦):

"أمامنا مشروع قانون الوظيفة العامة... يستهدف تطويرها والارتقاء بها... يتوخي رفع مستوي أداء الموظف العام في تعامله اليومي مع المواطن... ويضع آليات للمحاسبة والمساءلة... وآليات مماثلة لمكافحة الفساد الإداري ومحاصرته".

والمأمول أن يكون هذا قد تحقق. ونود أن نضيف اقتباسًا هنا من مقال الشاعر فاروق جويدة — في جريدة الأهرام بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٠٩ — بعنوان "في انتظار ضربة حظ" محللاً أحد أهم أسباب الفساد المتمثل في انهيار قيم العمل متمثلاً في أن كل عامل أو موظف يريد أن يصبح غنيًا دون أن يجتهد في العمل لاجئًا في ذلك إلى مختلف الصور والأساليب غير الشرعية وغير القانونية، وهو يرى أن الموظف كان فيما مضى يعرف مسيرته في درجات ترقية وظيفته، ورواتبها، وتوقيتها. فكان طريقه مرسوم. ويتابع قائلاً: "ولكن هذا الموظف تغيرت أحواله، ولم يعد ملتزمًا بالخط السليم المرسوم الذي كان يسلكه.

إن المدرس لم يعد يعتمد علي مدرسته التي يعمل فيها، والتلاميذ الذين يخرجون من بين يديه. إنه يتاجر في الدروس الخصوصية. وموظف الجمارك لم يعد يرضيه راتبه أمام ضرورات الحياة، ولكنه يلجأ إلى تسهيل أمور الزبائن، وربما سمح بدخول أشياء غير مسموح بها. وأمام سقوط منظومة

---

(٢٢) يصدر التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨، ويمكن مراجعته على الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية المحلية /http //www ad gov eg/About+MSAD/Transparency+committee

العمل سادت منظومة أخري تقوم على العلاقات الشخصية وأساليب الفهلوة تحت مسميات كثيرة،كما ظهرت منظومة أخرى سادت المجتمع هي المال بلا جهد، واتضح أن المال يمكن أن يجيء بلا عمل وبلا تضحيات وبلا جهد."

وهناك الكثير من الشواهد في المجتمع والتي تهدم فرص التكافؤ، وتلوث القيم الأخلاقية، ابتداء من التأشيرات وانتهاء بالمضاربات والاستثمارات والعقارات والتوظيف.

تقرير لجنة الشفافية والنزاهة

يتضمن عرض التقرير استعراضًا لأنواع الفساد ومصادره، مع التركيز على الفساد الإداري، والجهود المصرية لمكافحته. كما يتضمن دراسة دور لجنة الشفافية والنـزاهة المصرية، بالإضافة إلى أهم المؤشرات الدولية لقياس الفساد. كما يقدم خبرات وتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد، وهي:

١. نيجريا
٢. بلغاريا
٣. الهند
٤. المكسيك
٥. سنغافورة
٦. الولايات المتحدة الأمريكية

ومما هو جدير بالترحيب ظهور لجنة الشفافية والنزاهة كهيئة مستقلة عن الحكومة، لرصد الاتجاهات القومية لما يجري تشوهات قيمية في مختلف مظاهر الحياة العامة والمؤسسية، في ضوء ما يضطرب به المجتمع المصري من متغيرات، وما صاحبها من مظاهر انتشار الفساد، وما أصاب معايير العدل والإنصاف، وتراجع النزاهة، وطغيان مفاسد الكسب السريع، وآيات الطبقية، وخلخلة الثقة بين الحكومة والشعب في كثير من مسئوليات كلٍّ من الدولة والمواطن.

أنواع الفساد ومصادره

١. الفساد الإداري

تعريف الفساد الإداري

يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين، بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة. ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية، أو التربح.

كما أنه "السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق". كما يمكن تعريفه بأنه "عدم الالتزام المتعمد بمبدأ تنحية المصالح الشخصية جانبًا في اتخاذ القرارات الإدارية".

أنواع الفساد الإداري

١. إساءة استغلال السلطة: على المستوى العام كأن تصدر القرارات لصالح فئة معينة من المجتمع وليست للصالح العام. وعلى المستوى الشخصي لتحقيق منفعة شخصية دون وجه حق.

٢. عدم الشفافية في الإعلان عن العقود الحكومية وترسيتها.

٣. التربح غير المشروع سواء كان إعطاء الحق لغير صاحبه أو مخالفة القوانين واللوائح، وإعطاء شخص ما ليس حقه، أو استغلال دورات العمل وتعطيل مصالح الأشخاص للضغط عليهم لسداد مبالغ زائدة عن المقرر لإنهاء أعمالهم.

٤. الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء إدارة موارد الدولة.

أسباب الفساد الإداري

١. سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية.

٢. بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلي نمو شبكة المصالح والتحايل على دورات العمل.

٣. ضعف المساءلة العامة.

٤. طول دورات العمل وكثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن.

٥. تدهور مستويات الأجور وغياب مبدأي الأمانة والشرف.

٦. تلاشي الحدود بين الخطأ والصواب خاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة، بحيث أن الكثير مما يعد إثمًا ولا شرعية له أصبح مقننًا ومباحًا، فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة، وانتفاع الأبناء من وظائف الآباء ومراكزهم صار حقًا.

٧. ضعف الرقابة المجتمعية.

مظاهر انتشار الفساد الإداري

١. سوء استعمال السلطة.

٢. انتشار الرشوة والمحسوبية.

٣. الاختلاس من المال العام.

٤. التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة

٥. الاتجار في الوظيفة العامة.

٢. الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى

مرفق بالملحق عدد من تجارب بعض الدول ذات خلفيات مختلفة ومؤشر فساد متباين. ويمكن منها استخلاص دروس تسهم في مكافحة الفساد، ومنها:

١. توافر رغبة سياسية وقومية لمكافحة الفساد.

٢. وجود هيئات مراقبة ومعاقبة الفاسدين.

٣. إحداث تغيير مؤسسي وقانوني يدعم الشفافية ويعمل على تحسين بيئة العمل الحكومي.

٤. العمل على تأكيد مبادئ النزاهة والأخلاق من خلال مبادئ الثواب والحساب (العقاب).

٥. الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتساعد العديد من المنظمات الدولية والدول خلال تقويم الوضع ونقل بعض التجارب وتقديم المعونة الفنية والمالية مثل: UNCAC، USAID، OECD، World Bank، TI.

٣. الجهود المصرية لمكافحة الفساد الإداري

موقف مصر من المؤشرات الدولية

وفقًا لمؤشر منظمة الشفافية العالمية، نجد أن مؤشر CPI بالنسبة لمصر لعام ٢٠٠٥ هو ٣,٤، ويضعها ذلك في المرتبة السبعين من بين ١٥٩ دولة شملهم البحث. واستقر الترتيب في ٢٠٠٦ على ٧٠ من بين ١٦٣ دولة شملهم البحث. وجدير بالذكر استمرار المؤشر في التحسن خلال العشر سنوات الماضية، ففي عام ١٩٩٦ كان ٢،٨ درجة. كما أنه من المهم ملاحظة أن المؤشرات الفرعية للعديد من مظاهر الفساد جيدة، مثل القضاء وإصدار القرارات الوزارية والمشتريات الحكومية، إلا أن المدفوعات غير المبررة تسيء من المؤشر العام كما هو موضح فيما يلي:

ترتيب المجالات الأكثر عرضه للفساد في مصر

١. المدفوعات غير المبررة للحصول على الخدمات والتراخيص.

٢. الضرائب / الجمارك.

٣. تدوين ورفع المخالفات بأنواعها.

٤. الإهمال واللامبالاة في إدارة المرافق العامة.

٥. التوظيف الحكومي.

٦. المشتريات الحكومية.

إنجازات الحكومة الحالية

١. من المناسب التنويه على أن مصر قد وقعت على اتفاقية مكافحة الفساد بتاريخ ٩ ديسمبر٢٠٠٣.

٢. إعادة تعريف دور الحكومة من مُنَفِّذ إلى واضع سياسات ومراقب وتفعيل دور القطاع الخاص لتقديم الخدمات (الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص)، وتفعيل دور المجتمع المدني (طبقًا للمادة ٢٧ من الدستور).

٣. تبسيط التعريفة الجمركية واختصار دورة العمل للإفراج الجمركي وهو ما يتوقع ظهور أثره في قياس المؤشرات في العام الحالي.

٤. قانون الضرائب الجديد واعتماد أسلوب الفحص بالعينة وهو ما يتوقع ظهور أثره في قياس المؤشرات في العام الحالي.

٥. إعداد قانون الوظيفة العامة والذي يحوى العديد من المبادئ الهامة في مجال المساءلة والمحاسبة.

٦. البدء في إتاحة المناقصات على الانترنت (بالتعاون بين وزارة المالية ووزارة الدولة للتنمية الإدارية).

٧. إعداد كتيب ملزم لكل الجهات الحكومية فيما يخص المشتريات الحكومية بالتعاون مع وزارة المالية والبنك الدولي.

٨. إعداد قانون جديد للبناء يغير من دورة عمل منح تراخيص البناء.

٤. التوصيات

١. الاستفادة من توافر الرغبة السياسية الحالية والعمل على نقل قوة الدفع الموجودة لدى القيادة السياسية إلى رؤساء قيادات الوحدات المختلفة بالدولة.

٢. العمل على إصدار القوانين والتشريعات الآتية لضمان المزيد من الشفافية وتفعيل المساءلة والمحاسبة، وهو ما يتطلب إصدار:

- قانون الإفصاح وتداول المعلومات.
- قانون أمن المعلومات ومكافحة الجرائم المعلوماتية.
- قانون الوظائف المدنية.

٣. سد الثغرات ومصادر نفاذ الفساد عبر:

- الفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة.
- الربط بين الجهات الحكومية إلكترونيًا لتبادل البيانات والاطلاع عليها، بما يوفر جهد طالب الخدمة للحصول على الوثيقة وتقديمها في مكان آخر، وكذلك ضمان عدم التقدم بأوراق مزورة.

٤. خلق نظام فعال لخدمة المواطنين CRM "Citizen Relation Management"، لتلقي شكواهم، مع توفير آلية لمتابعتها مع الجهات، وعرض الإحصاءات على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء (بدأ بالفعل).

٥. تبني برنامج لتنمية ثقافة التمسك بالحق لدى المواطنين، وأنهم أداة فاعلة لرقابة أداء الخدمة.

٦. الإسراع بتنفيذ برنامج تطوير الخدمة المدنية فيما يختص بالآتي:

- إدخال نظم إدارة الموارد البشرية بدلاً من نظم شئون العاملين.
- تعديل نظم التوظيف والتدرج لتحقيق الرضاء النفسي للمواطنين.
- تعديل جداول الأجور، وخدمات الموظفين (التأمين الصحي/ خدمات المرأة العاملة/ ...) لتحقيق الرضا المالي للموظفين.

- إدخال القواعد الأخلاقية المهنية Ethics كجزء هام من تدريب الموظفين.
- التأكيد على منظومة نشر المعلومات والقواعد والإجراءات بالحكومة (حيث مازال العديد من الجهات تستخدم استمارات تم تعديلها وتطلب وثائق لم يعد ينص عليها).

٧. البدء في محاسبة السلطة المختصة على المخرجات وليس فقط على مراقبة خطوات التنفيذ.

٨. تفعيل التعاون بين الجهات الرقابية الحالية في تبادل البيانات (الرقابة الإدارية/ مباحث الأموال العامة/ ....)، وكلها تؤدي دورًا طيبًا في مكافحة الفساد الكبير.

٩. تفعيل آلية مكافحة الفساد الصغير بهيئة الرقابة الإدارية (المراقبين الذين يعاونون المواطنين في الحصول على الخدمات دون أن تكون شخصيتهم معروفة، ويقومون بضبط الفاسدين الذين يحصلون على مدفوعات غير مبررة).

١٠. بدء أعمال لجنة الشفافية والنزاهة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية لتقوم بالمهام الآتية:

- وضع المؤشرات والمعايير القومية الخاصة لقياس الفساد والتفاعل مع الجهات الدولية للتأكد من دقة المؤشرات.
- رصد حالات الفساد الإداري وجهود الجهات الحكومية وأداءها في مكافحة الفساد.

ملحق (٣)

دراسة عن دور لجنة الشفافية والنـزاهة المرجعية الدولية

تعد هذه الخطوة تنفيذًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تتضمن في المادة ٦ منها حث الدول على تدعيم منظوماتها الوطنية للنـزاهة والشفافية ومحاربة الفساد بهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية، وفقًا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تتولى منع الفساد بوسائل، مثل: تنفيذ السياسات المشار إليها في هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقها، وزيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها، ومنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها ما يلزم من الاستقلالية، لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة. وبالإضافة إلى توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم، هذا إلى جانب بعض المواثيق واتفاقيات دولية أخرى مثل:

- ميثاق الاتحاد الإفريقي لمنع ولمكافحة الفساد.
- الميثاق الأوروبي الخاص بالقانون الجنائي المتعلق بالفساد CEO.

التجارب المقارنة

دولة فرنسا

١. الوحدة المركزية لمحاربة الرشوة والفساد

Service Central de Prévention de la Corruption

٢. اللجنة الوزارية للتفتيش علي العقود العامة ومنح امتيازات إدارة المرافق العامة

MIEM: Mission Interministérielle d'Enquête sur les Marchés et les Conventions de Délégation de Service Publique

٣. وحدة متابعة المعلومات والإجراءات ضد الشبكات المالية غير المشروعة.

TRACFIN: Traitement du renseignement et de l'action contre les circuits financiers clandestins

٤. لجان أخلاقيات وآداب المهنة (وتضارب المصالح)

Les commissions de déontologie

من الدول العربية

الأردن: مؤسستان لمكافحة الفساد هما "اللجنة العليا لمكافحة الفساد"، التي تأسست عام ٢٠٠٠، و"مديرية مكافحة الفساد" التابعة لدائرة المخابرات العامة، والتي أنشئت عام ١٩٩٦.

تونس: ترصد وزارة التجارة والسلطات الرقابية المالية الاحتيال المالي والجرائم الاقتصادية. وَلَدَى وزارة الداخلية فرقة مختصة بملاحقة الجرائم الاقتصادية.

التصور المقترح

من غير المطلوب خلق جهة رقابية جديدة إذ أن المنظومة الوطنية تذخر بالعديد من الجهات التي تقوم بدور طيب. وهو أمر محمود وتوجه دولي، إذ أن وجود جهة واحدة قد يؤدي إلى تضخمها كما لا يوفر الضوابط المناسبة للرؤية بمناظير متعددة مختلفة. وهذه الجهات هي:

الكيان	القاعدة الحاكمة	الدور – التبعية
الجهات ذات الاختصاص المباشر والأصيل		
١. النيابة العامة – نيابة الأموال العامة	قانون العقوبات – الكتاب الثاني- الجرائم المضرة بالأموال العامة- القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، بشأن السلطة القضائية.	أصيل – تحقيق – وزارة العدل
٢. جهاز الكسب غير المشروع	قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، حماية القيم	أصيل – تحقيق – وزارة العدل
٣. الجهاز المركزي للمحاسبات	قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨، وتعديلاته	أصيل – رقابي – رئيس الجمهورية
٤. هيئة الرقابة الإدارية	القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤	أصيل – رقابي – رئيس الوزراء
٥. مباحث الأموال العامة	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤، بإصدار قانون هيئة الشرطة.	أصيل – تحقيق – وزارة الداخلية
٦. وحدة تحقيق – غسيل الأموال		أصيل – تحقيق – وزارة العدل
٧. النيابة الإدارية	تحقيق القانون ١٩٥٨، بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية	أصيل – تحقيق – وزارة العدل
٨. قطاع الشرطة المتخصصة	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة.	مكمل – تحقيق – وزارة اىداخلية
٩. المخابرات العامة	هيئة الخدمات الحكومية :قانون رقم٨٩ لسنة ١٩٩٨، بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات قرار رئيس الجمهورية ٢١٢٦ لسنة ١٩٧١ التفتيش المالي والإداري: قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١، بشأن المحاسبة الحكومية قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣، بشأن الموازنة العامة. المراقب المالي: قانون رقم٥٣ لسنة ١٩٧٣، بشأن الموازنة العامة قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١، بشأن المحاسبة الحكومية	
١٠. المخابرات العامة	القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته	

الكيان	القاعدة الحاكمة	الدور – التبعية
الأجهزة ذات الأدوار المكملة		
١. الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤، بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	معلومات
٢. مركز معلومات مجلس الوزراء	قرار رقم ١٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ قرار ٨٨ لسنة ١٩٨٥ قرار ١٠٤٩ لسنة ١٩٧٧	معلومات
٣. البنك المركزي	قرار حمهوري لسنة رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤	رقابي – تنظيمي
٤. جهاز حماية المنافسة	القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥، بإصدار قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	تنظيمي – وزارة التجارة
٥. جهاز حماية المستهلك	القانون ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، بإصدار قانون حماية المستهلك	تنظيمي – وزارة التحارة
٦. جهار تنظيم الاتصالات	القانون ١٩ لسنة ١٩٩٨	تنظيمي – وزارة الاتصالات
٧. جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك		تنظيمي – وزارة الكهرباء
٨ آليات وزارة الصحة	الرقابة الصحية – المواصفات القياسية	
٩. آليات وزارة التجارة والصناعة	المواصفات القياسية – الرقابة الصناعية – الغش التجاري	
١٠. آليات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	جهاز التفتيش الفني علي أعمال البناء. الرقابة على التأمين: القانون ١٠ لسنة ١٩٨١،	
١١. آليات وزارة الاستثمار	هيئة سوق المال، هيئة الاستثمار	

الكيان	القاعدة الحاكمة	الدور – التبعية
المؤسسات النيابية والقضائية والمجتمع المدني		
١. مجلسي الشعب والشورى		رقابة شعبية
٢. المجالس المحلية	قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وتعديلاته.	عقابي
٣. المحاكم الجنائية	قانون العقوبات – الكتاب الثاني- الجرائم المضرة بالأموال العامة القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، بشأن السلطة القضائية	عقابي – استشاري – رقابي
٤. مجلس الدولة	قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ قانون رقم٨٩ لسنة ١٩٩٨، بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨، بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية	
٥. المجلس القومي لحقوق الإنسان		رقابة مدنية

وبناء عليه فالمقترح أن تكون اللجنة بوزارة الدولة للتنمية الإدارية تلعب دور رسم السياسة والإستراتيجية فيما يخص الجهاز الإداري، إلى جانب التوعية والدراسة والبحث والتواصل مع الأجهزة المختلفة المنخرطة في المنظومة الوطنية لمحاربة الفساد.

الهدف: دعم الجهد الوطني لمحاربة الفساد بمختلف أشكاله، ودعم مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في الأعمال الحكومية.

التكليفات

١. دراسة ورسم الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد

أ- تحديد معالم الخطة القومية لمكافحة الفساد بصورة دورية، والتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى، ونشر هذه الخطة وتحديد معالمها لكل من الشعب والجهات الحكومية والأجهزة الرقابية.

ب- عمل الدراسات المقارنة، وتوصيات إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن المزيد من الشفافية وتفعيل المساءلة والمحاسبة.

ج- دراسة وتطبيق آليات المكاشفة والمصارحة والشفافية، من خلال التأكيد على التزام موظفي القطاع الحكومي بمسؤولياتهم عن نشر المعلومات للجمهور، عبر آليات منظمة قانونيًا، والرد علي استفساراتهم ومتابعة أعمالهم.

د- وضع تصور عام حول إجراءات ووسائل وسبل منع ومكافحة الفساد، من الجوانب الإجرائية والوقائية والرقابية والعقابية، والعمل على تطبيقها مع الجهات المعنية (الجهات الحكومية التي يتوغل فيها الفساد/ الأجهزة الرقابية المعنية/ الجهات المختصة بتطوير دورات العمل / وزارة الدولة للتنمية الإدارية).

هـ- دراسة الإطار المؤسسي لحماية وتعزيز أخلاقيات وآداب الوظيفة العامة: سلطات الرقابة غير القضائية (تعزيز الأدوار ومراجعة البناء المؤسسي والتنظيمي)، تيسير إعداد دورات تدريبية حول السلوك الأخلاقي والمهني لموظفي القطاع العام.

٢. دراسة إحصاءات حالات الفساد الإداري وتقديم توصيات العلاج

أ- إعداد الدراسات الإحصائية حول قضايا الفساد والإجراءات المضادة له ومتابعتها، وإشراك مختلف مؤسسات المجتمع المدني وأعضاء المجالس النيابية والشخصيات العامة والدينية

وصناع القرار والوزراء لمناقشة استراتيجيات العمل، والتأكيد على تبنيها ضمن أجنداتهم للعمل عليها في المستقبل.

ب- إعداد تقرير سنوي عن حالة النزاهة والشفافية في القطاعات الحكومية بالدولة يقوم على مراجعة مؤشرات الفساد الدولية والوطنية في مجالات الخدمات الحكومية (قطاعيًا) ومدي التقدم في محاربة الفساد أو الخلل فيها.

ج- تحديد المجالات (القطاعات والجهات الحكومية) التي يتوغل فيها الفساد الإداري، ودراسة آليات مكافحته والعمل على تطبيقها بالتنسيق مع الأجهزة الرقابية الأخرى.

د- تنظيم آليات الاستماع العامة حول المواضيع التي تتعلق بالشفافية والمحاسبة في الخدمات المقدمة من موظفي مؤسسات القطاع العام.

٣. التوعية ونشر ثقافة مكافحة الفساد

أ- تعزيز وتسهيل نشر ثقافة Whistle blowing (الإخبار عن الفساد)، وحماية المبلغين، وتعزيز وتسهيل استخدام آليات الشكوى ومتابعتها.

ب- اقتراح سبل تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية والإدارة الرشيدة في القطاعات الحكومية والعامة وإدارة المال العام، وفي القطاعات الأكثر عرضة للفساد، مثل الشراء العام وإبرام العقود العامة وإدارة المال العام، والعمل على تطبيقها.

ج- تعزيز وتسهيل تبني مبادئ الشفافية في الأنظمة الإدارية والمالية في مؤسسات القطاع العام قطاعيًا (على سبيل المثال قطاع الصحة، التعليم، الإسكان،... إلخ).

د- وضع وتنفيذ إستراتيجية إعلامية متكاملة للتوعية والإعلام، والترويج لثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة، والعمل على تعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية داخل مؤسسات القطاع الحكومي، وتطوير ميثاق أخلاقي للوظيفة العامة.

هـ- تنمية وعي موظفي القطاع الحكومي، والمتعاملين معه بمختلف أشكال الفساد، والأدوات الضرورية لمكافحته، وأهمية تطبيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المحاسبة في محاربة الفساد.

و- تبني برنامج لتنمية ثقافة التمسك بالحق لدى المواطنين، وأنهم أداة فاعلة لرقابة أداء الخدمة.

ز- إطلاق الحملة الوطنية للتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقات الدولية الأخرى، والقوانين الوطنية المتعلقة به، وحقوق المواطنين حيالها.

المـــردود

الداخلي: الإعلان عن اللجنة ينظر إليه وطنيًا على أنه خطوة عملية تترجم الالتزام السياسي المعلن بمحاربة الفساد، وتحفيز الجهود الوطنية والمجتمعية في هذا الاتجاه ورسالة قوية للقائمين علي إدارة المال العام.

الدولي: الإعلان عن اللجنة يعد خطوة ايجابية تعبر عن الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، والعمل على تطبيق مبادئ الاتفاقيات الدولية التي وقعت مصر عليها وسوف يسهم إيجابًا في اجتذاب الاستثمار.

ملحق (٤)
المؤشرات الدولية لقياس الفساد

تقوم العديد من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث بالجامعات بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته في دول العالم. تختلف طبيعة تلك المؤشرات حسب تعريف الجهة الدارسة وأسلوب جمع البيانات التي تنتهجها، وينعكس هذا على مدى مصداقية تلك المؤشرات في التدليل على حجم ونوعية الفساد في دول العالم المختلفة. وبالرغم من هذا التنوع والتباين، هناك بعض الجهات والمؤشرات اكتسبت سمعة طيبة ومصداقية عالية، لتميزها في منهجية البحث، وفي أساليب جمع البيانات المستخدمة في حساب المؤشرات. وتستخدم العديد من الدول مؤشرات تلك الجهات والهيئات كدليل استرشادي عند وضعها لسياسات مكافحة وعلاج الفساد بأنواعه المختلفة بها.

تعتبر "منظمة الشفافية الدولية " Organization Transparency International، والتي تأسست عام ١٩٩٣، إحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة في عمل استطلاعات الفساد. وتضم حاليًا فروعًا في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا. للمزيد من المعلومات عنها وعن فروعها وعملها الرجاء مراجعة موقعها: www transparency org

من أهم المؤشرات التي تصدر عن تلك المنظمة الدولية ٣ مؤشرات هي:

١- مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index.

٢- التقرير العالمي الشامل عن الفساد GCR Global Corruption Report، ويركز في كل عام على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات العمل بالدولة.

٣- مؤشر دفع الرشوة BPI Bribe Payers index، وتعتمد فيها على نتائج جمعية جالوب الدولية International Association (GIA) Gallup.

ويصدر "مكتب الاتفاق العالمي"، الذي تم إنشاؤه في يونيو ٢٠٠٠، بمبادرة من الأمم المتحدة أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في ملتقاه يناير ١٩٩٩، تقريرًا سنويًا عن مكافحة الفساد من عام ٢٠٠٤ بعنوان Business against corruption report، مؤكدًا على المبدأ العاشر من المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والمواطنة. ولمزيد من المعلومات عن هذا المكتب وأنشطته يمكن زيارة الموقع وتحميل الوثيقة باللغة العربية. وجهد هذا المكتب تطوعي ولا يتبع رسميًا لمنظمات أو وكالات الأمم المتحدة الرسمية، ولكن بعضها أعضاء فيه ويتم التعاون فيما بينهم لعمل دراسات مختلفة.

http://www.unglobalcompact.org/AboutTheGC/index.html

http://www.unglobalcompact.org/Languages/arabic/ar_brochure090305.pdf

ويقوم "المنتدى الاقتصادي العالمي" من خلال مبادرة الشراكة لمكافحة الفساد Partnering Against Corruption Initiative PACI، بمشاركة تلك المؤسسات والهيئات سالفة الذكر في دعم أنشطة مكافحة الفساد مع منظمات المجتمع المدني. ويقوم البنك الدولي بدور متميز أيضًا في هذا الصدد، بعمل تقارير مسحية لبعض الدول، وعمل ندوات ومؤتمرات للتوعية، والمشاركة في دعم جهود مكافحة الفساد.

وكذلك الجهود المتميزة التي تؤديها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development OECD، من مسوح ودراسات وإصدارات متنوعة تختص في بعضها بالفساد بأنواعه ومكافحة الرشوة والقضاء عليها بصفة خاصة، وسوف نتعرض هنا ببعض الإيضاح والتفاصيل لأهم هذه المؤشرات وكيفية قياسها وموقعنا منها.

أولا: التقرير العالمي الشامل عن الفساد GCR Global Corruption Report

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره منذ عام ٢٠٠١ حتى الآن، وتركز في كل عام على قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة. وبدايةً في عام ٢٠٠١ ركز التقرير على دراسة الوضع الكائن للفساد في العالم بصفة عامة، وفي عام ٢٠٠٣ ركز علي الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها Access To Information، ثم تناول التقرير في عام ٢٠٠٤ الفساد السياسي

Political Corruption، وفي عام ٢٠٠٥ تناول كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاءات والمقاولات وإعادة البناء والإعمار Corruption in Construction and Post-Conflict Reconstruction.

وفي العام الحالي (٢٠٠٦) اهتم التقرير بالفساد في قطاع الرعاية الصحية Corruption and Health، أما العام المقبل (٢٠٠٧) فسوف يركز على رصد الفساد في النظام القضائي Corruption in judicial systems. وكافة هذه التقارير متاحة مجانًا للتحميل بلغات مختلفة حتى العربية من هذا الموقـــع: http://www.transparency.org/publications/gcr/download_gcr

ثانيًا: مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index

هناك منهجية عامة يتم اتباعها لإصدار ذلك المؤشر المركب، حيث تستخدم عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد. ويعتمد أساسًا على نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات، مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى. وهناك شروط ضرورية تراعى عند الأخذ بنتائج دراسة من إحدى الجهات، وهي أن يكون ترتيب الدول إحدى المخرجات الرئيسية للدراسة. ولا يتأتى هذا إلا إذا توحدت المسوح والمنهجية المتبعة في إجرائها من ذات الجهة لكل الدول محور الدراسة، وبالتالي يسهل مقارنة النتائج ببعض. ولذلك يؤخذ في الاعتبار مجمل نتائج السنوات السابقة لتقليل التغيير الفجائي في محصلة النقاط Score نتيجة التغييرات العشوائية. كل الجهات بصفة عامة تطبق نفس التعريف للفساد متضمنًا، على سبيل المثال، إساءة استخدام النفوذ للحصول على منفعة شخصية، ومنها الرشوة للشخصيات القيادية والمؤثرة، والأبواب الخلفية في إدارة عمليات المشتريات، واختلاس الأموال العام،...الخ. ولابد أيضًا من أن تقوم الجهة بتقييم مستوى الفساد بين القيادات العامة والسياسية في الدولة محل الدراسة. ولكل جهة استخدام المقياس الخاص بها لنتائج الدراسة، ولذلك يتم توحيد قياسي لهذه النتائج المتعددة قبل حساب القيمة المتوسطة لكل دولة. ولكن من عام لآخر تتجه هذه الجهات للأخذ بالمعايير القياسية للنتائج، حتى تتوحد المنهجية والأساليب المتبعة، بغرض إصدار دراسة شاملة أكثر دقة وحرفية. وتتراوح عدد الجهات التي يعتمد على نتائجها من ١٠-١٦ جهة بصفة عامة. وتنصح المنظمة عدم مقارنة الدول بالترتيب من عام لآخر، وإنما العناية بعدد النقاط المحصلة Score كوسيلة للمقارنة (النقاط العظمى

للمؤشر ١٠ نقاط). وتتزايد عدد الدول محل الدراسة من عام لآخر كما يوضح الجدول التالي (علمًا بأن هذه الدراسة عمرها ١٠ سنوات حتى الآن).

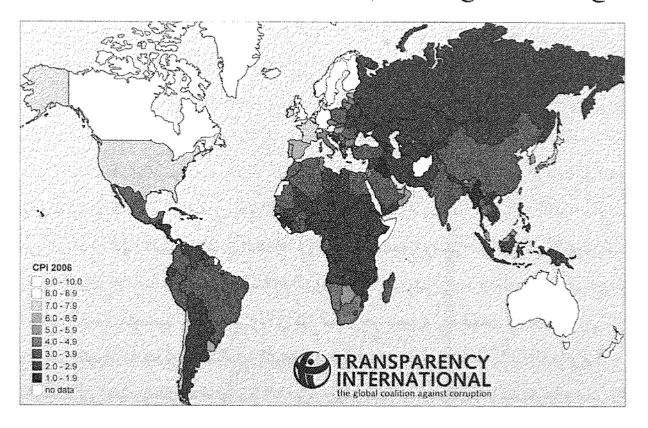
عام الدراسة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
عدد الدول	١٣٣	١٤٦	١٥٩	١٦٣

هذا ويمكن تحميل وثائق تلك الدراسات بلغات متعددة، منها العربية، من الموقع الرئيسي لمنظمة الشفافية العالمية. وكذا يمكن الإبحار في نتائج الدراسة عن طريق الرابط التالي للخريطة التفاعلية:

http://forum.maplecroft.com/loadmap?template=map&issueID=3

http://forum.maplecroft.com/showtext?issue=3&topic=interpreting_the_map

وتوضح الخريطة الآتية نتائج الدراسة لعام ٢٠٠٦



وتقع في المرتبة الأولى دائمًا (فنلندا، وأيسلندا، ونيوزلندا بدرجة تتراوح بين ٩,٥ - ٩,٧)

ويظهر الجدول التالي نتائج مصر في الأعوام من ٢٠٠٣-٢٠٠٦، علمًا بأن هناك العديد من الدول تشترك معها في نفس الرتبة:

العام	الترتيب	الدرجة	عدد الدراسات	الانحراف المعياري	أعلى قيمة وأقل قيمة	مدى الثقة
٢٠٠٣	٧٠	٣,٣	٩	١,٣	٥,٣-١,٨	٤,٠-٢,٧
٢٠٠٤	٧٧	٣,٢	٣	غير متاح	غير متاح	٤,٣-٢,٠
٢٠٠٥	٧٠	٣,٤	٩	٠,٨	٥,١-٢,٣	٣,٩-٣,٠
٢٠٠٦	٧٠	٣,٣	٦	غير متاح	غير متاح	٣,٧-٣,٠

ملحق (٥)
تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

نيجيريا

تعتبر نيجيريا من أكثر عشرة دول يتوغل فيها الفساد وفقًا لمؤشر Control Perception Index، حيث أن درجتها هي ١,٩ وفقًا للتقرير عن عام ٢٠٠٥. وقد قامت نيجيريا بكثير من الجهد لمكافحة الفساد، ولها في هذا المجال تجربة رائدة بدأت في عام ١٩٩٩، حيث كانت تعاني من آثار ما بعد الحرب وكان ٦٠٪ من الشعب يعيش تحت خط الفقر، بالإضافة إلى تراكم الديون الداخلية والخارجية... إلخ.

ويمكن إيجاز المشكلات التي واجهتها نيجيريا قبل انتخابات عام ٢٠٠٣ فيما يلي:

- تراوح العجز بين ٤٪ و٨٪ منذ عام ١٩٩٩.
- عجز إيرادات الدولة عن تغطية أجور العاملين في القطاع العام.
- انخفاض مخزون النقد الأجنبي.
- زيادة أعباء الديون الخارجية.
- زيادة أعباء الديون الداخلية.
- عجز الميزان التجاري.

وقد استطاعت الحكومة النيجيرية تحديد أسباب هذه المشكلات ووضع الإستراتيجيات والآليات الفعالة لحلها، وكان أهمها على الإطلاق:

- الإصلاح السياسي والاقتصادي، وذلك للحد من الفساد المنتشر في البلاد

- كما استعانت نيجيريا بهيئة UNCAC التابعة للأمم المتحدة لما لها من خبرة في مجال مكافحة الفساد لتساعد الحكومة النيجيرية في وضع أسس الإصلاح ومنها:

١. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٢. خلق الثروة وفرص العمل، وتقليل معدلات الفقر في البلاد.

٣. رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤. خصخصة الهيئات التي تمثل عبئًا على الدولة، وإسنادها للقطاع الخاص.

٥. جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات، ومراقبة الحالة الاقتصادية، والتدخل لضبطها، وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص.

٦. تحسين أداء القطاع العام بالدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من العاملين، وتحسين نظم الأجور والتأمينات والمعاشات الخاصة بهم.

٧. رفع مستوى العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

٨. تحديد وترتيب أولويات الإصلاح في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- قامت الحكومة النيجيرية بتأسيس مكتب "تحسن الخدمة العامة" Bureau for Public Service Reform (BPSR) ووضعت خطة عمل للإصلاح ومكافحة الفساد بالتعاون مع الأمم المتحدة (UNCAC) تقوم على :

- وضع مسودة قانون لخطة عمل فيدرالية لمكافحة الفساد.
- اختيار ثلاث مناطق ورفع تقارير عن النظام القضائي بها.
- تطبيق آليات مكافحة الفساد في المناطق المختارة.
- نشر هذه الآليات وتعميمها على مستوى الدولة.
- وضع آليات لمراجعة وتقييم المراحل المختلفة للمشروع.

أهم التحديات التي واجهت الحكومة النيجيرية

- مقاومة التغيير.
- جمود نظم وقوانين الخدمة العامة.
- عدم وجود المهارات اللازمة لإحداث التطوير والإصلاح.

العوامل الأساسية لنجاح التجربة النيجيرية

- تبني فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد.
- تحديد الجهات التي تحتاج إلي تغيير وتطوير للبدء بها في عملية الإصلاح.
- وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور كل جهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها في حين عدم الاضطلاع بدورها.
- توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد.

التغيرات القانونية والمؤسسية في سبيل مكافحة الفساد

- خلال ديسمبر ٢٠٠٢ ناقش مجلس الشعب مشروع "مكافحة الجرائم المالية"، الذي تمخض عنه إنشاء "هيئة مكافحة الجرائم المالية". هذه الهيئة تضطلع بالتحقيق في الجرائم المالية ومنها جرائم غسيل الأموال، كما تهتم تطبيق قانون مكافحة غسيل الأموال.
- خلال فبراير ٢٠٠٣ أقر مجلس الشيوخ مبادرة مكافحة الفساد Corrupt practices and other related offences commission Act
- صدق مجلس الشعب على مشروع قانون الانتخابات، لعام ٢٠٠٢ الذي أحل محل قانون عام ٢٠٠١، حيث أكد القانون الجديد على أهمية دور الهيئة القومية للانتخابات Independent National Electoral Commission INEC. كما تقوم هذه الهيئة بمراقبة المساعدات المالية المقدمة للأحزاب المختلفة بواسطة الأفراد والمؤسسات.

بلغاريا

شرعت بلغاريا في العمل على مكافحة الفساد منذ عام ١٩٩٧، حيث أصبح الفساد هو الموضوع الأول الذي يحتل اهتمام كُلاً من الحكومة والشعب. فتوغل الفساد في البلاد وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دفع كلاً من المجتمع المدني والحكومة في تبني خطة عمل قومية لمكافحة الفساد، خاصة في ظل الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته بلغاريا.

إن مبادرة مكافحة الفساد كانت نابعة من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الاقتصادية والشركات والمستثمرين، التي قامت بإنشاء هيئات غير حكومية لمراقبة الفساد ومتابعة الفساد في البلاد. وقامت هذه الجهات غير الحكومية بالتعاون مع الحكومة بتبني "خطة عمل قومية لمكافحة الفساد".

أهداف خطة العمل

- إعلان بلغاريا دولة خالية من الفساد.
- تفعيل المشاركة الشعبية
- خلق قطاع عام فعال.
- تحقيق مبدأي "النزاهة" و"الشفافية".

تحديد المشكلات

كشفت استطلاعات الرأي عن أن ٧٥,٦٪ من الشعب البلغاري يرى أن الفساد يؤثر عليهم وعلى أسرهم. كما كشفت عن أن من بين كل أربعة أشخاص يوجد ثلاثة يعتقدون أن الفساد يؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية.

مقومات الحل

- الحاجة إلي هيئة كفء لمكافحة الفساد قادرة على وضع السياسات، وتنفيذها، ومتابعة وتقييم تنفيذ هذه السياسات، والوصول إلي الدروس المستفادة.
- نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد.
- حرية تداول المعلومات والبيانات: الشفافية Freedom of Information FOI
- تحقيق مبدأي "النزاهة" و"الشفافية".

أسس الخطة القومية البلغارية لمكافحة الفساد

- حكومة تغيير وإصلاح: لتنفيذ هذه الخطة القومية بكفاءة وفاعلية يشترط وجود حكومة مدركة لحجم وخطورة الفساد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بمكافحة الفساد بجميع أشكاله. أي أن وجود الرغبة السياسية للقضاء على الفساد هو من العوامل الأساسية لنجاح التجربة البلغارية.
- دور الهيئات الحكومية: تطلع وزارة الداخلية بمهمة مكافحة الفساد ومعاقبة مرتكبي ممارسات الفساد. ولذلك تهتم الحكومة بمكافحة الفساد داخل الوزارة حتى تتمكن من محاربة الفساد في باقي قطاعات الدولة.
- تعديل القوانين والتشريعات: جاءت هذه الإصلاحات القضائية في ظل انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي، بدعم من الدول الأعضاء للقضاء على الفساد في بلغاريا.
- استحدثت بلغاريا عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد ومعاقبة المفسدين، عن طريق وجود عقوبات محددة ومعلنة لمن يرتكب ممارسات فساد. وبالرغم من صعوبة تطبيق هذه الأحكام والقوانين في الكثير من الأحيان بسبب عدم التنسيق بين الجهات القضائية والجهات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة إلي عدم تبادل المعلومات والبيانات فيما بينهم.
- قامت بلغاريا بتحديث العديد من القوانين المنظمة للخدمة العامة، والإصلاح الإداري، بالإضافة إلي القوانين المنظمة للتجارة.

- اشتراك المجتمع المدني بفاعلية للقضاء على الفساد: تعتبر بلغاريا من النماذج الناجحة في المشاركة المجتمعية الفعالة لمكافحة الفساد. فقد اضطلعت الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بمبادرة القضاء على الفســـاد. تمثلت هذه المبادرة في خلق تحالف بين كلٍ من القطـــاع الخـــاص والعـــــام Coalition 2000. فقد أنشأ هذا التحالف عام ١٩٩٧، وتمخض عنه نظام متابعة الفساد Corruption Monitoring System (CMS)، كأداة للكشف عن عمليات الفساد، كما نتج عن هذه الشراكة وضع "الإستراتيجية الوطنية البلغارية لمكافحة الفساد" للفترة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤.

- المساعدات الدولية: نجحت بلغاريا في تبني وتنفيذ خطة مكافحة الفساد بمساعدة المنظمات الدولية التي انضمت إليها مثل حلف شمال الأطلنطي والاتحاد الأوروبي. فباشتراك بلغاريا في الاتحاد الأوروبي، اهتمت الدول الأعضاء بالارتقاء بمؤشر CPI الخاص ببلغاريا ليتماشى مع باقي الدول الأوروبية، فقدمت الدول الأعضاء العديد من المساعدات لبلغاريا للقضاء على الفساد الاقتصادي في البلاد.

نتائج تنفيذ الخطة البلغارية

بتبني المشروع القومي لمكافحة الفساد CMS، نجحت بلغاريا في التحول من دولة "منتشر بها الفساد" إلي دولة "يوجد بها الفساد بشكل محدود" بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٤ (وفقًا لإحصاءات منظمة الشفافية العالمية TI). ووفقًا لمؤشر منظمة Transparency International، فإن بلغاريا سجلت أفضل النتائج لمؤشر CPI فيما يخص دول وسط وشرق أسيا، بدرجة قدرها أربع درجات. حيث تحتل المرتبة ٥٤ من بين ١٣٣ دولة وفقًا لتقرير المنظمة عن عام ٢٠٠٥.

كما شهدت بلغاريا انخفاض واضح في عدد عمليات الفساد، حيث انخفض مجموع عمليات الفساد من ١٨٠,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ٨٠,٩٠,٠٠٠ عام ٢٠٠٤. هذه النتائج خاصة بالمعاملات بين المواطنين والجهات الحكومية. أما فيما يخص المعاملات الاقتصادية فإن نسبة الفساد مازلت مرتفعة حيث إن عمليات الإصلاح في المجال الاقتصادي تأخذ خطوات أبطأ.

ضمان استمرارية الخطة القومية لمكافحة الفساد

أوضحت الإحصاءات والدراسات أن عدد عمليات الفساد قد زادت في نهاية عام ٢٠٠٤ عن بداية العام، مما يشير إلي ضعف آليات مكافحة الفساد بعد مرور فترة زمنية. وقد أدركت الحكومة أهمية الحفاظ على استمرارية فاعلية هذه الآليات. وأيقنت الحكومة أن الحفاظ على فاعلية وصلاحية هذه الآليات ينبع من:

- القضاء علي الهياكل المتسببة في الفساد

- ضمان نظام قضائي نزيه وكفء
- تحسين مستوى وأداء الخدمة العامة

الهنـــــد

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام ١٩٩٩، فوفقًا لمنظمة الشفافية العالمية فإن مؤشر CPI يوضح أن الهند درجتها هي ٢,٩ وفقًا لتقرير عام ٢٠٠٥. وتعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطًا طويلاً في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، حيث عانت الهند كثيرًا من الفساد في كلٍّ من المجالات السياسية والاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة حيث أن ٢٥٪ تقريبًا من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٢.

على ضوء دراسة قام بها مركز البحوث الإعلامية Center for Media Studies CMS على عدد من الهيئات الحكومية الهندية، نجد أن:

- ٦٢٪ من الشعب الهندي يرى أن الفساد ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد، وأنهم يضطرون لدفع الرشاوى للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية
- ثلث مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة، خاصة الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها. حيث إن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلى تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية.

مبادرة الإصلاح

بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابةً لعدد من العوامل الداخلية والخارجية ومنها:

- رغبة الشعب في القضاء على الفساد، والمشاركة الإيجابية الفعالة، وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع المدني أكثر حرصًا على الحصول على المعلومات والبيانات، وتحقيق مبادئ هامة مثل: الشفافية والمسؤولية والحساب، خاصة في وجود التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، والذي يسهل تبادل ونشر المعلومات.

- مطالبة الحكومة بوضع آليات الإصلاح المطلوبة في المجالات المختلفة.
- الرغبة السياسية في القضاء على البيروقراطية، وما تسببه من فساد.

الخطوات التي تم تنفيذها

- تعمل المنظمات الأهلية غير الهادفة للربح بالهند بالمشاركة مع منظمة Transparency International للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي:

١. خفض مستويات الفقر في البلاد
٢. تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري
٣. تحقيق التنمية الدائمة
٤. تطبيق مبادئ الديمقراطية
٥. تحقيق الأمن القومي

- قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد Anti Corruption Initiative For Asia-Pacific ADB-OECD. ووفقًا لهذه المعاهدة فإن كل دولة يجب أن تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد بحيث تشمل:

١. الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.
٢. إصلاح المجتمع المدني.
٣. الحد من انتشار الرشوة.
٤. تفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

- تعد الهند من الدول الأعضاء في "نادي مدريد" Club de Madrid الذي يهدف إلي تحسين الحكم في الدول المختلفة، وتحقيق مزيد من الشفافية بهدف مكافحة الفساد.
- قامت الهند بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد، حيث تم تحديد أهم الجوانب التي من الممكن أن يساهم فيها ومنها:

١. مساندة المجتمع المدني في مكافحته للفساد.

٢. الإصلاح السياسي.

٣. إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

٤. عمل خطة قومية لمكافحة الفساد.

المكسيك

وفقًا لمؤشر CPI المستخدم من قبل منظمة الشفافية العالمية، فإن درجة المكسيك هي ٣,٥ وفقًا لتقرير عام ٢٠٠٥. وقد وضعت المكسيك خطة عمل جادة للحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد بعد الأزمة الاقتصادية التي أصابتها خلال ١٩٩٤/١٩٩٥. وإيمانًا من السلطة المكسيكية بالارتباط القوي بين القضاء على الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنت العديد من الآليات لدعم الاقتصاد بالعمل على الحد من الفساد. وبالفعل فمع تفعيل آليات مكافحة الفساد والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الناتج القومي الإجمالي قد زاد بنسبة ١,٢٪ بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٤.

وفي سبيل تحقيق الإصلاح، تتعاون المكسيك مع الهيئات والمنظمات العالمية ومنها البنك الدولي، المعونة الأمريكية، وOECD، وغيرها من المنظمات. ففي نطاق مكافحة البنك الدولي للفساد، قدم البنك للحكومة المكسيكية أجندة عمل مكونة من ثلاثة محاور أساسية هدفها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي:

١. التأكيد على مكاسب الاقتصاد الكلي والتجارة العالمية.

٢. الإسراع من عملية التنمية عن طريق دعم كلٍ من التعليم ورفع مستوى المعيشة.

٣. تفعيل مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمسئولية.

كذلك تعاونت المكسيك مع USAID لتنفيذ مشروع "مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في وسط أمريكا والمكسيك"، على مدار خمس سنوات. وعلى الصعيد القومي اتخذت الحكومة عدد من الخطوات لمكافحة الفساد ومنها:

- إنشاء وحدة إدارة مشروع "مكافحة الفساد" بوزارة الإدارة العامة.
- إنشاء "الهيئة الفدرالية للحصول على المعلومات" وهي هيئة مستقلة تعمل على حصول المواطن على المعلومات والبيانات الحكومية.

المكسيك هي عضو في منظمة OECD، وتقوم هذه المنظمة في إطار عملها بمحاربة الفساد عن طريق:

- محاربة الرشاوى في المعاملات الاقتصادية الدولية: وقعت المكسيك علي اتفاقية محاربة الرشاوى في المعاملات الاقتصادية الدولية عام ١٩٩٩. ووفقًا لهذه الاتفاقية تم إنشاء Federal Penal Code FPC المختصة بمراقبة المعاملات الاقتصادية الدولية ومعاقبة الأشخاص الحقيقية أو الاعتبارية في جرائم الفساد في المعاملات الدولية.
- قامت المكسيك بالموافقة على مبادرة "الحصول على المعلومات" عام ٢٠٠٣، وتقوم المنظمة حاليًا بوضع الأسس اللازمة لقوانين المبادرة وكيفية تفعيلها.
- عام ٢٠٠٢ وافقت المكسيك على إحداث تعديلات في مبادرة "المسئوليات الإدارية لموظف الخدمة العامة"، وتهدف هذه المبادرة إلي التأكد من تنفيذ القانون بدقة والتأكد من قيام الموظف الحكومي بدورة على أكمل وجه دون استغلال لمنصبه.

مشروعات قومية مكسيكية لمكافحة الفساد

قامت المكسيك بتبني مشروعين قوميين لمكافحة الفساد وهما:

- مشروع تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات:

إيمانًا بدور الدولة في توفير نظام إداري كفء وفعال، ويطبق الشفافية، ويعمل على مشاركة المواطنين، وضمان حصولهم على المعلومات بسهولة ويسر، قامت المكسيك بتطبيق هذا النظام "تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات".

يهدف هذا المشروع إلى تحديد المحليات التي يوجد بها قدر من الفساد بالإضافة إلى محاولة ترتيب المحليات وفقًا لمدى تطبيق الشفافية بها، وخلق نظام إداري كفء ونزيه.

يهتم المشروع بقياس مدى توافر الشفافية أكثر من مدى توافر الفساد على نطاق المحليات، بهدف تحديد الجهات المطبقة للشفافية وتشجيعها على الاستمرار على الطريق السليم. يتم قياس مدى الشفافية المطبقة عن طريق أربع مؤشرات هي:

١. توافر المعلومات والمحاسبة
٢. مجالات مشاركة المواطنين
٣. تقييم المواطنين لمواقف الحكومة
٤. الاهتمام بمطالب المواطنين وشكواهم

الهدف النهائي من هذا المشروع هو قياس حجم المعلومات التي تتحها الدولة للمواطنين، وطرق مشاركتهم في الإدارة والقرارات الحكومية. ومن خلال تطبيق هذا المشروع توصلت الحكومة المكسيكية إلي ثلاث مهام أساسية للمحليات وهي:

١. توفير المعلومات والبيانات للمواطنين
٢. الاتصال الدائم والمباشر مع المواطنين
٣. الاهتمام ومتابعة مطالب المواطنين

- مشروع إدارة القيم والأخلاق للموظفين في الخدمة العامة

في إطار تطبيق مشروع إدارة الأخلاق والقيم الخاصة بالخدمة العامة، حددت وزارة "متابعة التطير الإداري في المكسيك" Controllership and Administrative Development عدد من الواجبات تفرضها على الخدمة العامة وهي:

١. ضرورة اتباع الموظف العام لمبادئ النزاهة والشرف في تطبيق عمله
٢. تفادي تضارب المصالح واتباع الأهواء الشخصية
٣. ضرورة اتباع الإجراءات القانون

وقد حددت الوزارة عدد من العقوبات الواضحة والمعلنة لمخالفة ما سبق وهي:

١. تحذير فردي أو جماعي

٢. معاتبة فردية أو جماعية

٣. فصل مؤقت

٤. النقل

٥. غرامات مالية

٦. الحرمان من التدرج في السلم الوظيفي أو تولي مناصب قيادية

آليات تفعيل المشروعات السابقة

- المركز الأعلى للمراجعة الفدرالية The superior Auditing Office of the Federation SAOF

في إطار برنامج مكافحة الفساد، قامت الحكومة المكسيكية بإنشاء SAOF لتكون تابعة للكونجرس المكسيكي. وسوف تكون SAOF جهة ذات إدارات فنية وإدارية ومالية مستقلة. بالإضافة إلي صلاحيات قانونية تسمح لها بمراقبة ومتابعة حالات الفساد التي تقوم على استغلال المال العام، وبالتالي تقوم بتقديم توصياتها في هذا المجال.

يتميز هذا المركز بقدر كبير من الاستقلالية عن مختلف الجهات الحكومية، وذلك لضمان تفعيل دوره دون تحيز أو إكراه. بالإضافة إلي ضمان حماية هذا المركز من أي تدخل سياسي يعيقه عن تأدية عمله بنـزاهة.

ولضمان هذا القدر من النزاهة والشفافية يُعَيَّن في المركز موظفين غير متحيزين، بالإضافة إلي تعيين مسئولي المركز باستخدام أساليب شفافة، وتفادي أي تعارض للمصالح بين العاملين بالمركز والجهات التي تتابع.

- المركز القومي لبرنامج التحديث

أيقنت الحكومة المكسيكية ضرورة عمل إصلاحات هيكلية في أجهزتها الإدارية لتحقيق قدر أعلى من الكفاءة والفاعلية في الإدارة الحكومية. تقوم خطة الإصلاح الشاملة بهدف تحقيق النقاط التالية:

١. وضع إجراءات جديدة تضمن للموظف الحكومي، بما يضمن له نظام معاش مناسب، حوافز ومكافئات مناسبة للموظفين، وبالتالي تحقيق ضمانات وحوافز للموظف الحكومي بما يبعد عنه اللجوء للفساد والرشاوى.

٢. مراجعة الإجراءات القانونية والإدارية في الجهات المختلفة، مع توضيح مهام وواجبات كل موظف بدقة.

٣. تعديل دورات العمل الحكومي بما يحقق أفضل استخدام للموارد الحكومية.

سنغافورة

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم، طبقًا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عن عام ٢٠٠٥ حيث أن درجتها ٩,٤ (CPI)، مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل منها:

- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.
- وضع استراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد.
- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

ونزولاً على رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد" Corrupt Practices Investigation Bureau CPIB.

مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد

يعتبر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاءه عام ١٩٥٢. يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة.

ويمكن إيجاز دور "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد" CPIB فيما يلي:

- اتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص.
- التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسئولين.

- إرسال التقارير إلي الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.
- مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.
- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.
- عمل لقاءات مع المسئولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة.
- التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولون في الحكومة.

الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة، حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد، فوفقًا لمؤشر CPI فإن درجة الولايات المتحدة هي ٧,٦ مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه. ويرجع نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات، شرعت في تنفيذها بدءًا من منتصف التسعينات.

مبادرات الولايات المتحدة لمكافحة الفساد

- Foreign Corrupt Practices Act FCPA: هي مبادرة تبنتها الولايات المتحدة وتطبقها في معاملاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم. وبموجب هذه المبادرة يتم محاكمة أي شركة أمريكية تقوم بدفع رشوة لحكومة أية دولة أخرى تتعامل معها.

- في عام ١٩٩٦ شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر Inter-American Convention Against Corruption لتجريم الرشاوى الدولية التي تدفع للمسئولين الحكوميين خلال تنفيذ المعاملات التجارية الدولية.

- في ديسمبر ١٩٩٧ وَقَّعت الولايات المتحدة مع ٣٤ دولة أخرى معاهدة مؤتمر OECD "لمكافحة الرشوة في نطاق التجارة الدولية في الهيئات الحكومية". وقد جَرَّم المؤتمر كل أشكال الرشاوى المدفوعة للمسئولين الحكوميين، كما ألزم المؤتمر الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جادة نحو محاكمة أي شركة وطنية تقوم بتقديم رشاوى للمسئولين في حكومات الدول الأخرى.
- تعمل الولايات المتحدة أيضا مع كلٍ من: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لتشجيع المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد.

حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي:

- الإصلاح الاقتصادي.
- تحقيق الشفافية.
- رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية.
- الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.
- استقلال القضاء.
- وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.ا
- رفع مستوى وعي وثقافة الشعب.
- تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

المراجـــع

http://www.developmentgateway.com
http://www.transparency.org
http://web.worldbank.org
http://humandevelopment.bu.edu
http://www.tiindia.in/data
http://app.cpib.gov
http://usinfo.state.gov
http://samvak.tripod.com/corruption.html
http://www.hbadrawi.com

الجزء الثاني

كلمات الجلسة الافتتاحية[٢٣]

(٢٣) وردت كلمات المتحدثين بحسب ترتيب إلقائها الزمني.

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الإسكندرية

مرحبًا بكم في مكتبة الإسكندرية، لقد طلب مني أن أتحدث كتهيئة لبدء الحوار حول موضوع المؤتمر عن بعض التجارب العالمية في مجال إصلاح التعليم، إلا أن الموضوع غاية في الصعوبة نظرًا لأن التعليم يعاني من مشكلات متعددة. وهي أيضًا المشكلات التي تتنوع من حيث النوع ومستوى الحدة من بلد إلى آخر، وهو الأمر الذي يزداد صعوبة مع التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة التي يمر بها العالم، خاصة في مجال العلم والمعرفة، والتي تسهم بدورها في فرض توجهات معينة في عملية إصلاح التعليم، وتحديدًا إذا كنا نتحدث عن مشروع متكامل للنهضة والتنمية يقوم فيه النظام التعليمي بدور القاطرة.

قبل نهاية القرن الماضي، وفي عام ١٩٩٩، أشارت منظمة OSD إلى أن عائد الاستثمار في العمل والتعليم كمكوِّن في العملية الاقتصادية يقدم للاقتصاد عائدًا أكثر من قطاع الأعمال نفسه، وأكدت إحصائيات OSD وSEL على أنه إذا كان متوسط دخل الفرد في الدول الغنية يوازي أربعين ضعف دخل الفرد في الدول الفقيرة، فإن ذلك يعود إلى أن استثمارات الدول الغنية في البحث العلمي تماثل ٢٢٠ ضعف ما يوجه للاستثمار في التعليم والبحث العلمي في الدول الفقيرة.

يرتبط أيضًا هذا الفارق الكبير بالأعداد المتوفرة من القوي البشرية لدى الجانبين؛ فمتوسط المهندسين والباحثين الموجودين في اليابان وأمريكا يناهز السبعين في تكوين قوة العمل، بينما يصل المتوسط في الدول الفقيرة مثل أفريقيا إلى أقل من واحد، ويصل في الصين إلى ٦، وإن كانت الصين تخطو خطوات كبيرة جدًا نحو تحسين أوضاعها، كذلك نجد إن مقابل كل ١٨٠٠ كمبيوتر متوفر في الدول الغنية ينخفض العدد إلى ٢٣٠ كمبيوتر في الدول المتوسطة من حيث المستوى الاقتصادي، وينحدر إلى جهاز كمبيوتر واحد في الدول الفقيرة، ولا تكمن الخطورة هنا فقط بل الأخطر إن تلك الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية آخذة في التزايد.

وتتزايد تلك الفجوة كأحد نتائج ضعف مستوى التعليم الذي تتأسس عليه عمليات البحث العلمي وإنتاج المعرفة. وعلى الرغم من وجود فروق ضخمة وهائلة في هذا المجال بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الفقيرة مثل السودان والصومال وأثيوبيا وغيرها، إلا أن هذا لم يمنع العديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو حتى بعض الدول النامية من الاهتمام المتزايد بإجراء إصلاحات جذرية وثورية في نظمها التعليمية سواء لتحقيق مزيد من التقدم والنهضة، أو لتجاوز تلك الفجوة المعرفية. وهو ما يمكن أن يفسر تصاعد النفوذ الاقتصادي على الصعيد العالمي لدولة مثل الصين لدرجة تفوقها على الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ في العديد من المؤشرات الاقتصادية.

ومع نموذج آخر مثل جزيرة تايوان الصغيرة والتي لا تزيد مساحتها عن نصف مساحة دلتا مصر يعيش فيها ٢٢ مليون نسمة، بلغ الاحتياطي النقدي لديها ٢٦٦ مليار دولار، وهو من أكبر الاحتياطيات النقدية في العالم، أما متوسط دخل الفرد فيها فقد وصل إلى ٢٦ ألف دولار في السنة، دون أن تمتلك تلك الجزيرة موارد اقتصادية طبيعية تمكنها من الحصول على هذه العوائد. ورغم أن معظم الحاضرين لا يستطيعون معرفة أسماء الشركات التايوانية، إلا أن هذه الشركات أصبحت تسهم إسهامًا ضخمًا في الاقتصاد التايواني والاقتصاد العالمي، حيث أصبحت تركز على تصدير منتجاتها، بل إنها تلجأ في كثير من الأحيان إلى استخدام أسماء شركات شهيرة مثل، شارب-بناسونيك، وتضعها على منتجاتها. لهذا تعد تايوان اليوم الأولى في صناعة الـ Notebook PCs حيث تسيطر على ٩٢٪ من السوق العالمية بما قيمته ٢٢ مليار دولار، وهي الأولى أيضًا في سوق شاشات الـ LCD حيث تحتكر ٦٨٪ من السوق العالمية بما قيمته ٢ مليار دولار، والأولى كذلك في الـ PDA بسيطرتها على ٨٠٪ من السوق العالمي. وهكذا تحولت تايوان من جزيرة صغيرة إلى قوة اقتصادية أصبح لها وزن عالمي ضخم جدًا.

والنموذج البارز أيضًا في هذا المجال هو كوريا الجنوبية والتي كانت أوضاعها الاقتصادية تماثل الحالة المصرية بل أكثر فقرًا منها، إلا أنها تشكل نموذجًا مختلفًا عن التجربة التايوانية؛ فالماركات الكورية أصبحت معروفة مثل Samsung أو Hyundai، واعتمد نجاح النموذج الكوري على التركيز والاهتمام الكبير بعملية التعليم، فقد كانت كوريا تعد ثالث أفقر دول العالم سنة ١٩٥٥، ولكن أصبح اقتصادها رقم ١١ في العالم.

هناك نماذج أخرى عديدة مثل اليابان وماليزيا وهونج كونج والهند، وما يجمع نجاحات كل تلك النماذج رغم الاختلافات في المنهج الاقتصادي، هو التركيز على التعليم بجدية واهتمام كبير.

وبالتالي ونحن على أعتاب عصر جديد أصبح يطلق عليه عصر التكنولوجيا وعصر مجتمع المعرفة، إذا نظرنا إلي التعليم في كوريا، والتي كانت في الخمسينات دولة فقيرة تمتلئ باللاجئين من ضحايا الحرب الكورية التي دمرت اقتصادها، سنجد أن التعليم كان الفاعل الأساسي وراء انطلاق كوريا سنة ١٩٧٠، حيث استطاعت طوال تلك الفترة بناء نظام تعليمي كفء، وهي الآن تجني ثمرات هذا الإصلاح التعليمي، الذي يمكن تلمس نتائجه المباشرة في انخفاض حجم مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي القومي مقارنة بتزايد مساهمة قطاع الخدمات والصناعة، كما زادت الصادرات وانطلقت من سنة ١٩٧٠، وزاد معدل النمو وأصبح يتراوح سنويًا بين ٤،٩٪ أو ٥٪ تقريبًا، ووصل متوسط دخل الفرد إلى ١٥ ألف دولار سنويًا.

ورغم تلك النتائج المبهرة التي حققتها التجربة الكورية إلا أنها في عام ٢٠٠٣ أقامت مؤتمرًا ضخمًا دُعي إليه عدد من كبار الخبراء لتحديد السياسات المتسببة والمحددة لتغيرات المستقبل، وبالتالي ما يجب الاهتمام به والتركيز عليه لمزيد من النمو والقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

إن هذه الطريقة في التعامل مع المشكلات والتحديات هي أهم ما يميز التجربة الكورية، فقد ركزت أولاً ومنذ عام ١٩٤٥حتى الخمسينات على محو الأمية والتعليم الابتدائي، وهي الحملة التي بدأت أثناء الحرب، حيث تمكنت كوريا من محو الأمية بالمشاركة الشعبية العريضة، والتي استهدفت أن يقوم كل من يستطيع أن يقرأ ويكتب بتعليم شخص آخر، وفي السبعينات غيرت الانطلاق فركزت على التعليم الثانوي ثم التعليم العالي بصورة كبيرة.

كان هذا منهجها للتطور بمستوى العمالة والقوى البشرية، وبما يتماشى مع التطورات التي حدثت في منهج التنمية الاجتماعية، فقد بدأت بالتركيز علي الزراعة والصناعات التقليدية، بحيث بدأ الكوريون ببرامج تقليدية جدًا ثم برامج تصنيعية، ووصلوا اليوم إلى مستوى رفيع من التكنولوجيا العالمية. إلا أنه يجب الإشارة أيضًا إلى عوامل اجتماعية وثقافية أسهمت في هذا التقدم، غير أن أهم ما في هذه التجربة هو المنهج الذي استخدم فيها لرفع مستوى التعليم، واعتمادهم على منهج تنافسي في التعيين، والذي يرتبط بالقدرة التعليمية للأفراد ومدى كفاءتهم، كما تم التوسع في نظم

الفرص التنافسية competitive-systems أمام الشعب لزيادة هذه القدرات. كما تم حساب وبدقة التكلفة والنفقات لكل مشروع، ولكل وظيفة، لضمان أن يكون كل فرد في مكانه الصحيح، وكذلك للسماح للقطاع الخاص بالقيام بدوره.

ولقد اعتمد نجاح الإصلاح التعليمي في النموذج الكوري بالأساس على اهتمام الدولة وضمانها للتعليم الأساسي؛ حيث يعتمد بنسبة ١٠٠٪ على دور الدولة. وكذلك الاهتمام بالجودة ورفع مستوى التعليم، حيث تحتل كوريا المرتبة الأولى في تعليم العلوم، والثانية في الرياضة، والسادسة في اللغات على المستوى العالمي. وهم يحافظون على هذا المستوى العالمي للجودة رغم التوسع في توفير الخدمة التعليمية حيث لا تنازل عن الجودة، وهناك اهتمام كبير بقياس مستوى أداء المدارس.

وهناك نظيرًا آخر لهذا الاهتمام أو التوجه الذي ميز تجربة التنمية في كوريا عبر الاهتمام بالتعليم في العديد من البلدان التي حققت درجات متفاوتة من النجاح. ففي ماليزيا كانت تسير الأوتوبيسات في القرى لتدريب الماليزيين على استخدام الكومبيوتر، وهو ما ساعد على تحولها من بلد تعتمد على زراعة وتصدير المطاط منذ سنة ١٩٢٥ إلى دولة صناعية، حيث إن ٧٨٪ من صادرتها الآن صادرات صناعية. وتحولت كوالالمبور إلى مدينة حديثة بكل ما فيها من قدرات تكنولوجية وصناعية. ونجد نفس الشيء في تجربة المكسيك التي أصبحت ضمن ست دول نامية تسجل عندها معدلات عالية من براءات الاختراع، رغم مجانية التعليم فيها، لكنها حافظت على جودة وتميز التعليم، وهو ما ساعد عليه إنشاء جامعات علمية متخصصة ليستفيدوا منها.

لقد عانى التعليم العالي بمصر من العديد من المشكلات، ولكنها في النهاية لا تقاس بالمشاكل التي عانى منها، على سبيل المثال، التعليم العالي في الصين أثناء الثورة الثقافية في الستينات، والتي رفعت كتاب "ماو الأحمر" شعارًا لها، فأحرقوا الكتب الأجنبية، وضربوا الأساتذة وأرسلوهم للعمل في حقول الأرز من أجل التطهر من أدران البرجوازية. وهو ما أدى إلى ولادة جيل كامل من الصينيين لا يعرف العلم ولا اللغة، ولكنه منذ عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٨، تم تجاوز هذه المحنة بالتخطيط. وفي عشرين عامًا فقط استطاع الصينيون إعادة بناء نظام الجامعات كاملاً، واستيعاب ٨٠٪ من الشريحة التعليمية المطلوبة في نظام التعليم، وأدخلوا اللغة الانجليزية في الجامعات، وأرسلوا ٤٥٠ ألف بعثة إلى الخارج منهم ٦٠ ألف إلى أمريكا. وفي الوقت نفسه استقبلوا ٤٥٦ ألف طالب

من خارج الصين ليتبادلوا العلم، ولهذا احتفظت مراكزها المتميزة بترتيبها رغم ضعف نظام التعليم بوجه عام في تلك المرحلة. وأصبحت هذه المراكز المتميزة هي مركز قيادة الحركة العلمية في الصين كلها.

وفي الولايات المتحدة يوجد ٤٠٠٠ جامعة، منها ٢٤٥٠ جامعة متميزة يوجه إليها ٢٢ مليار من أصل ٢٧ مليار طالب موجهين للتعليم الجامعي، بينما الـ ٢٣٥٠ الجامعة الباقية تتشارك في الخمسة مليار دولار المتبقية. وهذا توجه حاسم لإنجاز النقلة النوعية في التعليم، فإذا كان الفارق بين الإنسان والشمبانزي أقل من ١،٢ ٪ فيما يخص الموروث الحيوي DNA، فإن هذه النسبة هي المسئولة عن قدرة الإنسان على عمل التكنولوجيا والعلم والمعرفة والفلسفة والفن ومختلف المعارف الإنسانية.

ولذلك تعد المراكز المتميزة في الدول النامية أو حتى المتقدمة بمثابة هذه النسبة الضئيلة، وهي التي تعطي الدفعة لاختراع البراءات، والتواصل مع المراكز المتميزة الأخرى. ولذلك يجب أن يتم التركيز عليها، وهذا يعني أن الدول النامية لابد أن تهتم بالعلم والتكنولوجيا، وبتحويل العلم إلى تكنولوجيا. ولكن للأسف عندما ننظر إلى أوضاعنا سنجد أن مساهمة العالم العربي في البراءات الدولية ضئيلة جدًا رغم المليارات التي تصرف على الجامعات الخليجية.

كان في الصفحة الأولى من جريدة واشنطن بوست يوم ١١ سبتمبر الماضي بالصدفة مقالان يتناولان نتائج وآراء أبحاث علماء في قضايا عامة؛ المقال الأول حرره أحد العلماء ويمارس فيه خلافه مع الرئيس بوش، وفي المقال الثاني يتكلم أحد العلماء عن المستوى المسموح به من الزرنيخ في ماء الشرب. ونلاحظ أن هذه التقارير لكبار العلماء تنشر في الصفحة الأولى للجريدة، وهي ما يصنع اهتمام الرأي العام بقضايا العلم والتكنولوجيا.

ولعلنا نتذكر أن فكرة جديدة بدأت من اثنين من الشباب، استطاعا من خلالها الحصول على تمويل لإقامة شركة لتنفيذ فكرتهما، واعتبر المجتمع أن هذا التمويل هو ميلاد بالنسبة للشركة، وإن نجاح هؤلاء الشباب سوف يجعلهم يكسبون ويكسب معهم المجتمع، وهذه القصة هي حكاية نشأة شركة ميكروسوفت Microsoft سنة ١٩٧٨. ومن حسن الحظ أن الحكومة المصرية الحالية تهتم بالـ Capital Partial، ونأمل أن ينجح الشباب المصري في استغلالها، والتعامل مع ثورة جديدة يشهدها العالم وهي ثورة الانترنت، فلأول مرة يحدث التواصل بين الناس دون اتصال مباشر، بل ويسّرت

المعرفة هذا من خلال شبكة الانترنت وهو ما لم يكن موجودًا من قبل، ولذلك أصبح من الطبيعي أن ترى في مكتبة الإسكندرية أجهزة الكومبيوتر بجانب القراءات التقليدية.

في ختام حديثي يجب أن أؤكد على دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ودون شرح أو استشهادات كثيرة دعوني أروي لكم تلك القصة الواقعية من إيطاليا، عن مواطن إيطالي يُدْعَى روبرت باتنم، كان مهتمًا بوطنه. ولاحظ أن شمال ايطاليا غني جدًا بعكس جنوبها فهو متخلف جدًا، بل أقرب إلى الدول النامية، فقام بعمل قياسات على قدرة التنظيم الاجتماعي بين أقاليم إيطاليا المختلفة، وقسمها من حيث درجة المشاركة الموجودة إلى قسمين، ووجد أن هذا التقسيم ينطبق على انقسام إيطاليا إلى شمال وجنوب، فالمشاركة الفعلية للمجتمع المدني ومستوى الحكومة ظاهر بوضوح في الشمال بينما غياب المشاركة والفساد ظاهر في الجنوب.

ومن الواضح أن ارتفاع مستوى مشاركة المجتمع المدني في الشمال ساهم في ارتفاع مستوى الحكومة وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية والتعليمية. إن هذه الخبرة يجب أن تؤكد لدينا معنى واضحًا، وهو أن التقدم ومكافحة الفساد والتنمية ليست فقط مسئولية الحكومة، ولا مسئولية الأهالي، ولا القطاع الخاص، وإنما يجب أن يتكاتف الكل من أجلها، ومن أجل جيل جديد أسعد حظًا، ومن أجل أن نأخذ دورنا في هذا العالم.

كلمة الدكتور حسام بدراوي

مقرر التحالف المصري للشفافية ومحاربة الفساد

تفضل الدكتور إسماعيل وأخذنا في إطار عام عما يحدث في التعليم، ونذكر هنا مقولة أينشتين التي تعني أننا لا نستطيع أن نحل مشكلة ما بالعقلية نفسها التي صنعت هذه المشكلة، بل لابد أن نخرج من الإطار والعادات التي تعودنا عليها، وأن نغير من رؤيتنا لهذه المشاكل. وتركز هذه الورشة على مكافحة الفساد في التعليم، والشفافية الواجب اتباعها لتنظيم العملية التعليمية، وكيف نستطيع من خلال ذلك أن نتيح الفرصة بشكل أفضل لصانعي السياسات والمنفذين لكي يصبح التعليم عندنا هو قاطرة التطور كما حدث في كوريا وكثير من الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار أحب أن أوجه نظر السادة المشاركين إلى أن هذا المؤتمر له هدف يتمثل في الحوار والسعي للإجابة على العديد من التساؤلات التي تتناول قضايا متعددة ترتبط بالتعليم وتطويره والفساد ومكافحته.

فنلاحظ أن التعليم يتأثر بالفساد بأشكال مختلفة، عن طريق الضغط الذي يمارسه الفساد على الموارد العامة للدولة، فوزارات التعليم في العالم هي ثاني أكبر الوزارات حصولاً على التمويل، خاصة إذا كان التعليم يدار بشكل مركزي من قبل الدولة، وهو ما يعني ضخامة حجم الأموال التي تضخ لهذا القطاع، ويفتح بالتالي الكثير من الأبواب والدوافع وراء ممارسات الفساد.

من ناحية أخرى لا يتوقف أثر الفساد في قطاع التعليم فقط عند حدود نهب أو هدر الموارد المالية، وإنما له أيضًا أثره الأخلاقي والتنموي السلبي، فالفساد في قطاع التعليم يفقدنا أيضًا القدرة على التطوير. ويرتبط الفساد بشكل أو بآخر بالفقر؛ فأكثر الدول فقرًا هي أكثرها فسادًا؛ لأن جزءًا كبيرًا من الفساد في مؤسسات التعليم مرتبط بالأوضاع المتدنية والموارد غير المتاحة. كذلك يرتبط حجم الفساد بنمط العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ ففي مصر، على سبيل المثال، هناك ٢٠ مليون أسرة مرتبطة بنظام التعليم من خلال أبنائها الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية المختلفة، ونتساءل أين دورهم كمجتمع وأسر وحتى كطلاب في مصر؟

ولابد أن نتفق سويًا قبل بداية الحوار على ضرورة أن يكون هناك تعريف للفساد في قطاع التعليم: هل الفساد في قطاع التعليم له نفس المفهوم والخواص لفساد القطاعات الحكومية الأخرى؟ وإذا اتفقنا على هذا هل يصبح تعريف الفساد هو مجرد استخدام المنصب الحكومي للكسب الشخصي؟ وهو تعريف يغطي العديد من الأنشطة مثل المحسوبية، وطلب الرشوة، أو محاولة الحصول عليها عن طريق الابتزاز، ومحاباة الأقارب، أو سرقة المال العام، أو سرقة الأبحاث العلمية، أم يجب أيضًا أن نربط في تعريف الفساد بين السلوك الفاسد والنتائج المترتبة على هذا السلوك؟ ويُعرِّف البعض الفساد بأنه استخدام المنصب الحكومي في تحقيق منفعة شخصية ينتج عنها هدر أو عدم إتاحة وجود الأموال العامة. ولو طبقنا هذا على التعليم فقد يكون التعريف الأقرب هو استخدام المنصب الحكومي أو الوظيفة في المؤسسة التعليمية لتحقيق مكاسب شخصية تؤثر على جودة التعليم، أو إتاحته بشكل عادل للجميع.

وهناك تعريفات كثيرة تفرق ما بين الفساد الكبير والفساد الصغير: الفساد الكبير الذي يقوم به موظفو الحكومة ذوو المناصب العليا، والسياسيون الذين يصنعون القرارات التي تضمن عقودًا أو مشاريع كبرى مثل قرارات طباعة الكتب، أو اختيار المؤلفين أو دور النشر. وهي العملية التي تصل تكلفتها في مصر حوالي مليار جنيه. وتطبيق هذا التعريف على مجال التعليم يعني التمييز بين الموظفين الذين يمارسون الفساد الكبير بسبب مناصبهم، خصوصًا المناصب المتعلقة بأموال كثيرة، وبين هؤلاء المتورطين في الفساد الأصغر بسبب تأثيرهم المحدود على إدارة النظام التعليمي كالمعلمين. ويمكن هنا توضيح أن الفساد الكبير يوجد على الأرجح على المستوى القومي، والفساد الصغير يوجد على المستوى المحلي. وتناول هذا الجانب لا يعني أننا نوجه الاتهام لأحد، لكن الهدف محاولة فهم كيف ينشأ الفساد في نظامنا التعليمي حتى نستطيع أن نعالجه.

أحيانًا يكون التعريف غير واضح مثل محاباة مؤسسة ما لأولاد العاملين خاصة توظيفهم بها، وهل يعد هذا حقًّا للعاملين في الحصول على هذه الميزة؟ أم هو فساد لعدم العدالة؟ لابد أن تتضح هذه الأمور في أذهاننا، خاصةً وإن مثل هذه الممارسات توجد في مؤسسات عديدة، مثل القضاء والجيش والشرطة. وهل هو سلوك في إطار النزاهة والشفافية؟ أم هو سلوك فيه قدر من الفساد؟ حيث لا يوجد فيه عدالة في الفرص المتاحة.

تتنوع أيضًا ممارسات الفساد حسب حجمها؛ فيضغط المدرس في الفصل على التلاميذ ليأخذوا درسًا خصوصيًّا، ويضطر التلاميذ لهذا حتى ينجحون، وهو ما يشكل تكلفة إضافية مضطرين لدفعها، وليست موجودة في الإطار الشرعي للتعليم. وينسحب هذا على أي موظف يشغل منصبًا ما في المدرسة عندما يحصل على ميزة شخصية من وراء وظيفته، فهذا عمل يجب أن يدخل في إطار الفساد بكل معاييره، طالما أن واجبه الوظيفي يفرض عليه تقديم هذه الخدمة دون مقابل. وقد شاعت العديد من ممارسات الفساد من هذا النوع في المجتمع، مثل أستاذ الجامعة الذي يضغط على الطلاب لشراء كتاب معين، فيدخل هذا الإجراء تحت إطار الفساد. كذلك الشأن في طرح المناقصات العامة لبناء المدارس أو بناء الكليات، أو استيراد الأجهزة، فهي تمثل أحد مصادر ممارسات الفساد إذا لم تعتمد على الشفافية والنزاهة، خاصةً وإن المناقصات العامة من السهل في غياب الشفافية أن تحدث فيها تجاوزات وتلاعب واختلاس في المقاولات أثناء التنفيذ. وهو ما يؤثر في النهاية على مستوى جودة الأبنية أو التجهيزات.

ويضاف إلى ما سبق توظيف وترقية المعلمين مما يمكن أن يكون أيضًا مجالاً للفساد إذا شابته المحسوبية والمحاباة والرشوة. وهو ما يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على جودة المعلم أو عضو هيئة التدريس نتيجة إهدار مبدأ الكفاءة والجدارة.

وهناك أيضًا تصرفات بعض المعلمين وسلوكياتهم مثل التغيب أو التأخير عن العمل، واضطرار بعضهم لدفع الرشاوى واللجوء للمحسوبية لدخول المدرسة، وكذلك فرض الدروس الخصوصية. وتمكن خطورة مثل هذه الممارسات في أنها قد انتشرت في المجتمع إلى الدرجة التي أصبح لا ينظر إليها على أنها ممارسات خاطئة، بل غدت ممارسات طبيعية. وبالتالي أصبحت جزءًا من ثقافة المجتمع؛ فالكل يسرق معلومات غيره، ويبيعها بسعر أقل لأنه سرقها وطبعها وأخرجها، ونشتري نحن منه، وبهذا نكون قد أصبحنا أيضًا طرفًا في ممارسة الفساد.

هناك خطورة مؤكدة من التعامل مع مثل هذه الممارسات، وقد آن الأوان أن نقول لا لهذه الممارسات. وعلينا أن نقف وقفة حازمة أمام توريد وتوزيع التجهيزات والطعام والكتب وتوزيع البدلات والشهادات وما يشوبها من ممارسات بعيدة عن النزاهة فكلها ممارسات مختلفة تؤدي إلى الفساد.

والآن اسمحوا لي أن أطرح على حضراتكم بعض الأسئلة ونحن في هذا المؤتمر. ما هي الأجزاء التي تستحق الأولوية في جهودنا لمكافحة الفساد؟ وهل يأتي الفساد في مجالات التخطيط والإدارة، أم على المستوى اللامركزي (المحلي)؟ وأيهما الأولى بالمواجهة؟ هل يعتبر التعريف الذي ذكرته مناسبًا ومتفقًا عليه، أم هناك أفكار أخرى لتعريفات مختلفة؟ هل علينا التركيز على الفساد الكبير، أم الصغير، أم الاثنين؟ هل تؤثر الممارسات الفاسدة على النظم التعليمية بشكل جوهري؟ وما هو السلوك النزيه والسلوك الفاسد في بعض الأمور؟ هل ممارسات الفساد قادرة على إيقاف عجلة التنمية؟ من هي الجماعات التي تعوق عمليات مكافحة الفساد؟ أو بمعنى آخر، من هم أصحاب المصالح أو المستفيدين من ممارسات الفساد خاصة في قطاع التعليم؟

في نهاية كلمتي لابد أن أشكر المجلس القومي لحقوق الإنسان، حيث أنه تبنى موضوع مكافحة الفساد، ووضعه في إطار تنظيمي مؤسسي، وأصبح جزءًا من التقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان. كذلك توجد بعض المؤسسات المدنية اليوم تقدم دراسات عن الفساد في التعليم، وعلينا أن نتابعها.

مرة أخرى أنهي كلمتي بأن مناقشة قضية الفساد في التعليم ليس الهدف منها اتهام أحد أو التركيز على الخطأ، لأننا نود محاكمة مسئول صغير أو كبير. لكن الهدف الرئيسي هو أن نبقى قادرين على رؤية الخلل، والتعرف على أسبابه ونتائجه، حتى تصبح لدينا القدرة على الانطلاق نحو المستقبل. لقد أصبح من المسلمات في العالم أن مكافحة الفساد في التعليم باعتباره أحد أهم القضايا التي يجب أن تحتل الأولوية في اهتمامات الدولة والمجتمع المدني، لهذا نشكر مكتبة الإسكندرية لاستضافتها، ولاحتوائها للتحالف المصري لمكافحة الفساد ودعم الشفافية، ونتمنى لكم مؤتمرًا مثمرًا نستطيع أن نخرج منه بتوصيات لمواجهة ممارسات الفساد في قطاع التعليم. ونحرص على أن تفيد هذه التوصيات الحكومة أو الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني في معركتهم ضد الفساد. وأكرر شكري لكم ولمكتبة الإسكندرية مرة أخرى.

كلمة اللواء عادل لبيب

محافظ الإسكندرية

أرحب بالسادة الحضور.كنت قد سافرت مع الدكتور حسين كامل بهاء الدين –عندما كنت محافظًا لقنا– إلى أمريكا ضمن برنامج تطوير التعليم، ورأينا هناك فكرة بسيطة، بدأنا في تطبيقها بأسلوبنا في محافظة قنا، وهي تحقيق المشاركة المجتمعية في مجال التعليم على أرض الواقع، خاصة وأننا نعتبر المجتمع المدني أكبر رقيب موجود على الإدارة. وقد استهدفت التجربة شيئًا جديدًا وهو مساهمة منظمات المجتمع المدني فيما يعرف بالإدارة المجتمعية، وقد ساعدنا فيه تجاوب وزارة التربية والتعليم. وكانت الفكرة هي في كيفية تدبير مواردنا المالية واستخدامها بشكل كفء، فعلى الرغم من أن الموارد المالية لوزارة التربية والتعليم كبيرة من حيث الميزانية الحكومية المخصصة لها، إلا أن المدارس كانت فقيرة جدًا، ولا يوجد بها تعليم حقيقي، وكان همنا الأول هو توفير مزيد من الموارد لهذه المدارس، وبدأنا بالتفكير في مصاريف المدرسة وفيم تستخدم، ووجدنا أن هناك جزءًا كبيرًا منها يخصص للأنشطة، لكنها لا تستخدم بالفعل في هذا المجال، ولا يستفيد منها الطلبة. ولضمان الاستخدام الجيد لهذه الموارد فيما خصصت له أشركنا المجتمع في إدارة المدرسة، واعتبرنا المدرسة وحدة مستقلة يمكنها بمساعدة وإشراف منظمات المجتمع المدني التخطيط لأنشطتها.

هذا هو ما يدافع عنه الدكتور حسام بدراوي بدعوته لضرورة تطبيق اللامركزية. لقد استطعنا في قنا تطبيقه، وكان مبشرًا بالنجاح من خلال الإدارة المجتمعية الجيدة للموارد المتاحة، لأن وزارة التربية والتعليم لن تستطيع مراقبة هذا العدد الرهيب من المدارس والطلاب والمدرسين، خاصة وأننا نفتقد لعامل مهم جدًا وهو عامل الانضباط فيما يخص تصرف التلاميذ والمدرسين. ونعتقد أن المجتمع المدني هو الذي يستطيع أن يضبط تصرفاتهم، لذلك تم تسجيل ١٦٥٠ مجلسًا من مجالس الأمناء يضمون نسبة كبيرة من نشطاء المجتمع المدني، الذين أخذوا على عاتقهم تجميع الموارد، ووضعت مصاريف المدرسة في حساب بنكي مستقل عن موارد وزارة التربية والتعليم. وبدأت إدارة المدرسة تدير نفسها إدارة ذاتية كإدارة فنية تابعة للتربية والتعليم. وكان كل ذلك تحت إشراف

ورقابة ودعم المجتمع المدني، الذي استطاع بجانب فرض الانضباط أن يحشد مزيد من الموارد في صورة تبرعات وصلت إلى ٥٠ ألف جنيه لحساب المدرسة أسهمت في تنفيذ مشاريع كثيرة لمعالجة كثير من المشاكل، ومنها مشكلة الدروس الخصوصية والتي حلت محلها مجموعات تقوية شارك فيها أساتذة ممتازون، وبعض أبنائنا الحاصلين على مؤهلات عليا، كلٌ في تخصصه، بمقابل وصل إلى ٣٠٠ جنيه، وبدأت المدرسة تستغل مجال الاقتصاد المنزلي في عمل عصائر ومربات وبيعها مما وفر دخل آخر للمدرسة.

في إحدى زيارتي لأحد المدارس في نجع حمادي سنة ٢٠٠٣، كان هناك ٤٠ جهاز كومبيوتر موجود في المخازن لأنها عهدة على المدرس. وكانت مادة الكمبيوتر تدرس بشكل نظري. ولتنشيط هذه العملية بدأنا نعمل ساعة كمبيوتر بجنيه من الساعة ١١ إلى ١٢ حيث يأتي الطلبة إلى المدرسة ويأخذون حصص كمبيوتر.

ساهمت كل هذه العمليات في زيادة إيرادات المدرسة، والتي أصبحت مفتوحة من الساعة الثامنة صباحًا إلى الحادية عشر مساءًا، حيث الفترة من الثانية بعد الظهر حتى الحادية عشر مساءًا تديرها إدارة أخرى. وانعكس هذا على الطلاب الذين أصبحوا يقضون وقتًا أطول في المدارس، كما تحسنت مظاهر الانضباط في المدارس نتيجة تواجد ومراقبة المجتمع المدني، إلا أنه ظهرت بعض المشاكل بالنسبة للنظار والمديرين حيث استشعروا تقلص نفوذهم ودورهم السلطوي.

من ضمن الأشياء الغريبة التي كشفت عنها هذه التجربة أيضًا هو نظام الوكلاء؛ حيث يوجد ٦٣ وكيلاً في مدرسة واحدة بها ٤٠ مدرس، أى أن هناك ٦٣ شخص يعملون بالمدرسة ولكنهم لا يدرسون، وليس لهم عمل حقيقي، وهو واقع تدعمه اللوائح والقرارات الوزارية. ومن خلال الحوار مع وزير التربية والتعليم تم تغيير هذه اللوائح والقرارات ومنح الوكلاء نصابًا معينًا من الحصص لتدريسها، وهو ما ساعد على توفير ٦٨٠٠ مدرس.

أيضًا ساهمت مشاركة المجتمع المدني في مكافحة العديد من صور وممارسات الفساد المالي، ووضع الآليات اللازمة لمواجهتها، ففي إحدى المدارس كان رئيس مجلس الأمناء هو نفسه نقيب المحامين بقنا. وعند استخدام الموارد المالية التي تجمعت في حساب المدرسة طالب بوضع نظام للصرف يتجاوز الصرف بالأمر المباشر. وعندما راجعنا اللوائح الموجودة وجدنا فيها بعض الثغرات

فتم معالجتها من خلال اجتماع للمجلس المحلي للمحافظة. والآن توجد لائحة غاية في الانضباط اكتسبت بتعديلاتها قوة القانون.

لقد ساهمت هذه النظرة اللامركزية في إدارة قطاع التعليم في حل كثير من المشكلات، وتوفير قدر من الموارد. ولعل تجربة توفير الأثاث المدرسي تمثل نموذجًا دالاً في هذا المجال، حيث كانت وزارة التربية والتعليم تقدم الأثاث المدرسي في حدود مواردها المتاحة وبما لا يكفي كل احتياجات المدارس. لذلك تم الاتفاق على تصنيع هذا الأثاث المدرسي بأموال المدارس في ١٦ ورشة تابعة للمدارس الثانوية الصناعية، وبتكلفة ١٣٠ جنيه، بعد أن كانت التكلفة ٢٤٠ جنيه للمكتب الواحد، وذلك من خلال شراء الخشب من شركة الأخشاب بسعر الجملة وتصنيعه في المدارس الصناعية بتكلفة ٢٥ جنيهًا يحصل الطالب على جزء منها كأجر. ويتم ذلك بدون دخول مقاول يحصل على جزء من التكلفة، كما أصبح الطلاب يصنعون أثاث المدرسة بأيديهم مع مساعدة الإدارة المجتمعية، فأصبحت تجربة ناجحة وتعتبر تجربة من تجارب التعليم المفيدة.

لقد انعكس هذا كله على تحسن ناتج العملية التعليمية، ففي شهادة الثانوية العامة سنة ٢٠٠٥ كان الثاني على الجمهورية من محافظة قنا، بالإضافة إلى ١٧ طالبًا من الطلاب الأوائل، بما يعني تحسن جودة التعليم في المدارس.

كلمة الدكتور يسري الجمل

وزير التربية والتعليم

أتوجه بالشكر لكلٍّ من الدكتور هاني هلال والدكتور حسام بدراوي والدكتور إسماعيل سراج الدين واللواء عادل لبيب، على مناقشتهم في هذه القاعة لقضايا الإصلاح في شتى المجالات التي دائمًا لا تتواجد فيها خطوط حمراء، فكانت تناقش فيها الأمور بكل صراحة وخاصةً قضايا التعليم التي عرض فيها الدكتور إسماعيل سراج الدين تجارب بعض الدول التي حققت تقدمًا، خصوصًا في العصر الحالي، عصر المعرفة، تقدمًا بدأت رحلته بإصلاح مسار التعليم.

حين نتكلم عن قضية إصلاح التعليم يجب أيضًا أن نتطرق إلى الشفافية كجزء من منظومة الإصلاح وآلياته، خاصةً ونحن نتجه الآن بقوة من مرحلة إتاحة فرص التعليم إلى مرحلة تحسين جودة التعليم.

ولا يجب أن ننسى أننا في مرحلة الإتاحة، استطعنا تحقيق تقدم كبير وصل إلى حوالي ٩٠٪ في قضية المساواة بين الجنسين، كما حققت مصر أيضًا طفرة حقيقية في مجال الاستيعاب والقدرة على توفير فرصة لتعليم أبناء وبنات مصر. لكن ما يزال أمامنا تحدٍّ هام جدًّا، فالعالم لا يعترف إلا بالجودة في أي منتج أو خدمة وخاصة فيما يتعلق بالتعليم. والحديث عن قضية تحسين جودة التعليم يفتح الحوار في قضايا ومجالات كثيرة يجب أن نتناولها بالبحث والتدقيق، مثل قضية بناء المدارس، وضرورة مشاركة القطاع الخاص للحكومة في هذا المجال، ثم تأجيرها للحكومة بنظام private-public-parochial. بحيث تؤول هذه المدارس للحكومة في النهاية.

وهناك أيضًا قضية تأليف الكتب؛ حيث أصبحت الوزارة تطرح مسابقة عامة بين كل المؤلفين ودور النشر، لتقديم كتاب طبقًا للمواصفات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم للثلاث صفوف الأولى وسوف يستمر هذا لبقية الصفوف. ولإتاحة فرصة أكبر ومزيد من الشفافية نقوم الآن بتطوير موقع للوزارة، حيث أصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تعطي عددًا من الأدوات غير المسبوقة بإتاحة الشفافية، إذ لابد من أن تكون جميع الممارسات موجودة على الموقع متاحة للجميع، سواءً

كانت فيما يتعلق بممارسات معينة أو شراء أو كل الأحداث والأخبار في الوزارة بالإضافة إلى التعاملات اليومية. ومن خلال تطوير برامج الحكومة الإلكترونية، ستتاح التعاملات اليومية من خلال نماذج موجودة على موقع الوزارة، مثل الالتحاق بالمدارس، أو نقل تلميذ من مدرسة إلى أخرى، أو نقل مدرس وهكذا جميع الممارسات التي توفر الكثير من النفقات. وهى إحدى آليات مكافحة الفساد.

ومعنا أيضًا موضوع الدروس الخصوصية، وهى قضية أخذت عددًا كبيرًا من الندوات واللقاءات لمجابهتها، لكن لابد من مواجهتها بشكل غير تقليدي من قبل كل أطراف العملية. فيتم إعداد المعلم بشكل أفضل، وبما يسمح بالاحتفاظ به كمعلم منذ فترة التحاقه إلي نهاية فترة خدمته، حتى لا يفر للعمل كوكيل أو ناظر، بما يعد هدرًا للموارد البشرية في غير تخصصها، بجانب تشجيع المتميز بإتاحة الفرصة أمامه للدراسة، والحصول على مؤهلات أعلى، وتدريبه. بيد أن تقدير المعلم والاهتمام به من جانب الوزارة لا يكفي، بل يجب على المجتمع أن يشارك بشكل فعّال في دعم المدرسة. وهي المشاركة من خلال مجالس الأمناء، وبما يؤدي إلى التغلب علي الكثير من المشاكل، بشرط أن يتعامل مجلس الأمناء مع موارد المدرسة بصفته مسئولاً عنها، وقادرًا على توظيفها بالشكل الأمثل، بما فيها من قاعات ومعامل ومدرسين، كما يجب الاستفادة من مساحة الوقت في فترة بعض الظهر أو أيام الجمعة والسبت. إذًا تنظيم الاستفادة من موارد المدرسة يمكن أن يسهم في حل كثير من مشاكل الطلبة، من خلال مجموعات تقوية أو من خلال دروس إضافية ولكن في المدرسة، فالمعلم المتميز يعمل داخل المدرسة وليس خارجها.

ومن خلال موقع الوزارة يتم أيضًا تحميل كل الدروس والحصص التخيلية والأمثلة وحلول المسائل، بحيث يستطيع الطالب تحميل كل ما يريده. والفائدة هنا ليست فقط توفيرًا للنفقات على الطالب، لكن هناك فائدة تربوية هامة جدًا؛ حيث يعني الدرس الخصوصي أن يعتمد الطالب على شخص آخر، ويظل معتمدًا عليه طوال مراحل دراسته. أما التعليم الحديث فيقوم على ما يعرف بالتعلم النشط؛ حيث يصبح الطالب مشاركًا من البداية في عملية التعلم التي تقوم على اكتشاف القدرات والإبداع والمهارات، وليست مجرد المادة نفسها وليست الحفظ والاستظهار.

سوف يؤدي التعامل مع المجالات السابقة كحزمة واحدة إلى اختفاء هذه الظاهرة، وخصوصًا أن هناك مشروع قانون لمواجهة هذه الظاهرة، تنص أحد مواده على أنه "يوجد في كل محافظة وفي كل مديرية تعليمية مجلس تأديب، هذا المجلس يعرض عليه المعلم الذي يقوم بالدروس الخصوصية ومن سلطة هذا المجلس أخذ قرار بإحالة المعلم إلى المعاش أو الفصل". إذ لابد من اتخاذ إجراءات عقابية طالما نوفر إمكانيات وموارد للمدرسة، وفرصة للمعلم أن يعمل داخل المدرسة، وإمكانيات علي الموقع وتعديلات في السلوك. وطالما يلتزم المعلم بميثاق الشرف، فلا يضغط علي الطالب مثلاً ليحصل علي درس خصوصي، فسوف يتبقى أخيرًا جزء هام جدًا أشار إليه اللواء عادل لبيب، وهو اللامركزية؛ فلا يمكن أن نبدأ في مراقبة ٤٠ ألف مدرسة في كل أنحاء مصر من نقطة واحدة، من ديوان عمل الوزارة، ولكن لابد مع الوقت من انتقال جميع السلطات الإدارية والسلطات المالية إلى المحافظات، ومنها إلى الإدارات التعليمية والمدارس، بحيث نصل إلى الإصلاح المتمركز حول المدرسة.

إن الإصلاح المتمركز حول المدرسة هو الشكل الحقيقي للإصلاح الذي يشعر به ولي الأمر ويشعر به المجتمع. ثم إن عملية الإصلاح التي تستهدف تحسين مستوى الجودة تحتاج إلى العمل في هذه المراحل، والمشاركة المجتمعة عنصر من العناصر الخامسة، إلى جانب المدرسة الفعالة والمعلم والإدارة والمناهج والمحتوى التعليمي التي تكون منظومة الجودة في العملية التعليمية.

تؤدي المشاركة المجتمعية الفعالة إلى المزيد من الثقة والشفافية، وتمكن من مكافحة وكشف أي نوع من أنواع الفساد، سواء كان استغلالاً للسلطة، أو حصولاً على نفقات أو نقود غير مبررة. يعني الاتجاه إلى المزيد من الشفافية مزيد من الإصلاح ومزيد من التطوير للعملية التعليمية التي نجتمع من أجلها اليوم، والتي تعد السبيل الوحيد لإحداث طفرة حقيقية وتنمية حقيقية للمجتمع.

كلمة الدكتور هاني هلال

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

تبدأ أولى خطوات الإصلاح بضرورة الاعتراف بصراحة وبكل شفافية بمشكلاتنا الواقعية التي تواجهنا بدون تهوين أو تهويل. ولابد أيضًا أن نواجه مجتمعنا الذي غاب عنه مفهوم الشفافية، حيث أصبح كل منا يدافع عن وضعه الحالي بصرف النظر عما يسببه هذا الوضع من إعاقة لعمليات الإصلاح والتطوير. وربما يكون هناك ضرر وقتي وضرر لبعض المصالح لبعض الأشخاص لفترة معينة عند إصلاح منظومة التعليم، لكن لابد أن نرى الأمور بنظرة شاملة على كامل المنظومة التعليمية، والتي هي في النهاية منظومة متكاملة، تؤثر أجزاؤها في بعضها البعض، فالمعلم من حقه، كعضو هيئة تدريس، أن يحظى بالمكانة العلمية والمادية والاجتماعية التي تليق بالمجهود الذي يقدمه. ومن حق الطالب أيضًا الحصول على خدمة تعليمية متميزة وأن يسمعه المدرس ويتفاعل معه.

يجب أن تتوفر مزيد من الاستقلالية للجامعات، بل لابد أن تصبح مستقلة بالكامل وبعيدة عن سيطرة الدولة أو تدخلها، إلا أن هذه الاستقلالية لها ثمنها الذي يجب أن يدفعه المجتمع، ففي هذه الحالة سيصبح دور الدولة هنا هو مراقبة الآلية التي يرضاها المجتمع لإدارة وتسيير العمل الجامعي.

يرى البعض أن التعليم سلعة، لكنني أختلف مع هذه الرؤية، فالتعليم خدمة. وفي هذا الإطار فإن دور الوزارة ليس تقديم الخدمة، بقدر اعتبارها ممثل الدولة في إدارة العملية التعليمية، الممثل الذي يضع القواعد أو الضوابط أو الخطة العامة التي تدار بها العملية التعليمة ويراقب تنفيذها.

هذا ونلاحظ أن معظم مشكلات نظام التعليم العالي ترجع جذورها إلى غياب تخطيط استراتيجي طويل المدى. وفي هذا السياق أشير إلى الواقعة التالية للتأكيد على فكرتي، وهي واقعة حدثت العام الماضي حينما عقد المجلس الأعلى للجامعات اجتماعه قبل ظهور نتيجة الثانوية العامة، للنظر في الموارد المتاحة لدينا مع بداية العام الجديد من جامعات وكليات وأساتذة، إلا أن الصحافة بدأت في شن حملة تشير إلى تجرؤ المجلس على تحديد أعداد طلاب الجامعة الجدد قبل ظهور نتيجة الثانوية العامة، وهو ما يمكن أن يؤثر على ملامح النتيجة النهائية، نتيجة التحديد المسبق لأعداد

المقبولين الجدد بالجامعة. لكن لم تكن حقيقة مداولات المجلس كذلك؛ حيث كانت اجتماعات المجلس المخصصة لهذا الغرض مقرر عقدها في شهر مارس، حتى يعلن حينها للمجتمع، وبمنتهى الشفافية، حجم الأماكن المتاحة بالجامعات والكليات المختلفة وتوزيعها، بغض النظر عن مجاميع الثانوية العامة. وهذه كانت إحدى ممارسات الشفافية التي تمنح المجتمع حق المعرفة حول إمكانيات التعليم العالي، وبالتالي إمكانية التخطيط لاستيعاب أعداد أكبر.

وعلى سبيل المثال تصل نسبة المستحقين للتعليم العالي بالنسبة للشريحة العمرية من ١٨-٢٣ سنة إلى ٣٠٪، ويسعى الحزب الوطني لرفع هذه النسبة إلى ٥٠٪ خلال فترة تتراوح من خمس سنين إلى ١٥ سنة. ويستلزم تحقيق هذا خططًا واضحة لتوفير أماكن وموارد وأساتذة لاستيعاب هذه الأعداد، ولابد أن يكون هذا المخطط واضحًا ومعلنًا للمجتمع من الآن، لهذا أنشأنا وحدة تخطيط استراتيجي لتحديد أعداد الطلاب، والأماكن التي تسعهم، واحتياجات التعليم الفني والتدريب المطلوبة ...الخ، كجزء من عملية تعميق مبادئ وقيم الشفافية، والتي تساعدنا على التخطيط للتعليم العالي، فمثلاً المجتمع المصري يحتاج الآن إلى عدد كبير من كليات التمريض، حيث يعتبر العاملون بتلك المهنة مصدرًا كبيرًا للدخل القومي.

عندما جاء مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا إلى الإسكندرية، سؤل عن أصعب ما واجههم في ماليزيا في محاولة النهوض بالتعليم، وكانت إجابته: "عقول البشر"؛ فهذا هو أصعب شيء في إصلاح التعليم، فالإنسان بطبعه لا يألف التغيير، لكن التغيير عملية من الضروري تبنيها، خاصةً عندما نتحدث عن التعليم، لأننا نتحدث عن مستقبل الأجيال القادمة. ويرتبط نجاح عملية التغيير في مجال التعليم العالي بـالإدارة السياسية والدعم السياسي لخطط التغيير والتطوير، والتخطيط الصحيح لتنفيذ عملية التطوير ذاتها، وأخيرًا دعم المجتمع المدني (الكليات - أولياء الأمور- رجال الأعمال- الإعلام).

ولكي تنجح خططنا في تطوير التعليم، لابد من الحكمة والتدرج في إدارة عملية التغيير، والتي بدأت بدراسة متأنية لواقع منظومة العلم والتكنولوجيا في مؤسساتنا التعليمية. فحتى يصبح لدى كل مؤسسات التعليم الموجودة في مصر القدرة على المنافسة العالمية، كان لابد من البدء بعملية تقييم شامل من الناحية العلمية، ومن ناحية اللوائح المالية والإدارية المنظمة لعملها. وقد تعاون في

انجاز عملية التقييم تلك وزارة التنمية الإدارية. وكانت الخطوة التالية هي دراسة التجارب والنظم التعليمية في الدول النامية، خاصةً تلك التي تقدمت مثل النمور الآسيوية، وهو ما ساعدنا في النهاية على الوصول إلى نموذج فعّال قادر على إدماج العلم والتكنولوجيا في منظومة واحدة. إذ لا يمكن النظر إليها بمنظور بحثي أو أكاديمي فقط، وإنما أيضًا يمكن النظر إليها بمنظور اقتصادي واجتماعي يدعمها ويقويها، ولكي يتحقق هذا لا بد أن تصل إلى إبداع وإضافة جديد في مجال التكنولوجيا. لذلك كان لابد من إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وصندوق تمويل العلوم والتكنولوجيا لتمويل البحوث من خلال آلية تنافسية بين المجموعات البحثية، ومن خلال مشروعات قومية تطرح من خلال الصندوق أو من خلال المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، أو عن طريق تقدم المجموعات البحثية للصندوق لتمويل مجموعة من البحوث التي لا تكون ضمن الخطة القومية ولكن لها عائد اقتصادي وعلمي، مع التزام الدولة، ممثلة في وزارة البحث العلمي للعلوم والتكنولوجيا، بتمويل البحوث الأساسية في الكيمياء وغيرها. بجانب هذا توجد مبادرات قومية أخرى مثل صندوق تمويل الابتكار والاختراع مع وزارة الصناعة. وبذلك يمكن لمصر أن تأخذ مكانة مميزة في مجال العلوم والتكنولوجيا، خاصةً وأنَّ التكنولوجيا أصبح لها عائد كبير. وهناك مجالات ومشاريع لابد أن يدخل فيها علماؤنا وباحثونا مثل الماء والطاقة والأمراض. والله ولي التوفيق.

الشفافية ومحاربة الفساد
في قطاع التعليم المصري

تستعيد مكتبة الإسكندرية - فى أنشطتها العديدة - وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلّاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى - والأمر كذلك - أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.



ISBN 978-977-452-181-2